وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر * بسكرة *
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية _ قطب شتمة _
قسم العلوم الإنسانية
شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

الدور الغربي في الأزمة الليبية:(2011-2017) م

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إعداد الطالب:
رشيد بركات

إشراف الدكتور:
محمد الطاهر بنادي

السنة الجامعية: 2016/ 2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح والدي رحمه الله، وإلى الوالدة أطال الله في عمرها.

وإلى زوجتي التي تحملت معي مشاق مسيرة الدراسة الجامعية وجهود كتابة هذه الدراسة.

وإلى ولديا العزيزين إسلام الدين وإلياس، وكل إخوتي خاصة مراد، وإلى أب وأم زوجتي.

شكر وتقدير

الحمد لله عز وجل على أن أعانني لإنجاز هذه الدراسة

أتوجه بخالص الشكر والإحترام والتقدير إلى الدكتور المشرف بنادي محمد الطاهر

الذي كان موجها ومقوما لي طيلة فترة إنجاز هذا العمل

تحية إحترام وتقدير إلى كل أساتذة ومؤطري التخصص خلال مرحلة الدراسة الجامعية

تحية أخوية لكل من نواري رشيد، كربوع عبد الباسط، وكل زملائي طلبة التخصص

الشكر لكل من ساهم من قريب أو من بعيد بالمساعدة لإنجاز هذه الدراسة.

شكرا للجميع...

رشيد

مقدمة

شهد العالم في ظل الأحادية القطبية تطورات هامة على صعيد العلاقات الخارجية، وعرف مبدأ التدخل في شؤون الدول تحولات جديدة، فبعد أن كان يتم بهدف الإحتلال أوضم أجزاء من بعض الدول خاصة في فترة الثنائية القطبية، أصبح في ظل النظام الدولي الجديد يأخذ أشكالا وأبعادا أخرى، كالأبعاد الأمنية والأبعاد الإنسانية، تتقاطع معها بلا شك الأبعاد الإقتصادية، وتجلى ذلك بوضوح بعد أحداث 11سبتمبر 2001، حيث إزداد التعاون بين الدول خاصة الكبرى منها، بذرائع أمنية تهدد البشرية كمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، فتم إحتلال أفغانستان في 2001 والعراق في2003، وأصبح بذلك مفهوم سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لها مفهوما نظريا لا يعكس الواقع الفعلي الجديد.

وقد تأثرت المنطقة العربية بالتحولات التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة، وعرفت تغيرات داخلية كبيرة، سواء على الصعيد الإجتماعي، أوالإقتصادي، أوالسياسي، وشهدت بعض الدول العربية تحولات سياسية هامة، ومفاجئة للأنظمة الحاكمة وصناع القرار، من خلال ما عرف بثورات الربيع العربي، وشكّل ذلك منعطفا حاسما في التاريخ المعاصر لهذه الدول، حيث سقطت عدة أنظمة عربية، بعد أن بقيت في السلطة لعقود، مثل ما حدث في تونس وليبيا ومصر، وتباينت شدة هذه الأزمات حسب خصوصية كل دولة، وإستطاعت بعض الأنظمة العربية العودة إلى الحكم من خلال ماعرف بالثورات المضادة.

واذا كان البعض يرى في هذه الأحداث ثورات شعبية ضد القمع والفقر والإستبداد والحرمان، فان البعض الأخر يرى فيها تمردا وفوضى وأزمات تغذيها أياد خارجية، لم تحقق لهذه الدول سوى الانقسام الداخلي والمشاكل الأمنية، مثل ما حدث في ليبيا، ومايحدث في سوريا واليمن، حيث تحولت هذه الأزمات إلى حروب أهلية، تدعمها جهات إقليمية ودولية لخدمة مصالحها.

وإذا إعتبرنا ماحصل في هذه الدول هي إحتجاجات شعبية عفوية، بسبب تراكمات من القهر والفقر والذل والحرمان عاشتها أغلب الشعوب العربية لعقود تحت قبضة أنظمة تسلطية أمنية ديكتاتورية،إحتكرت الحكم وحرمت الفرد من حقوقه السياسية ووضعت يدها على مقدرات بلدانها دون حسيب أورقيب،فلا يجب أن ننس التدخلات الأجنبية في هذه الدول، سواء بالتحريض منذ البداية وإفتعال الأزمات، أوبركوب هذه الموجات الإحتجاجية العفوية التي تحمل العديد من المطالب المشروعة، وقيادتها وفق مايخدم مصالحها بدوافع متعددة ومغلفة بدافع حقوق الإنسان، وإحترام الحريات والتدخل الإنساني.

ومن الأمثلة الدالة على التدخل الخارجي ماحدث في الأزمة الليبية، من خلال الأدوار التي لعبتها الدول الغربية في مجريات الأحداث في ليبيا، من بداية الإحتجاجات إلى إسقاط نظام القذافي، وصولا الى المرحلة الإنتقالية، ومن هذا المنطلق سنحاول في هذا البحث التطرق الى الدور الغربي في الأزمة الليبية منذ بدايتها سنة 2011 إلى سنة 2017، محاولين معرفة دوافع وأهداف هذا التدخل، وأثره على ليبيا حاظرا ومستقبلا.

أسباب إختيار الموضوع:

أ:الأسباب الذاتية:

- الرغبة في معرفة خصوصية النظام الليبي وعلاقاته مع الدول الغربية وأهم التحولات التي عرفها
- محاولة معرفة الأسباب الخفية للأزمة الليبية والأطراف التي أوصلتها الى التدويل والتدخل الأجنبي
- محاولة معرفة الأسباب الحقيقية للتدخل الغربي في ليبيا بحجة التدخل الانساني.

ب:الأسباب الموضوعية:

- ندرة الدراسات الأكاديمية في تخصص التاريخ المعاصر التي تطرقت إلى هذا الموضوع
- الاشارة الى الدور الاعلامي الغربي والعربي خلال الأزمة الليبية
- محاولة معرفة نتائج التدخل الغربي وأثرها على مستقبل ليبيا.

أهداف الدراسة:

- دراسة العلاقات التاريخية الليبية الغربية في عهد العقيد القذافي بإعتبارها أحد أسباب التدخل الغربي.
- الكشف عن أسباب الأزمة،والتعامل الأمني مع الاحتجاجات والتحول الى العنف المسلح ودوافع وأساليب التدخل الغربي في الأزمة الليبية.
- التطرق إلى أوضاع ليبيا بعد سقوط النظام والدور الغربي في المرحلة الانتقالية.

إشكالية الموضوع : إلى أي مدى أثّر التدخل الغربي على مجريات أحداث الأزمة الليبية، وماهي دوافع وآثار هذا التدخل على مستقبل ليبيا؟.

الأسئلة الفرعية :

- ما طبيعة العلاقات الليبية الغربية قبل الأزمة؟.
- ماهي دوافع وأساليب التدخل الغربي في الأزمة الليبية؟.
- ماهي نتائج التدخل الغربي وأثره على الأوضاع في ليبيا؟ .
- ماهي مواقف وردود أفعال دول الجوار الليبي من هذا التدخل؟.

عرض الموضوع:

تم تقسيم الدراسة إلى فصل تمهيدي وثلاثة فصول:

الفصل التمهيدي: حاولنا فيه إعطاء صورة مختصرة عن أهمية موقع ليبيا ومواردها الإقتصادية المختلفة وإبراز لمحة موجزة عن تاريخها، وعن تركيبتها السكانية، وتطرقنا في نهاية الفصل إلى الإحتلال الإيطالي، والنظام السياسي فيها بعد الإستقلال.

الفصل الأول: تناولنا فيه إنقلاب 1969 والمواقف الغربية منه، إحتوى المبحث الأول على: بداية الإنقلاب وردود الفعل الغربية، وأهم التحولات السياسية التي شهدتها ليبيا في عهد القذافي، والحركات المعارضة للنظام، أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه إلى العلاقات الليبية الغربية في عهد القذافي، بإعتبارها مقدمات تاريخية للتدخل الغربي في الأزمة سنة 2011، وتم التركيز على أهم الدول الغربية التي شهدت تغيرات مختلفة في العلاقة مع ليبيا، كالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا.

الفصل الثاني: شمل على جوهر الدراسة، من خلال التطرق في المبحث الأول إلى إندلاع الإحتجاجات وردود أفعال السلطات الليبية والدول الغربية، والتعامل الأمني مع المظاهرات وبداية العنف المسلح وتشكيل المجلس الإنتقالي المعارض، أما المبحث الثاني، فتم الإشارة فيه إلى دوافع التدخل الغربي في الأزمة الليبية، التاريخية والسياسية والأمنية والإقتصادية والإنسانية، وشمل المبحث الثالث على أساليب التدخل الغربي في الأزمة، من خلال الدعاية ضد النظام الليبي، والنشاط الدبلوماسي، لحشد الرأي العالمي، ودعم المعارضة والحظر الجوي على ليبيا، وصولا إلى التدخل العسكري المباشر.

الفصل الثالث: تم التطرق فيه إلى نتائج التدخل الغربي وأثره على الأوضاع في ليبيا، تناول المبحث الأول النتائج المباشرة للتدخل الغربي، من خلال الإشارة إلى تدمير القدرات العسكرية للنظام الليبي ووقف تقدمه شرقا، وتزايد الإنشقاق في صفوفه، والتفوق العسكري للمعارضة، وأخيرا مقتل العقيد القذافي وسقوط النظام الليبي، أما المبحث الثاني فتناول الأوضاع السياسية والأمنية والإقتصادية والإنسانية والإجتماعية بعد سقوط النظام الليبي، والمبحث الثالث تطرقنا فيه إلى المرحلة الإنتقالية في ليبيا والدور الغربي فيها، بداية بمسار العملية الإنتقالية، ودور الدول الغربية في هذه المرحلة، ومواقف دول الجوار الجزائر وتونس ومصر من التدخل الغربي في الأزمة الليبية، وأخيرا أثر التدخل الغربي على مستقبل ليبيا، والسيناريوهات المستقبلية المحتملة للأزمة.

منهج البحث:

المنهج المتبع في دراسة هذا الموضوع هو المنهج التاريخي لتقرير أحداث ووقائع تاريخية تمس جوانب هامة من الموضوع، وتم إعتماد المنهج الوصفي لوصف الاحداث و تسلسلها في الزمان و المكان الذي وقعت فيه، كما تم الإستعانة بالمنهج التحليلي، لتحليل الأحداث والتطورات التي عرفتها ليبيا منذ سنة 2011 إلى غاية 2017 .

أهم المراجع المعتمدة

تم إستيقاء المادة العلمية من العديد من الكتب والرسائل الجامعية والمجلات والتقارير، من الكتب نذكر كتاب **الحرب دون أن نحبها** للكاتب الفرنسي برنار هنري ليفي، وهوعبارة عن يوميات رافق صاحبها المعارضة الليبية المسلحة من البداية حتى سقوط النظام الليبي، كتاب **أسرار وحقائق من زمن القذافي** لعقيل حسين عقيل، كتاب **ثورات القوى الناعمة في الوطن العربي** لعلي حرب، **كتاب جماهيرية الدم والنار** لعبد السيد خليل، كتاب **نهاية جماهيرية الرعب** لحسن صبرا، كتاب **ليبيا إرادة التغيير** لإبراهيم قويدر، ومن الرسائل الجامعية: **دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية2011،2012** لأحمد سليم عبدالله.

أما المقالات نذكر منها: **إستحدام القوة لحماية المدنيين: حالة ليبيا ومابعدها** لبرونو بومييه ، المجلة الدولية للصليب الأحمر، **عسكرة الإنتفاضة** لزياد عقل، مجلة السياسة الدولية، ومن التقارير نذكر :**الضحايا المنسيون لحلف الناتو2012** لمنظمة العفو الدولية، **ليبيا من أقوال إلى أفعال: ضرورة الإصلاح في مجال حقوق الإنسان،2006** لهيومن رايتس ووتش، تقرير بعثة حقوقية، **ليبيا المعركة الأخيرة للديكتاتورية،2011** للجنة العربية لحقوق الإنسان.

صعوبات الدراسة: رغم حداثة الموضوع فقد توفرت المادة العلمية حوله، إلا أنه بإستثناء بعض الكتب والرسائل الجامعية فقد غابت المرجعية العلمية الأكاديمية والموضوعية في الكتابة، خاصة في بعض الكتب والمجلات التي كتبت خلال بداية الأزمة الليبية، وإختلفت فيها وجهات النظر بين داعم للمعارضة وداعم للنظام الليبي، فمثلا هناك من يعتبر المعارضين ثوارا، في حين يعتبرهم البعض الآخر متمردين وبين هذا وذاك حاولنا قدر المستطاع إنتهاج الحياد والموضوعية والدقة في إختيار المصطلحات.

الدراسات السابقة

يعتبر موضوع دراسة الأزمة الليبية التي بدأت سنة2011 من المواضيع الجديدة، ومع ذلك فقد تناولت بعض الدراسات الأكاديمية جوانب عديدة منها كدراسة التدخل الدولي الإنساني في ليبيا، ودراسة تداعيات الأزمة الليبية على الجزائر، كما تناولت بعض الكتب الموضوع من جوانب مختلفة، وتوجهات سياسية متعارضة، وحاولنا خلال هذا البحث سد بعض الجوانب التي أغفلت عنها هذه الدراسات، كما تطرقنا إلى المستجدات التي عرفتها الأزمة الليبية بعد صدورها، حيث ستكون حدود دراستنا لهذا الموضوع من سنة 2011 إلى سنة2017.

الفصل التمهيدي:

ليبيا

الجغرافيا

والسكان

الفصل التمهيدي: ليبيا:الجغرافيا والسكان

أولا: الجغرافيا والموارد الإقتصادية

ثانيا: التاريخ والسكان

ثالثا: الإحتلال الإيطالي

رابعا: النظام السياسي بعد الإستقلال.

تحتل ليبيا موقعا إستراتيجيا هاما، وتحوز على مساحة شاسعة من شمال القارة الإفريقية، وتمثل نقطة إلتقاء ورابط بين أوروبا والوطن العربي وإفريقيا، يتضح ذلك تاريخيا من خلال تنافس الدول على البلاد عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو ما قاد إلى منحها الإستقلال للحيلولة دون إستئثار إحدى القوى بالسيطرةعليها.

ويعتبر إسم "ليبيا" من الأسماء التاريخية التي أستخدمت منذ أقدم العهود التاريخية، ومع ذلك لم يأخذ معناه في المجال الدولي المعاصر إلا مع قدوم الإستعمار الإيطالي لهذا البلد سنة1911، أما التاريخ القديم لهذا الإسم فغير معروف بالضبط، لكن حسب ماورد في الكتابات والنصوص المصرية القديمة يرجع هذا الإسم إلى أكثر من أربعة آلاف سنة مضت، حيث ورد في الكتابات المصرية أن المناطق الليبية الواقعة غرب مصر، كانت موطنا لعدد من القبائل الليبية، التي إشتهرت في فترة الأسر الفرعونية المصرية، منها قبائل "الليبو"و"التحنو"و"المشوش".

في هذا الفصل سنتطرق إلى موقع ليبيا وأهميته الإستراتيجية والسياسية، وسنحاول إعطاء لمحة موجزة لأبرز محطات التاريخ الليبي، وإبراز المكانة التاريخية لهذا البلد، والإشارة إلى السكان والقبائل في ليبيا، بإعتبارها عنصرا فاعلا ومؤثرا في المجتمع والدولة الليبية، ثم الإشارة إلى لإحتلال الإيطالي والنظام السياسي في ليبيا بعد الإستقلال.

أولا:الجغرافيا والموارد الإقتصادية

تتربع ليبيا على مساحة تبلغ حوالي1.759.241كيلومتر مربع، من شمال القارة الإفريقية، وتمتد من البحر الأبيض المتوسط شمالا، حتى حدود جمهورتي النيجر والتشاد جنوبا، ومن حدود مصر والسودان شرقا، حتى حدود تونس والجزائر غربا، وتمتد لمسافة 1900كم على السواحل الجنوبية للبحر المتوسط، وقد تم تعيين هذه الحدود بمقتضى عدد من الإتفاقيات، أغلبها كانت خلال الخمسين سنة التي سبقت الإستقلال، بين السلطة العثمانية التي كانت لها السيادة الفعلية على ليبيا ، ثم الإحتلال الإيطالي[1].

وقد لعب الموقع الجغرافي للبلاد دورا هاما في تاريخها السياسي، يمكن تلخيصه في بعض النقاط:

- تمركزها في الحوض الأوسط للبحر المتوسط، مقابل سواحل جنوب أوربا.

- يمثل موقعها حلقة وصل بين المشرق والمغرب العربيين وإرتباطها بروابط تاريخية بينهما[2].

- توغلها داخل الصحراء الإفريقية، وإعتبارها همزة وصل بين الشمال والجنوب.(ينظر الملحق رقم:01، ص106).

تمتلك ليبيا موارد طبيعية مختلفة، يتصدر قائمتها النفط والغاز الطبيعي، حيث تشير بيانات تقرير التنمية البشرية لعام 1999 أن هناك إحتياطات تقدر بحوالي 2.25 مليار طن، ورغم أن أزمة لوكربي أدت إلى خسائر قدرت بـ24 مليار دولار مابين(1992-1998)، إلاّ أن ذلك لم يؤد إلى إنهيار الإقتصاد الليبي بسبب سياسة الإنفاق التي إتبعتها ليبيا بعد هذه الأزمة، وتعتبر ليبيا من الدول المهمة المصدرة للبترول والغاز، وتمتلك أكبر إحتياطات من النفط في افريقيا، وسابع أكبر احتياطي في العالم.

وبحسب منظمة الأوبك قدرت الثروات الطبيعية لليبيا نهاية عام 2009 حوالي 46.5 مليار برميل من النفط[3].

---

(1) عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، منشأة المعارف، ط2،الاسكندرية ، مصر،1981، ص9.

(2) المرجع نفسه، ص13.

(3) حسيب أحمد مسعود،الدور الإقليمي الليبي اتجاه إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة (1990-2005)، دار الكتاب الوطنية،القاهرة،2010، ص98.

أما وكالة الطاقة الأمريكية فقد قدرت إرتفاع إحتياط النفط الليبي من 48 مليار إلى74مليار، وبذلك تحتل ليبيا المركز الخامس عالميا في إحتياطات النفط الصخري بعد روسيا وأمريكا والصين و الأرجنتين، وكشفت الوكالة إرتفاع الغاز الليبي إلى ثلاثة أضعاف، حيث بلغ177ترليون قدم مكعب، بعد أن كان55 ترليون، ويتميز النفط الليبي بعدة مواصفات مثل الخفة وسهولة الإستخراج، وقلة التكاليف، والخلو من الشمع، وقربه من المستهلكين في أوربا، وسهولة وأمان تصديره بعيداً عن ممرات تصدير نفط الشرق الأوسط، والخليج العربي التي تشهد توترا مستمرا[1]، (ينظر الملحق رقم:02، ص106).

يتأثر مناخ ليبيا بالبحر المتوسط في الشمال وبالصحراء في الجنوب، حيث يسود الشريط الساحلي الليبي مناخ البحر الأبيض المتوسط، وهو حار رطب صيفا، وبارد وممطر شتاءا، وتقل الأمطار في الجنوب الليبي، وتنقسم ليبيا إلى أربع مناطق جغرافية، تتمثل في طرابلس في الشمال الغربي، وتتميز بشريط ساحلي خصب، وكثافة سكانية عالية، تقع جنوبها منطقة فزان، وبها العديد من الواحات المتناثرة، وفي الشمال الشرقي منطقة برقة، تضم شريطا ساحليا ضيقا وهضبة عالية، تعرف بالجبل الأخضر، وجنوب برقة توجد أراضي صحراوية وواحات[2].

[1] يوسف محمد الصواني، الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، جامعة طرابلس، ليبيا، ص9، مأخوذ من: youssef.sawani@gmail.com. تاريخ التصفح: 2017/01/17،التوقيت:23:48.

[2] هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاظر، ترجمة شاكر ابراهيم، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان، ط1، طرابلس، ليبيا،1981، ص19.

ثانيا:التاريخ والسكان

أ:التاريخ

عرّف قدماء المصريين الشعوب التي تسكن غرب مصر بالليبيين، وكان أول إتصال معهم في عصر الأسرات، حيث تكررت غارات القبائل الليبية على غرب الدلتا، وعرفت هذه القبائل با"المشوش" و"التمحو" و"التحنو"و"الريبو" أو"الليبو"، ولصد هذه الغارات كانت الحملات المصرية تتوغل في مناطق هذه القبائل، وتذكر بعض المصادر التاريخية أن بعض القبائل الليبية وصلت إلى درجة كبيرة من القوة، حيث يعتقد أن ملوك مصر في القرن الثامن قبل الميلاد كانوا ليبيين، ولما زار "هيرودوت" ليبيا سنة 450 ق.م، إلتقى بجماعة من البربر والإغريق، ووصف سكان المنطقة بالليبيين[1].

إستوطن الفينيقيون في ليبيا حوالي 1000 سنة ق م، وإعتمدوا على التجارة، وإنشاء المحطات التجارية البحرية، وإقتصر نشاطهم في الغالب على الساحل، حيث تم إنشاء حوالي عشرة مدن، منها "سرت" و"ماكوما"و"كراكس" و"لبتيس" وهي الخمس حاليا و"أويا"وهي طرابلس وصبراتة، وكانت طرابلس الفينيقية حلقة إتصال بين قوافل الصحراء البربرية عن طريق غدامس، وبين قوافل البحر الفينيقية، وتزايدت أعداد الليبين وإختلطوا بالفينيقيين، وفي القرن السادس قبل الميلاد ضمت قرطاجة طرابلس إليها فتحولت طرق القوافل من طرابلس إلى قرطاجة، وفقدت بذلك قوتها الإقتصادية والسياسية[2].

إستقر الإغريق في بداية الأمر على ساحل برقة، خلال القرن السابع قبل الميلاد، وأسسوا "قورينا" أهم مدنهم سنة635 ق.م، ومدن أخرى مثل "بنغازي"، وسيطروا على المنطقة قرابة مئتي سنة، تعرضوا خلالها للضغط المصري من الشرق والقرطاجي من الغرب، وبعد ذلك دخل الفرس إلى مصر، وعبروا إلى برقة، وأنهوا حكم الإغريق، وعند طردهم من طرف المصريين أصبحت منطقة برقة تضم مدنا مستقلة، وبعد غزو الإسكندر الأكبر مصر سنة332 ق.م، إستولى من خلفوه على برقة، وضموها إلى حكمهم، وفي سنة96 ق.م إستولى الرومان على طرابلس وبرقة، وأصبحتا من الأقاليم الرومانية[3].

---

[1] هنري حبيب، المرجع السابق، ص55.

[2] جمال حمدان، الجماهيرية الليبية الإشتراكية العظمى: دراسة في الجغرافيا السياسية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص23.

[3] هنري حبيب، المرجع السابق، ص57.

عند تأسيس القسطنطينية إنقسمت إمبراطورية روما إلى شطرين، جزء شرقي وآخر غربي، وإنضمت ليبيا إلى الجزء الشرقي، وفي سنة410م هزم الوندال روما، ووصلوا إلى شمال إفريقيا سنة429م، وإستولوا على طرابلس وبرقة، وفي سنة 533م حرر الإمبراطور "جوستنيان" شمال إفريقيا من الوندال، وأعاد لها السيطرة البيزنطية، حيث دامت حوالي قرنا من الزمان[1].

بعد ظهور الإسلام وإنتشاره خارج الجزيرة العربية، تم فتح مصر في خلافة عمر بن الخطاب سنة21هـ، الموافق لسنة 642 م على يد عمرو بن العاص، الذي سار بجيشه وفتح برقة دون قتال، مع دفع الجزية لغير المسلم، وتتفق أغلب المصادر العربية على تعيين سنة22هجرية بداية الفتح الإسلامي لطرابلس الغرب، وولى عمرو بن العاص عقبة بن نافع على المغرب، وتم فتح المدن الليبية على عدة مراحل، وأصبح سكانها الأصليون يعرفون بالبربر، وبقيت بعد الفتح الإسلامي أقليات من الإغريق واليهود، منتشرة في السواحل وبعض المدن الداخلية[2].

توسع الحكم الإسلامي في ليبيا بعد عام647 م، خلال عهد الخلفاء الراشدين، وفي عام 661 م خلفهم الأمويون، وإتخذوا من دمشق عاصمة لهم، وواصلوا الفتوحات في شمال إفريقيا،إلى أن أحل محلهم العباسيون سنة750م، وبقي حكمهم إلى سنة1258م، لكن سيطرتهم على ليبيا إنتهت سنة800م مع بداية حكم الأغالبة،الذي إمتد إلى سنة906م، وحكم الفاطميون من سنة910م إلى سنة 1160م بداية دولة الموحدين في ليبيا التى حكمت حتى سنة1230م تاريخ حكم الحفصيين ليبيا الذي إمتد إلى 1510م عند إستيلاء الإسبان وفرسان القديس يوحنّا على طرابلس، وتم دحرهم من قبل الأتراك سنة1551م[3].

بعد فترة من الحكم العثماني بدأت مرحلة الأسرة القرمنلية في ليبيا سنة1711، تحت راية الدولة العثمانية، ومع سوء الأحوال إستعاد العثمانيون الحكم سنة1835، حيث خشي الليبيون من فرنسا بعد إحتلالها الجزائر، وتواصل الحكم العثماني حتى سنة1911 تاريخ الإحتلال الإيطالي لليبيا[4].

---

[1] هنري حبيب، المرجع السابق،ص57.

[2] إتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة1911، ترجمة خليفة محمد التليسي، الدارالعربية للكتاب، ط2، الإسكندرية ،1991، ص58.

[3] هنري حبيب، المرجع السابق، ص60.

[4] المرجع نفسه، ص66.

ب:السكان:

يعتبر الأمازيغ السكان الأصليين في ليبيا، ووفد إليهم العرب بسبب الفتح الإسلامي، والهجرات المتتالية إلى مصر والشمال الإفريقي، خاصة هجرة قبائل بني هلال وبني سليم، وتعرضوا لعناصر من الشمال كالقوط وعناصر من البحر المتوسط، ومن الجنوب لعناصر سودانية وزنجية، ويبدو أن المؤثرات الجنوبية كانت قوية، حيث تدخل الدماء الزنجية في تركيب نحو ثلث السكان، خاصة أقصى الجنوب الليبي في فزان، نتيجة تجارة الرقيق، وتجمّع طرق القوافل، وعمق ليبيا في الجنوب[1].

في الوقت المعاصر يمكن إعتبار أغلب سكان ليبيا متجانسين في تكوينهم العام، بإستثناء بعض الجاليات الأوروبية أو اليهودية، على الرغم من بعض الإختلافات في مظاهر الثقافة الموروثة من الأجيال الماضية، والأصول والأنساب المنحدرين منها، فهناك العرب الأصليون من نسل قبائل بني هلال وبني سليم، ونسل الجنود العرب الذين أتوا مع الحملات الأولى للفتح في القرن السابع الميلادي، وهناك العرب المتعرّبون من نسل البربر، والذين لم يعد بالإمكان تمييزهم من العرب الأصليين، وهناك البربر الذين مازالو متمسكين بثقافتهم الأصلية، إلى جانب مظاهر الثقافة العربية[2].

شهدت ليبيا في النصف الثاني من القرن العشرين تطورات سياسية إقتصادية وبشرية هامة جعلتها تنتقل من دائرة التخلف إلى دائرة النمو بفضل إرتفاع الدخل القومي الناتج عن عائدات النفط والذي أثر عن البنية الديمغرافية للبلاد من حيث النمو والتوزيع إنعكس على خريطة التوزيع الجغرافي للسكان [3].

بلغ عدد سكان ليبيا حوالي 6.597 مليون نسمة حسب إحصائيات 2010 ، بنسبة نمو سكاني تصل إلى 2,42 %، وتبلغ الكثافة السكانية في ليبيا درجات عالية في المناطق الساحلية في شمال البلاد، إذ يبلغ معدلها 50 نسمة في كم مربع، بينما حوالي 1 نسمة في كم مربع في الجنوب[4].

---

[1] جمال حمدان، المرجع السابق، ص196.

[2] عبد العزيز طريح شرف، المرجع السابق، ص211.

[3] الهادي مصطفى بولقمة ، سعد خليل القزيري، الجماهيرية: دراسة في الجغرافية، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا، 1995، ص337.

[4] علاء الدين زردومي، التدخل الدولي ودوره في إسقاط نظام القذافي، **مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية**، إشراف: لعجال أعجال محمد لمين، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،السنة الجامعية:2012،2013 ، ص72.

يعتبر المجتمع الليبي مجتمعا قبليا بإمتياز، حيث تلعب القبيلة دورا هاما على المستوى الإجتماعي، وعلى مستوى الدولة، وكان لها أثر بارز في مختلف محطات التاريخ الليبي، خاصة أثناء الإحتلال الإيطالي، وخلال حكم العقيد القذافي، أُعتبرت القبيلة عنصرا فعالا ومكونا أساسيا في المجتمع، من خلال التحالفات السياسية، وقد تجاوزت فروع القبائل الليبية150فرعا، تم توظيفها توظيفا سياسيا في ليبيا مكان الحراك الحزبي، وبدأ عدد القبائل يتضاءل بسبب إرتفاع معدلات التحضر من جهة، والتداخل في تسمية المدن والمجموعات القبلية من جهة ثانية[1]، (ينظر الملحق رقم 04، ص107)، ومن أهم القبائل الليبية:

الأشراف: تتمركز في مدينة ودان و زويلة وسط ليبيا، كما تنتشر في معظم المناطق الليبية.

الورفلة : تتمركز هذه القبيلة بمنطقة فزان، وينتشر أعداد من أفرادها بمناطق في بنغازي وسرت.

القذاذفة: ينحدر منها العقيد القذافي وتتمركز بمنطقتي سبها في وسط البلاد وسرت غرب طرابلس.

المقارحة: بمنطقة وادي الشاطئ في الوسط الغربي لليبيا، وينحدر منها عدد من قادة النظام الليبي.

ورشفانة: تتمركز في ضواحي طرابلس، بسبب موقعها الجغرافي، وتعتبر من القبائل المتمدنة.

ترهونة: تتمركز في منطقة في الجنوب الغربي لطرابلس، وينتمي قطاع واسع من أفرادها للجيش الليبي.

زناتة: قبيلة أمازيغية كبيرة ، تتمركز في مدينة الزنتان بمنطقة الجبل الغربي.

الطوارق: قبيلة أمازيغية تتوزع في الصحراء الليبية وتتركز في مدينة غات أقصى الجنوب الليبي[2].

أولاد سليمان: تتركز في سرت وفزان، ولها فروع في مصر وتونس وتشاد ومالي.

العبيدات والبراعصة والعواقير: قبائل تعيش في أقصى الشرق الليبي، بمنطقة الجبل الأخضر[3].

---

[1] محمد نجيب بوطالب،الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية:مقاربة سسيولوجية للثورتين التونسية والليبية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة، قطر،2011، ص13 .

[2] منى حسين عبيد، "أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، مجلة دراسات دولية، بغداد، العدد51،2011، ص ص32-33 .

[3] المرجع نفسه،ص33

ثالثا: الإحتلال الإيطالي:

بدأت الأطماع الإيطالية في إحتلال ليبيا منذ أواخر القرن التاسع عشر، وأخذت دائرة الخلاف بينها وبين الدولة العثمانية تتسع بدعوى تعرضها للمضايقات الإقتصادية في ولاية ليبيا، والتضييق على جاليتها، ومنعها من ممارسة نشاطها الديني، ودفعتها الرغبة الإستعمارية المتجهة إلى البلقان والأدرياتيكي إلى دعم حركات ودول تلك المنطقة ضد الدولة العثمانية، بهدف الحصول على إمتيازات فيها، وتقاطعت مصالحها مع روسيا وعمدت إلى مختلف الطرق الدبلومايية السرية، للحصول على موافقة الدول الأوروبية على تطلعاتها الإستعمارية[1].

في سبتمبر 1911 أعلنت إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية في ليبيا، بجيش قوامه 34000 من المشاة و 6300 من الفرسان مع المدافع الثقيلة، وكانت القوات العثمانية في ليبيا لاتتجاوز 4210 جندي، وهذه حقيقة تاريخية تُظهر أن عبء الدفاع عن البلاد وقع على كاهل سكانها، وإستطاع الجيش الإيطالي إحتلال طرابلس وطبرق ودرنة وبنغازي، ولاقى في تقدمه مقاومة عنيفة من الليبين، ويمكن تقسيم الحرب في ليبيا الى فترتين، الأولى من سنة 1911 إلى سنة ،1917 والثانية من 1923 إلى 1933، والفترة الفاصلة بينهما مثلت مرحلة هدن وإتفاقات ومعاهدات[2] .

تولّى الليبيون تنظيم مقاومة الإحتلال الإيطالي، مثل مقاومة عمر المختار التي دامت إلى غاية 1930، وإنتهجت إيطاليا سياسة إستعمارية إستيطانية، فصادرت الأراضي، وجلبت الفلاحين من جنوب إيطاليا لإسكانهم في المناطق الزراعية الليبية، خاصة في الجبل الأخضر وبرقة وطرابلس بهدف تغيير العنصر العام لسكان البلاد، لكن هزيمتها في الحرب العالمية الثانية وضعت حدا لإحتلالها ليبيا، التي حصلت على إستقلالها بقرار من الأمم المتحدة سنة1951[3].

---

[1] عبد المنصف حافظ البوري، الغزو الإيطالي لليبيا: دراسة في العلاقات الدولية، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا، 1983، ص179.

[2] نقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا:من الإستعمار الإيطالي إلى الإستقلال، المطبعة الكمالية، القاهرة ،1958، ص81.

[3] عبد العزيز طريح شرف، المرجع السابق، ص210.

رابعا: النظام السياسي بعد الإستقلال:

شُكّلت في الولايات الليبية حكومات محلية، إلى غاية إعلان الإستقلال يوم 29 مارس1951، حيث تولت الحكم أول حكومة برئاسة محمود المنتصر، وقامت حكومات إقليمية في الولايات أطلق عليها إسم "المجالس التنفيذية"، وكانت تجربة النظام الإتحادي تجربة فاشلة، أدت إلى الصدام بين الحكومة الإتحادية والمجالس التنفيدية والولاة، وإعتقدت كل ولاية أنها مستقلة، ودخلت في مفاوضات لتحديد حدودها [1].

نصت المادة 44 من الدستور الليبي1951 على أن يتولى إدريس السنوسي وخلفاؤه الذكور حكم ليبيا، وكان الملك يمارس صلاحياته من خلال وزرائه، أما القوانيين فتتطلب تصديقا بمرسوم ملكي وفي27 أفريل 1963 صدّق الملك على أهم تعديل في دستور1951، حيث أُلغي النظام الإتحادي وحل محله النظام الوحدوي، وقُسمت البلاد إلى عشرة وحدات إدارية، وأُلغيت المجالس التشريعية والتنفيذية للأقاليم، وأصبح الملك يعين جميع أعضاء مجلس الشيوخ، وأقر تعديل1963حق المرأة في الإنتخاب[2].

توالت على إدارة البلاد في فترة الحكم الملكي أحد عشرة وزارة، كان يُختار في كل مرة منها شخصية سياسية تتولى تشكيل الحكومة، دون تقديم أي برنامج متكامل يعكس متطلبات المرحلة، ولم يكن النظام في عمومه مواكبا للتطور الفكري والسياسي والإجتماعي، ولم يتفاعل مع الأحداث في المنطقة العربية وتطلعات الشعب الليبي في زمن الصعود القومي الذي شهدته المرحلة[3].

لقد كانت السنوسية صالحة لقيادة برقة ذات الطابع البدوي إبان الإحتلال الإيطالي، وبعد إستقلال ليبيا، وقيام نظام إتحادي يضم عدة ولايات صارت البلاد بحاجة إلى دولة عصرية، وأصبحت الزعامات التقليدية عاجزة عن القيام بأعباء الحكم، خاصة مع ظهور النفط، وتقلب أوضاع البلاد الإقتصادية والإجتماعية[4].

---

[1] سامي حكيم، حقيقة ليبيا، مكتبة الأنجلو مصرية، ط2، القاهرة ، 1980، ص80.

[2] هنري حبيب، المرجع السابق، ص87.

[3] إبراهيم فتحي عميش، التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا، جزء1، برنيق للطباعة والنشر،ط1، [د.ب] ،2008، ص264.

[4] صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، المطبعة الفنية الحديثة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1980، ص2.

نستنتج مما سبق أهمية الموقع الجيوسياسي لليبيا، بإعتبارها همزة وصل بين دول الشمال الأوربية ودول الجنوب الإفريقية، وبين دول المشرق والمغرب العربيين، والأهمية التاريخية للبلاد والتي جعلتها عرضة إلى الإستعمار في الفترات المتعاقبة، نذكر منه التواجد الفينيقي والإغريقي والروماني، مرورا بالفتح الإسلامي، وأخيرا الإحتلال الإيطالي، كما تتمتع البلاد بثروات طبيعية أهمها البترول والغاز، أدت إلى أطماع الدول الغربية في الفترة المعاصرة.

أما من حيث السكان فأغلبهم متجانسون، رغم الإختلاف العرقي، مثل العرب والأمازيغ وغيرهم وتعتبر العربية اللغة الرسمية والإسلام دين الدولة، وأغلب السكان سنّة معظمهم على المذهب المالكي، وتلعب القبيلة في ليبيا دورا هاما، سواء على المستوى الشعبي والمحلي أو على المستوى الرسمي، وتعتبر عنصرا فعالا في بناء التحالفات السياسية.

وقد تعرضت ليبيا في الفترة المعاصرة إلى الإحتلال الإيطالي سنة1911، شأنها شأن العديد من الدول العربية، التي كانت عرضة للحركة الإستعمارية الأوربية، وكان إحتلالا إستيطانيا بإمتياز، لكن نتائج الحرب العالمية الثانية إنعكست إيجابا على ليبيا، حيث نالت إستقلالها سنة1951، وعرفت بإسم المملكة الليبية المتحدة، وتولى إدريس السنوسي الحكم، ويبدو أن الملكية في ليبيا ، لم تواكب التطورات المحيطة بها في المنطقة في ظل تنامي الفكر القومي العربي، وأدى ذلك في النهاية إلى إنقلاب الفاتح من سبتمبر 1969 .

الفصل الأول:

إنـــــقـــــلاب 1969

والعلاقات الليبية الغربية

الفصل الأول: إنقلاب 1969 والعلاقات الليبية الغربية

المبحث الأول: الإنقلاب على الحكم الملكي 1969 والمواقف الغربية منه

أولا: بداية الإنقلاب

ثانيا: ردود الفعل الغربية

ثالثا: أهم التحولات السياسية في ليبيا في عهد القذافي.

رابعا: الحركات المعارضة للنظام الليبي

المبحث الثاني العلاقات الليبية الغربية في عهد القذافي

أولا: مع الولايات المتحدة الأمريكية

ثانيا: مع الإتحاد الأوربي

أ: مع بريطانيا

ب: مع فرنسا وإيطاليا .

تعارضت توجهات النظام الملكي في ليبيا بقيادة الملك إدريس السنوسي مع التوجهات الثورية والقومية التي عرفتها المنطقة العربية أواخر الخمسينات، والتي حملت العداء للمعسكر الغربي، ووضعت الملكيات العربية في ميزان النظم الرجعية المتحالفة مع الإستعمار، وظهرت في ليبيا نخبة مثقفة من الطلبة وخريجي الجامعات، تشبّعت بالفكر القومي العربي، وقادت المظاهرات والإحتجاجات الشعبية التي شهدتها المملكة الليبية، والتي كان من أسبابها علاقة النظام الملكي الليبي مع الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا التي كانت لها قواعد بليبيا، بالإضافة إلى الموقف الرسمي الليبي السلبي من الحرب العربية الإسرائيلية سنة1967.

ونتيجة تردي الأوضاع في ليبيا، بدأ العمل السري لقلب نظام الحكم، قاده مجموعة من ضباط الجيش الليبي، حيث شكلوا خلية سرية عرفت بإسم"الضباط الوحدويين الأحرار"، وعملت على الإطاحة بالنظام الملكي في ليبيا، وتم ذلك في الفاتح من سبتمبر 1969، لتبدأ مرحلة جديدة من الحكم في ليبيا سواء على الصعيد الداخلي أو العربي، أو العلاقة مع الدول الأخرى وعلى رأسها الدول الغربية.

ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا الفصل إنقلاب 1969في ليبيا، وردود الفعل الغربية حوله، وأبرز التحولات التي عرفتها ليبيا في ظل نظام القذافي، وأهم الحركات المعارضة له، لنتطرق في آخر الفصل إلى العلاقات الليبية الغربية في عهد العقيد القذافي، مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومع الإتحاد الأوربي والعلاقات مع بعض الدول الأوربية منفردة وهي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا.

المبحث الأول:الإنقلاب على الحكم الملكي 1969 والمواقف الغربية منه

أولا: بداية الإنقلاب

إزداد السخط الشعبي في ليبيا بسبب مواقف الحكومة من إحتجاجات جوان 1967، والهزيمة العربية مع إسرائيل في حرب الأيام الستة، حيث خسر العرب خلالها الكثير من الإراضي، وقد أشيع حينها إستخدام القواعد العسكرية البريطانية والأمريكية في العدوان ضد مصر، وأثار ذلك موجة من الرفض في الأوساط الشعبية، دفعت الحكومة الليبية إلى إجراء تعديلات وزارية، بهدف إمتصاص الغضب الشعبي وإسكات الرأي العام، كما قامت بإعتقال زعماء عمال الشحن الذين رفضوا تصدير البترول إلى بعض الدول الغربية، ومن هذا المنطلق يتضح أن السياسة الخارجية الليبية كانت من أهم أسباب التغيير[1].

أدت هزيمة العرب في حرب 1967 مع إسرائيل، والحوادث التي شهدتها ليبيا في الداخل إلى التذمر الشعبي، خاصة مع إنتشار الفساد المالي والمحسوبية في مؤسسات وأجهزة الدولة، ودفع ذلك إلى قيام ثورة على على النظام الملكي في ليبيا، قادها مجموعة من الضباط الوحدويين، على رأسهم العقيد معمر القذافي، الذي يذكر في أحد تصريحاته:"...**لقد عقدنا العزم أن نمضي قدما، دون خوف لأننا أبناء هذه القبائل، وأبناء المدن والقرى والمناطق الريفية، وأننا كنا في واقع الأمر نمثّل الشعب الليبي بقبائله ومدنه وقراه، وأصله وواقعه الثقافي**..."، ويذكر العقيد أنهم لم يجدوا إستجابة من كبار الضباط، ولم يكن أمامهم إلا إختيار الموعد والظروف المناسبة لتفجير للثورة[2].

في الأول من سبتمبر سنة 1969 وقع الإنقلاب على النظام الملكي في ليبيا، حيث تم الإطاحة بالملك إدريس السنوسي،لإتهامه بالولاء للغرب، وتولى مجلس لقيادة الثورة إدارة شؤون البلاد برئاسة معمر القذافي الذي كان آنذاك ضابطا في الثامنة والعشرين من عمره[3]، وقرر المجلس عدة إجراءات منها إلغاء النظام الملكي.

---

[1] صلاح العقاد،المرجع السابق،ص153.

[2] هنري حبيب،المرجع السابق،ص104.

[3] هيومن رايتس ووتش، ليبيا من أقوال إلى أفعال:ضرورة الإصلاح في مجال حقوق الإنسان، نيويورك، 2006، ص13.

وإعلان قيام الجمهورية العربية الليبية، والدعوة إلى الوحدة العربية، وتحرير فلسطين وطرد الجيوش الأجنبية وإقامة العدالة الاجتماعية بعد فساد دام 18 عاماً في عهد الملك.

وحسب ماورد في مذكرة أمريكية بتاريخ1969.09.17 فإن توقيت الإنقلاب كان له علاقة بإستباق محاولة إنقلاب أخرى كانت تستعد للقيام بها مجموعة ضباط تابعة لعائلة العقيد الركن عبد العزيز الشلحي، المقربة من أسرة الملك إدريس السنوسي، والمكروهة من الشعب الليبي بسبب الفساد المالي وسوء إستغلال السلطة، لإحتمال تنازل الملك إدريس عن الحكم لإبنه، وهذا مادفع ضباط الإنقلاب إلى الإسراع في تحركهم[1].

ويذكر تقرير صادر عن وزارة خارجية ألمانيا الديقراطية، مبني على معلومات من سفارتها في طرابلس، محرر بتاريخ 24 سبتمبر1969، واصفا الأحداث في ليبيا " **في الساعات الأولى من صباح الأول من سبتمبر، إستولى مجلس قيادة ثوري مكون من ضباط شباب على السلطة في طرابلس، معلنا تنحية الملك إدريس الذي كان في زيارة للخارج، وقد جرى بمساعدة وحدات عسكرية مختلفة...وتم الإستيلاء على النقاط الإستراتيجية في طرابلس وبنغازي ومدن أخرى، وتم إغلاق المجال الجوي، وإبلاغ السكان بالإستيلاء على السطة من خلال مجلس قيادة الثورة، وإعلان قيام الجمهورية العربية الليبية، كما فرض حظر التجول، وفي الساعات الإولى من ذلك اليوم، دعى ولي العهد السابق حسن علي رضا السكان عبر الإذاعة إلى دعم السلطة الحكومية الجديدة**"[2].

كان بعض المراقبين الأجانب يتوقعون أن تقوم القبائل الموالية للسنوسيين بمقاومة الحكم الجديد، إلا أن القبائل كانت مواقفها سلبية إتجاه الحكم الملكي، وتعاملت بإيجابية مع القادة الجدد، حيث سلمت أسلحتها للثوار، وأعربت عن إستعدادها لمساندة الثورة[3].

---

[1] نبيل خليل خليل، ملف الإنقلابات في الدول العربية المعاصرة، دار الفارابي، ط1، بيروت ، 2008، ص44.

[2] المرجع نفسه، ص46.

[3] هنري حبيب، المرجع السابق، ص108.

ثانيا: ردود الفعل الغربية

بعد نجاح الإنقلاب في ليبيا، دعى مجـــلس قيــادة الثورة ظهر الأول من سبتمبر ممثلي الإتحاد السوفياتي، والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا إلى مقره ليوضح لهم صورة الأوضاع في البلاد، وتم إخبارهم بأن السلطة الجديدة تتطلع إلى تشييد ليبيا تقدمية وإشتراكية، وتريد القضاء على التخلف والفساد الذي إنتشر في مفاصل الدولة، وتتعهد في سياستها الخارجية بعدم إدخال أي تغييرات، وستلتزم بإحترام جميع الإتفاقيات والعقود التي أبرمتها الحكومات السابقة [1]، وإختلفت ردود أفعال الدول الغربية من النظام الجديد في ليبيا من دولة إلى أخرى.

وفي اليوم الثاني من سبتمبر سنة 1969 خرجت الصحف الأمريكية والبريطانية بعناوين، تعبر عن قلقها المتزايد، من التغييرات الجذرية التي حصلت في ليبيا، فأشارت "الواشنطن بوست" الأمريكية أن أفول بريطانيا وأمريكا، قد بدأ يلوح في ليبيا بعد سقوط حكم الملك العجوز، في حين نشرت صحيفة "الديلي تلغراف" البريطانية مقالا نعت فيه عصر السيطرة البريطانية على الصحراء التي تتفجر ذهبا أسود[2].

و فى يوم8 سبتمبر1969 صدر قرار مجلس قيادة الثورة بترقية الملازم أول "معمر القذافي" إلى رتبة عقيد بالجيش الليبى، وتعيينه قائداً عاماً للقوات المسلحة الليبية، وفى اليوم الثالث عشر صدر القرار رقم1969.03 بتسميته رئيساً لمجلس قيادة الثورة، وكان السفير الأمريكى "جوزيف بالمر" قد وصل إلى ليبيا حاملاً إعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام الثورى الجديد فى ليبيا وأصدر تعليمات بلاده إلى الجاليتين الأمريكية والبريطانية بعدم القيام بأية إجراءات لتصفية أعمالهم في ليبيا، وأن المصالح الأمريكية والبريطانية ستظل كما هي [3].

---

[1] نبيل خليل خليل، المرجع السابق، ص46.

[2] علي شعيب، أسرار القواعد البريطانية في ليبيا، منشورات المؤسسة العامة للنشر والتوزيع والاعلام، ط1، طرابلس، ليبيا، 1982، ص225.

[3] إبراهيم فتحي عميش، المرجع السابق، ص399.

طرح السفير الأمريكي لدى إستقباله من طرف أعضاء من حكومة الثورة في 05 سبتمبر 1969 إستعداد بلاده لتقديم المساعدات العسكرية، وكذا إيفاد بعثة عسكرية للتدريب في ليبيا، وعندما إستفسر عن الموقف العدائي لبلاده من جانب الثورة، والذي تنشره الصحف خاصة بالنسبة للقواعد الأجنبية، أُبلغ بأن ما يُنشر هو للاستهلاك المحلي، لكن بعد الإنقلاب بأسابيع تبين لوكالة الإستخبارات الأمريكية"سي آي أيه" أن الإنقلاب الليبي إتخذ منحنا خطيرا على مصالح أمريكا وعلى المنطقة عموما[1].

وكان الناطق الرسمي بإسم مجلس قيادة الثورة "آدم الحواز"، قد إستقبل القنصل البريطاني في بداية سبتمبر والذى سلمه إعتراف المملكة المتحدة باالوضع الجديد فى ليبيا، كما تلقى "الحواز"إتصالاً من القنصل الأمريكى فى بنغازى طلب منه إبلاغ مجلس قيادة الثورة بأن إعتراف الولايات المتحدة به فى الطريق إلى ليبيا[2].

أدرك الأمريكيون والإنجليز صعوبة بقائهم في ليبيا بعد الإنقلاب، خاصة بعد أن أكد العقيد القذافي للجانب البريطاني، أن الجمهورية العربية الليبية تؤكد طلبها بخروج القوات الأجنبية فورا من بلد أصبح لا يقبل وجود القواعد الأجنبية على أرضه، ولم تمض سوى أيام حتى بدأ إنسحاب القوات البريطانية من ليبيا في الرابع من سبتمبر1969، وفي 28 مارس1970 كان الرحيل النهائي لهذه القوات من التراب الليبي[3].

---

[1] إبراهيم فتحي عميش، المرجع السابق ، ص368.

[2] المرجع نفسه، ص399.

[3] علي شعيب، المرجع السابق، ص234.

ثالثا:أهم التحولات السياسية في ليبيا في عهد نظام القذافي

عرف النظام الليبي بقيادة العقيد معمر القذافي منذ توليه السلطة في ليبيا سنة 1969 العديد من التحولات الجذرية، سواء على صعيد المؤسسات الهيكلية، أوالتغيرات والتحولات السياسية، فإنتهج في البداية النظام الجمهوري، وتم إنشاء مجلس قيادة الثورة برئاسة القذافي الذي إتخذ مجموعة من الإجراءات منها حظر النشاط الحزبي، والإتحادات العمالية المستقلة، ثم لجأ إلى نظام الحزب الواحد، التي أخذها من النموذج المصري، من خلال إنشاء حزب جديد سمي "الإتحاد الإشتراكي العربي" في11 جوان1971 بقرار من المجلس الثوري، هدفه تمثيل قوى الشعب العاملة[1]، وبمرور سنتين فشل هذا المشروع الحزبي في إستقطاب الجماهير، والوقوف في مواجهة معارضة النخبة القديمة، وهذا مادفع العقيد القذافي إلى إعلان ثورته الشعبية الخاصة ضد البيروقراطية القديمة، والمطالبة بإحلال اللجان الشعبية للعاملين محل البيروقراطية القديمة في أماكن العمل[2].

أدت مبادرة القذافي إلى حدوث إنشقاق داخل مجلس قيادة الثورة حول دور وصلاحيات اللجان الشعبية، وإلى حدوث إختلافات إيديولوجية كبرى، داخل مجلس القيادة حول الاتجاه الذي تسير فيه الثورة حيث ركزت وجهة نظر الجناح التكنوقراطي الذي قاده عمر المحيشي وزير التخطيط على ضرورة الكفاءة المهنية والخبرة ، في حين أصر القذافي على التعبئة الإيديولوجية والولاء السياسي، ووصل الخلاف إلى درجة محاولة إنقلاب داخل المجلس قادها المحيشي ضد القذافي، لكن محاولته فشلت، وبسبب الأزمة فقدت المجموعة الحاكمة في تنظيم الضباط الأحرار نصف أعضائها عن طريق التطهير أو الإستقالة[3].

في منتصف السبعينات أخذ القذافي يطبق أفكاره الواردة في كتابه الأخضر، الذي يدافع فيه عن النظرية العالمية الثالثة، وهي طريق ثالث يمزج بين الرأسمالية والماركسية، فقد دعت الطريقة الثالثة الى الديمقراطية المباشرة للشعب ، والمؤسسة على التنظيمات الشعبية، المتمثلة في المؤتمرات الشعبية واللجان

---

(1) هنري حبيب، المرجع السابق، ص 179.

(2) منى حسين عبيد،ا لمرجع السابق، ص34.

(3) المرجع نفسه، ص34.

الشعبية، مقوضا بذلك التنظيمات السياسية والاجتماعية في النقابات المستقلة والإتحادات الطلابية والجيش[1].

وفي سنة 1977 تم تغيير إسم الجمهورية العربية الليبية، إلى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية على أساس ان البلاد تحكم من قبل الجماهير، وبذلك تكون ليبيا أول دولة في التاريخ الحديث التي يحكم الشعب فيها نفسه بنفسه وفقا لما جاء في الكتاب الأخضر، وتم تأسيس اللجان الثورية التي تأخذ على عاتقها التبشير بالفكر الجماهيري[2].

وإجمالا يمكن تقسيم فترة حكم العقيد القذافي لليبيا إلى مرحلتين:

المرحلةالأولى:1969-1976

عرف النظام السياسي الليبي في هذه المرحلة إنتاج مؤسسات جديدة متأثرة بالقومية العربية والفكر الناصري، وعرفت إنشاء عدة مؤسسات، بداية بمجلس قيادة الثورة، ومجلس الوزراء والحزب الإشتراكي العربي، واللجان الشعبية، والعديد من الموسسات التنظيمية التي تماشت مع ظروف المرحلة.

المرحلة الثانية1977-2011

عرفت ليبيا مع بداية سنة 1977 تحولات سياسية كبيرة، حيث تم إلغاء المؤسسات الحكومية بأطرها القانونية التقليدية، وحلت محلها هيكلية مختلفة تماما تحت اسم "سلطة الشعب"، وقد نص إعلان سلطة الشعب على أن:"**السلطات الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية**"، وهذا حسب تصورات وأفكار العقيد القذافي التي صاغها في الكتاب الأخضر، والنظرية العالمية الثالثة، ومنه فإن الجماهيرية هي أساس إزالة كل الحواجز أمام الديمقراطية الحقيقية، ونتيجة لهذا الإعلان تم حل مجلس قيادة الثورة، وإلغاء مجلس الوزراء في أوائل 1979، وعرفت ليبيا في هذه الفترة ظهور مؤسسات سياسية جديدة[3].

---

[1] منى حسين عبيد، المرجع السابق، ص34.

[2] المرجع نفسه، ص34.

[3] فضل عفاش، الماضي يبدا غدا : قصة حياة الزعيم العربي الليبي معمر القذافي، الدار الافريقية للطباعة والنشروالانتاج الفني،النرويج، النمسا، 1991، ص201.

رابعا: الحركات المعارضة للنظام الليبي

رغم أن النظام الليبي قد منع الحياة الحزبية في ليبيا بسبب الإيديولوجيا التي نادى بها، وهي الحكم الجماهيري المباشر، وإقصاء أي صوت معارض، فإن ذلك لم يمنع قيام معارضة له، سواء من الأحزاب التقليدية في ليبيا، التي رغم حظرها بقيت تنشط سريا، أومن بعض الجهات في النظام نفسه، التي قامت بالعديد من المحاولات لإسقاطه، منتهزة بعض الفترات الصعبة التي مرت بها ليبيا خاصة على المستوى الإقتصادي والإجتماعي، ويمكن تقسيم المعارضة الليبية إلى قسمين رئيسيين:

1-المعارضة من داخل النظام: تعرض النظام الليبي إلى العديد من المحاولات الإنقلابية سواء على المستوى العسكري أوعلى مستوى التحالفات السياسية والقبلية، ففي سنة1986 تعرض النظام الليبي إلى محاولة إنقلاب، قادتها الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، وإنقلاب1988الذي قاده مجموعة من الشباب المنتمين الى قبائل معروفة كقبيلة "المزاريع" المعادية لقبيلة "القذاذفة" ولشخص العقيد معمر القذافي، بالإضافة إلى إنقلاب نوفمبر 1991 الذي قاده مجموعة من الضباط في القوات المسلحة من ذوي الرتب المتوسطة والصغيرة، وتمكن النظام الليبي من القضاء عليه[1].

كما تعرض النظام الليبي في عهد العقيد القذافي إلى محاولات أخرى كانت كلها فاشلة، مثل محاولة 1993 التي قادها مجموعة من كبار الضباط، والتي أرجعها بعض الملاحظين إلى إستيائهم من تراكم المبالغ المتأخرة المفترض دفعها لهم، والحرمان الذي عاناه الجيش بسبب المشاكل الإقتصادية التي عرفتها ليبيا في ذلك الوقت ، والذي كان يعامل في وقت سابق معاملة مميزة.

وكانت أغلب هذه المحاولات الإنقلابية ناتجة أومستغلة للأوضاع الإجتماعية والإقتصادية التي عرفتها ليبيا في هذه الفترة، بسبب الحظر والحصار الدولي المفروض عليها، وبعض السياسات التي إتخذها النظام الليبي بسبب الحصار، كالمطالبة بإصدار قوانين جديدة لمكافحة الفساد والبيروقراطية، والدعوى إلى الإتجاه نحو قانون جديد للوظيفة العامة[1].

---

[1] منى حسين عبيد، المرجع السابق، ص35 .

[2] المرجع نفسه، المرجع نفسه، ص36 .

2- الحركات المعارضة من خارج النظام: تشمل الأحزاب التقليدية المعارضة التي تم حظرها، و الحركات الإسلامية السياسية أوالجهادية في ليبيا، وتختلف المعارضة في أفكارها الإيديولوجية، وتتفق في شيء واحد هو إسقاط النظام في ليبيا، ومن أهم حركات المعارضة:

جماعة الإخوان المسلمون: تعود جذورها في ليبيا إلى عام1949، وتم تأسيس أول هيكل تنظيمي واضح لها في عام1968 في بنغازي، وقد جمّدت الجماعة معظم أنشطتها كرد فعل على إنقلاب العقيد معمر القذافي عام 1969 لتجنب القمع، والذي أصدر قانونا سنة 1972 يقضي بتجريم التحزب، وفي عام 1974 حذّر القذافي من أنه إذا كان الإخوان يريدون بدء نشاطهم الدعوي، فعليهم القيام بذلك خارج ليبيا وطلب من عدة شخصيات إخوانية مغادرة البلاد، وهاجر العديد منهم إلى أوروبا والولايات المتحدة[1].

الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا أو الحركة الجهادية: تم تأسيسها بليبيا عام 1990 وبعد أن كشفت السلطات الليبية النقاب عنها، إضطرت الحركة إلى أن تعلن عن وجودها علنا للمرة الأولى في 18 أكتوبر 1995، وتبع ذلك حملة قمع وحشية، وقادت الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا تمرد منخفض المستوى لمدة ثلاث سنوات، تركَّز في شرق ليبيا، وحاولت إغتيال القذافي في ثلاث مناسبات، ومع حلول عام 1998 قرر مجلس شورى الجماعة فرض وقف إطلاق النار لمدة ثلاث سنوات، على أن يتم إعادة النظر فيه عام 2001 ، لكن أحداث 11 سبتمبر غيرت حسابات هذه الجماعة.

الحركة السلفية: تعود نشأة التيار السلفي في ليبيا إلى ستينات القرن العشرين، وتنقسم السلفية غير الجهادية في ليبيا إلى تيارين فرعيين هما: "سلفية الوضع الراهن السياسية"، و"السلفية السياسية الإصلاحية"، وعلى الرغم من إرتباط سلفية الوضع الراهن بعلماء الدين السعوديين، فقد كانت قادرة على الإستمرار في ظل نظام القذافي، ويرجع ذلك أساسًا إلى طبيعتها السياسية النسبية المهادنة للسلطة، فقد كان شيوخ هذا التيار الفرعي ضد الثورة الليبية في البداية، وهدفت حركتهم إلى منح شرعية دينية للنظام الليبي[2].

---

[1] منظمة فريديرش إيبرت، الجماعات الإسلامية في ليبيا: حظوظ الهيمنة السياسية وتحدياتها، برلين ، ألمانيا، 2015، ص5.

[2] عمر عاشور، تحليل إتجاه الإسلاميين في ليبيا: الصعود و التحول و المستقبل، موجز السياسة، مركز بوكنجز، الدوحة، قطر،2012، ص2.

المؤتمر الوطني للمعارضة الليبية

مقره المملكة المتحدة كان يرأسه إبراهيم صهد من الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، نشأت هذه المظلة من مؤتمر وطني للمعارضة عقد في جوان 2005 في لندن، جمع المؤتمر عدداً من جماعات المعارضة بما فيها الجبهة الوطنية للإنقاذ، والإتحاد الدستوري الليبي والرابطة الليبية لحقوق الإنسان، إضافة إلى عددٍ آخر من الأفراد، وعند إختتام المؤتمر أصدَر بيانا يُعلن فيه أهدافه، خصوصاً المطالبة بتنحي القذافي من أجل تشكيل حكومة دستورية، ورغم هذه المحاولة لتوحيد المعارضة، فقد استمرت الانقسامات داخلها.

الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا:

تأسست الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا في أكتوبر 1981 ، في محاولة لتوحيد مختلف مجموعات المعارضة قادها في البداية أمحمد المقريف و ضمت أعضاء من الإخوان المسلمين وآخرين من الساعين لتحدي نظام القذافي، وفي عام 1984 وبدعم من الولايات المتحدة على ما ذكر، شنت الجبهة هجوماً مسلحاً على قاعدة باب العزيزية وكان فاشلا، وكردّ انتقامي من النظام، قام بإنهاء وجود الجبهة داخل ليبيا ومنذ ذلك الحين إستمرت بالعمل في الخارج، وبشكل أساسي في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وقد تمثلت أنشطتها بشكل رئيسي في عقد المؤتمرات وإصدار البيانات المناهضة للنظام[1].

الإتحاد الدستوري الليبي:

تأسس الاتحاد الدستوري الليبي عام 1981 وهو مجموعة صغيرة تدعو إلى الملكية، إتخذت من مانشستر في المملكة المتحدة مقراً لها، وقادها محمد بن غلبون وتمتعت بعلاقات وثيقة مع ولي العهد حسن السنوسي، الذي يقيم أيضاً في المملكة المتحدة، يعيد بيانها التأسيسي التأكيد على" الولاء للملك محمد إدريس المهدي السنوسي بوصفه قائداً تاريخياً لكفاح الشعب الليبي من أجل الاستقلال والوحدة الوطنية.

الرابطة الليبية لحقوق الإنسان:

تأسست الرابطة عام 1989 وركزت على التوعية، خصوصاً في أوروبا فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها النظام، ومن بين مؤسسيها منصور الكيخيا، السفير الليبي السابق في الأمم المتحدة الذي، إنشق ورحل إلى الولايات المتحدة عام 1980 ، وخطف عام 1993 بينما كان في مصر، وقيل إنه أخذ إلى ليبيا وقتل، وتتخذ الرابطة من جنيف مقراً لها، ولها مكاتب في ألمانيا والمملكة المتحدة [2].

---

[1] تقرير الشرق الأوسط رقم107، الإحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط: فهم الصراع في ليبيا، ماي 2011، [د.ب]، ص17.

[2] المرجع نفسه، ص17.

المبحث الثاني العلاقات الليبية الغربية في عهد القذافي

أولا: مع الولايات المتحدة

تركزت السياسة الليبية في بداية عهد القذافي على عدة مبادئ رئيسية منها الحرية، والاشتراكية، والوحدة، والسيادة الكاملة لليبيا، وهذا ما دفع العقيد القذافي لإنهاء تواجد القواعد الأجنبية في 11 جوان 1970 حيث تحولت قاعدة "هوليس" الأمريكية إلى قاعدة "عقبة بن نافع، وقاعدة الملاحة إلى قاعدة "جمال عبد الناصر"، كما قام بتأميم الشركات النفطية الأمريكية، والبريطانية العاملة في ليبيا في جوان 1973، وإستردت البلاد ما قيمته 700 مليون دينار ليبي، وهو ما مثل بداية التوتر بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية[1].

تميزت العلاقات الليبية الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي "رونالد ريغان" (1981،1989م) بالتوتر والقطيعة خاصة بعد حرق السفارة الأمريكية في طرابلس من قبل متظاهرين ليبيين سنة 1979، ووصلت الى غلق السفارة في طرابلس سنة 1980، وخفض مستوى العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وفي سنة1981 أعلن الرئيس ريغان عن وجود أدلة تثبت تورط النظام الليبي في إرسال فرق إغتيال لقتل موظفين كبار بالحكومة الأمريكية، وتم سحب الدبلوماسيين الأمريكيين من ليبيا، وطرد دبلوماسيين ليبيين[2].

قطعت الولايات المتحدة العلاقات الدبلوماسية من جانب واحد مع ليبيا سنة 1981، وحظرت إستيراد النفط الليبي في سنة1982، وفرضت عقوبات متنوعة عليها خلال معظم العقدين الأخيرين من القرن الماضي، وإنتقلت العلاقات بين البلدين إلى مرحلة الخلاف ثم العداء والقطيعة التي كانت قد بلغت أوجها، خاصة بعد إتهام النظام الليبي بتدبير حادثة "ملهى لابيل" في برلين سنة1986 التي أسفرت عن مقتل جنديين أمريكيين وإصابة عدة أشخاص، وتصنيف القذافي العدو الأول للولايات المتحدة[3].

---

(1) السيد عوض عثمان، العلاقات الليبية الأمريكية: 1940.1992، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، القاهرة، 1994، ص100.

(2) شفيق السامرائي وآخرون، فصول في تاريخ العدوان الأمريكي الصهيوني على الأمة العربية، دار الشؤون العامة، ط1، بغداد ،1990،ص122.

(3) يوسف محمد الصيواني، المرجع السابق، ص10 .

وردا على الحادثة أمر الرئيس الأمريكي " ريغان" بشن غارات جوية على طرابلس وبنغازي، بما في ذلك غارة على مقر إقامة القذافي، وأدت الغارات إلى مقتل40 شخصاً، من بينهم إبنة القذافي باالتبني كما فرضت الولايات المتحدة عقوبات إقتصادية إضافية بسبب إتهام ليبيا بالتفجير الذي وقع في برلين[1].

كانت حادثة لوكربي سنة 1988 مناسبة لفرض عقوبات أمريكية جديدة على ليبيا لعدة سنوات وإعتبارها دولة مارقة ظل إسمها على لائحة الداعمين للإرهاب لعقود، ولم يتم توجيه الإتهام لليبيا إلا بعد ثلاث سنوات، وظهرت مؤخرا دلائل ومؤشرات من مصادر مختلفة تشير إلى أن ليبيا لم تكن الفاعل، وأن الإتهام وجه لها لأغراض سياسية لا صلة لها بما أسفرت عنه التحقيقات الجنائية، لكن ما حدث من تطورات إقليمية ومحلية دفعت القذافي إلى القبول بالمسؤولية، ضمن إعادة التفكير في خياراته[2]، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وإحتلال أفغانستان والعراق.

بعد موافقة النظام الليبي على تسوية قضية لوكربي، تراجعت حدة الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وليبيا، التي إتجهت لتبني سياسات جديدة في تعاملها مع أمريكا، كإدانتها للإرهاب، وتأييدها للولايات المتحدة في حق الرد على الهجمات الإرهابية، وإشترطت الولايات المتحدة بعض الشروط لإستعادة العلاقات بين البلدين، منها تبني النظام الليبي لإصلاحات جذرية، والتخلي عن طموحاته في إمتلاك أسلحة الدمار الشامل، وعدم دعم الإرهاب، وخلال زيارة إلى مالي صرح العقيد القذافي قائلا: "...**نحن جميعا ضد أسلحة الدمار الشامل ويجب المبادرة بتدميرها إبتداءا من الولايات المتحدة...**"[3].

في 26 فيفري 2004 قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإلغاء الحظر المفروض على جوازات السفر الأمريكية بالنسبة للسفر إلى ليبيا، وإلغاء الحظر على شركات النفط الأمريكية التي كانت لها ممتلكات في ليبيا، وإنهاء معارضتها لإنضمام ليبيا لمنظمة التجارة العالمية، وإلغاء قرارات تجميد الأرصدة الليبية[4].

---

(1) هيومن رايتس ووتش،المرجع السابق،ص16.

(2) يوسف محمد الصيواني،المرجع السابق،ص11.

(3) خالد حنفي علي، "السياسة الخارجية الليبية والتحولات الجذرية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 156 ،القاهرة ، أفريل، 2004 ، ص122.

(4) أحمد التلاوي، لماذا حصلت ليبيا على المكافأة الأمريكية؟، مأخوذ من: www.almanaralink.com/new/index.php.scid=1406. تاريخ التصفح: 2017/3/17،التوقيت:20:44.

تميزت العلاقات الليبية الأمريكية بعد هذه الفترة بالتطور السريع والإيجابي على مستويات مختلفة وكانت دوائر واشنطن تحتفي بأبناء القذافي وتعقد معهم الصفقات، وإنتقلت العلاقات تدريجيا وبثقة متبادلة من نجاح إلى آخر، وأخذت دائرة المصالح المشتركة بين البلدين تتسع، خاصة في مجال مكافحة الجماعات المتطرفة والحرب على الإرهاب وكشف الشبكة الدولية الخاصة بتهريب مكونات الصناعة النووية، وقد فاقت المكاسب التي حققتها الولايات المتحدة من إعادة العلاقات والتقارب مع نظام القذافي كل التوقعات، حيث كانت الولايات المتحدة حريصة على إعادة تأهيله وتوظيفه وفق ما يخدم مصالحها وسياساتها [1].

إتبعت الولايات المتحدة سياسة التدرج في تعاملها مع ليبيا بإعلانها أنها ستعيد كامل العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وتحذف اسم ليبيا من قائمة الدول الراعية للإرهاب عام 2006، وإعتبر الليبيون ذلك مكسبا إيجابيا نحو رجوع بلادهم إلى الساحة الدولية، ويعتبر تاريخ 30 جوان2006 مؤشراً إيجابياً على بداية التحسن الحقيقي في العلاقات، خاصة بعد رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين إلى مستوى السفراء، وزيارة "نوغروبونتي" نائب وزيرة الخارجية الأمريكية إلى طرابلس في16أفريل 2007[2].

في سنة 2008 عقدت وزيرة الخارجية الأميركية "كوندوليزا رايس" مباحثات مع نظيرها الليبي "عبد الرحمن شلقم" في أول إجتماع رفيع المستوى من نوعه منذ 36 عاما، ثم توصل البلدان إلى صفقة تعويضات لعائلات ضحايا حادث "لوكربي" التي حدثت خلال الثمانينات[3].

---

[1] يوسف محمد الصيواني، المرجع السابق، ص ص12-11.

[2] الهادي شلوف،"عودة العلاقات الليبية الأمريكية هل هو الرهان على الديمقراطية أم هوالإستثمار الأمريكي للديكتاتوريات العربية"؟،:مأخوذ من http://www.libya4ever.com.، ص1.

[3] سعيد الجهاني،" العلاقات الأمريكية الليبية"،:مأخوذ منhttp://smj-2076.maktoobblog.com .، ص2. تاريخ التصفح: 2017/01/20،التوقيت:12:28

ثانيا: مع الإتحاد الأوربي

تدخل العديد من المؤشرات في طبيعة العلاقة بين ليبيا والإتحاد الأوربي، سواء التاريخية أو الجغرافية أو الإقتصادية أوالسياسية، ورغم تطورات مابعد الحرب الباردة، التي جعلت العديد من البلدان تغير من سياساتها خاصة على الصعيد الخارجي، فإن ذلك لم يؤثر كثيرا على سياسة ليبيا الخارجية، رغم إرتباطها الإقتصادي بالعديد من الدول الأوربية، والتي دخلت معها في حوار مكثف كان من نتائجه وضع مشروع مسودة للإتفاقية الإطارية للشراكة بين ليبيا والاتحاد الأوربي[1].

كانت ليبيا تاريخيا الدولة المغاربية الوحيدة التي لا ترتبط بعلاقات مع الاتحاد الأوروبي، وأغلب علاقاتها تتم مع دول الإتحاد منفردة، ولم تكن للمفوضية الأوربية صلة بليبيا حتى سنة 2007، تاريخ التوقيع على محضر إتفاق بين ليبيا والإتحاد الأوروبي، أتبعتها المفوضية الأوروبية بتقديم مسودة إتفاقية إطارية للتفاوض في عام2008، وقد سعت ليبيا منذ سنة1971 إلى إيجاد إطار للتعاون مع المكون الأوروبي من خلال تشكيل لجنة موسعة من عدة قطاعات لإجراء إتصالات تمهيدية لهذا التعاون[2].

تواصلت الجهود المبذولة لإيجاد صيغة للتعاون بين الطرفين، من خلال تشكيل اللجان المشتركة وتبادل الزيارات لتقريب وجهات النظر خلال سنوات الثمانينات، إلا أن هذه الجهود توقفت بسبب الأحداث التي عرفتها هذه الفترة، منها مقتل الشرطية البريطانية، وحادثة ملهى برلين، التي إتهم الغرب فيها ليبيا، ودفعت الإتحاد الأوربي تحت ضغط أمريكي إلى القيام بإجراءات ضدها سنة 1986، بإعتبار أن ليبيا من الدول التي تمارس الإرهاب، وتنشر القلاقل وعدم الاستقرار في العالم، وفي سنة 1995 وضع الاتحاد الأوروبي صيغة ما عُرف "بمسار برشلونة" لإقامة شراكة مع دول المتوسط، ولم يدع ليبيا لوقوعها تحت الحظر الدولي بسبب قضية لوكربي[3].

---

[1] محمد الهاشمي صقر، "العلاقات الليبية الأوروبية ضمن دائرة الشراكة الأورو متوسطية 1970.2009"، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد15، قسم العلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا، 2016، ص7.

[2] تقرير حول علاقة ليبيا مع الاتحاد الأوروبي، الإدارة الأوروبية ، قسم الاتحاد الأوروبي، أمانة اللجنة الشعبية العامة للاتصال، الخارجي والتعاون الدولي، ليبيا،28جويلية 2008،ص1.

[3] المرجع نفسه، ص2.

بعد حل الخلافات الليبية الغربية ورفع الحظر عنها سنة 2004، تم رفع العقوبات الأوربية المفروضة عن ليبيا، ورغم الأزمات والإختلافات في مسار العلاقات الأوربية الليبية، إلا أن الجوانب الإقتصادية بقيت محافظة على إطار يضمن الحد الأدنى لإستمراريتها حيث حاولت ليبيا إستثمار علاقاتها الإقتصادية المهمة مع الدول الأوروبية لإعتبارات الجوار الجغرافي والتاريخي والحضاري[1].

رغم إستحواذ الاتحاد الأوروبي على أكثر من 71 % من حجم التجارة الخارجية لليبيا وحوالي 55 % من إجمالي واردات ليبيا وأكبر مساهم في الاستثمار الأجنبي بنسبة تصل إلى حوالي 67 % من حجم الاستثمارات الأجنبية، وبقيمة تصل إلى حوالي 759.5 مليون دينار ليبي، إلا أنه لا توجد أي إتفاقيات أو إطار رسمي بين ليبيا والإتحاد الأوروبي تنظم أوجه التعاون بين الجانبين بسبب أن الإتحاد الأوروبي كان يشترط أن يتم التعاون مع ليبيا من خلال عملية برشلونة، لكن لأهمية ليبيا الإقتصادية إقتنع الاتحاد الأوربي بالتعاون المباشر معها حفاظا على مصالحه الإقتصادية، خاصة في مجال الطاقة[2].

خلال الإجتماع الذي عقد ببروكسل في14 ديسمبر 2007 بين الجانبين الأوروبي والليبي، تقدم الجانب الممثل للمفوضية الأوروبية بمشروع مسودة الإتفاقية الإطارية للشراكة بين ليبيا والإتحاد الأوروبي التي تضمنت مجموعة من المحاور الرئيسية، أهمها الجانب السياسي والتعاون الإقتصادي والمالي والمحور الإجتماعي والثقافي، من خلال ديباجة الإتفاقية التي نصت على أهمية الصلات التقليدية الموجودة بين المجموعة الأوروبية وليبيا، ورغبة الطرفين في تقوية علاقاتهما السياسية، والتعاون بناءا على العملية السياسية والمشاورات التي بدأت في 2004[3].

---

[1] محمد الهاشمي صقر، المرجع السابق، ص11.

[2] المرجع نفسه، ص12.

[3] تقرير أعضاء الوفد الليبي المشارك في المباحثات بين ليبيا والإتحاد الأوروبي بمدينة بروكسل في 14 ديسمبر 2007 حول مشروع الإتفاقية الإطارية للشراكة، الإدارة الأوروبية، أمانة اللجنة الشعبية العامة للإتصال الخارجي والتعاون الدولي، ليبيا،2007، ص1.

أ:مع بريطانيا

غلب على العلاقات البريطانية الليبية في بداية عهد القذافي الجانب التجاري، وكانت بين البلدين مشاكل عالقة قبل سنة 1969 حين كانت بريطانيا تتمتع بإمتيازات تجارية وقواعد عسكرية في ليبيا خلال العهد الملكي، وبمجيء النظام الجديد فقدت بريطانيا إمتيازاتها ونفوذها في ليبيا، وكان قيام بريطانيا بتسليم بعض الجزر العربية الصغيرة لإيران قد أضعف العلاقات الليبية البريطانية[1].

ومن بين القضايا التي أثرت سلبا على العلاقة بين البلدين دعم ليبيا للثوار الإنفصاليين في إيرلندا، الذي أزعج بريطانيا، وأفرز إختلافا في وجهات النظر بينهما، حيث كانت ليبيا تنظر إلى الثوار بإعتبارهم مناضلين مثل نضال السود في أمريكا ضد التمييز العنصري، في حين كانت بريطانيا تعتبرهم منظمة إنفصالية متمردة[2].

وقد وصلت العلاقات بين البلدين درجة كبيرة من التأزم، إثر حادثة السفارة الليبية في لندن في أفريل 1984، والتي أسفرت عن مقتل شرطية بريطانية، ودفعت هذه العملية بريطانيا إلى التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد ليبيا، وإعتبارها دولة داعمة للإرهاب، وحاولت عزلها سياسيا، وتطور الأمر إلى مشاركة بريطانيا مع الولايات المتحدة في هجومها الجوي على ليبيا سنة1986[3].

إعترفت ليبيا بمسؤليتها عن مقتل الشرطية البريطانية، وقدمت تعويضا لأسرة الضحية قدر بحوالي ربع مليون جنيه إسترليني، وشكل ذلك مع حل قضية لوكربي إنفراجا في العلاقة بين البلدين، مع تعهد بريطانيا بالتحكم ومراقبة نشاط المعارضة الليبية على أراضيها، خاصة الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، والحركة الليبية للتغيير والإصلاح المتهمة من طرف النظام الليبي بمحاولة إغتيال العقيد القذافي[4].

---

(1) هنري حبيب، المرجع السابق، ص301.

(2) المرجع نفسه، ص301.

(3) باهي سليمان، تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية: دراسة للنموذج الليبي، **مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير**، إشراف: بخوش مصطفى، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوف والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،السنة الجامعية:2010.2011، ص88.

(4) المرجع نفسه، ص115.

ب: مع فرنسا وإيطاليا

1: مع فرنسا تميزت العلاقات الليبية الفرنسية بطابعها الإقتصادي، وإبرام العديد من الإتفاقيات الإقتصادية، شملت المجال العسكري، من خلال عقد صفقات بين البلدين لشراء أسلحة فرنسية، وعكست صفقة طائرات "ميراج" الفرنسية نجاح العلاقات الدبلوماسية الليبية الفرنسية، وفي 18فيفري1974وقّعت ليبيا مع فرنسا إتفاقية ضخمة، ضمنت لفرنسا تدفق النفط الليبي مقابل المساعدات الفنية الفرنسية لها، وتم إستقبال العقيد القذافي في فرنسا من طرف الرئيس الفرنسي "جورج بوميدو" في نوفمبر1973[1].

ورغم العلاقات الإقتصادية بين البلدين، فقد شهدت بعض الفترات توترات سياسية بينهما، وصلت درجة التصادم، بسبب الطبيعة التاريخية الفرنسية الإستعمارية، وسياسة النظام الليبي الداعمة لحركات التحرر، ومحاربة كل أشكال الإستعمار في إفريقيا، وقد وصل إختلاف المصالح بين البلدين إلى التصادم العسكري المباشر بسبب تدخل ليبيا في تشاد1978، وزاد من وتيرة التوتر بين البلدين الإتهام الفرنسي لليبيا بالوقوف وراء حادث إنفجار الطائرة الفرنسية"يوتا" فوق صحراء دولة النيجر سنة1988، وتم نقل القضية إلى أروقة الأمم المتحدة، ثم عرضها على مجلس الأمن، حيث طالبت فرنسا بتعويضات من ليبيا عن الحادث، وصدر القرار رقم748في21جانفي1992 من مجلس الأمن، الذي دعا ليبيا إلى التعاون في تحديد المسؤولية عن الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها الطائرة الفرنسية"يوتا".

بعد فترة من التوتر توصلت ليبيا إلى إتفاق مع الجانب الفرنسي لحل القضية بسبب الضغوطات الفرنسية عليها داخل مجلس الأمن، من خلال حق النقض"الفيتو" ضد رفع العقوبات، وطالبت فرنسا بتعويضات كبيرة لعائلات الضحايا، ووافقت ليبيا على الشروط الفرنسية، حيث قامت في 09 جانفي 2004 بدفع مبلغ 35 مليون دولار لفرنسا، وتعويض إضافي لعائلات الضحايا، قدر بحوالي 170مليون دولار، وحصل بعد ذلك تحسن في مسار العلاقات بين البلدين[2].

---

[1] هنري حبيب، المرجع السابق، ص301.

[2] باهي سليمان، المرجع السابق، ص114.

2-: مع إيطاليا

شكّلت العلاقات الليبية الإيطالية ركيزة هامة في توجهات السياسة الخارجية الليبية، رغم إحتلال إيطاليا لليبيا سابقا، ومثلت العلاقات التجارية والإقتصادية جوهر التقارب بين البلدين، حيث كانت32% من واردات ليبيا مصدرها إيطاليا، و38%من صادراتها تتجه إلى إيطاليا، ورغم هذا النشاط الإقتصادي بين البلدين، فإن الجوانب السياسية والإرث الإستعماري قد أفرز بعض جوانب الإختلاف، خاصة بعد مطالبة ليبيا لإيطاليا بتعويضات عن الحقبة الإستعمارية،[1].

قام رئيس الوزراء "سيلفيو برلسكوني" بزيارة إلى مدينة بنغازي، وقدّم إعتذارا بإسم الشعب الإيطالي إلى الشعب الليبي بسبب الأضرار التي ألحقها الإستعمار الإيطالي بليبيا وشعبها، ووقّع مع العقيد القذافي "إتفاقية تعاون وشراكة وصداقة" تضمنت عدة نقاط منها:

- إلتزام إيطاليا بتوفير مبلغ 5 مليار دولار على مدار 20 عاما، تصرف على البنية التحتية في ليبيا

- تخصيص منح دراسية لمئة طالب جامعي للدراسة في الجامعات الايطالية، تجدد بعد كل دورة لطلبة جدد.

- بناء وحدات سكنية، وتأسيس شركة لعلاج الأفراد في ليبيا المتضررين من الألغام، خلال الاحتلال الإيطالي.

ورأى محللون أن الإعتذار لم يأت من فراغ، بل بسبب رغبة إيطاليا في إستحواذ شركاتها على أكبر نصيب من مجموع شركات النفط الأجنبية العاملة في ليبيا، كي تكون أكبر شريك إقتصادي لهذا البلد كما يقدم هذا الإعتراف خدمة للولايات المتحدة الأمريكية إتجاه ليبيا، لأنه يساهم في تليين بعض مواقف العقيد اللّيبي معمر القذافي[2].

---

[1] كميلة أحمد عثمان، السياسة الخارجية الليبية إتجاه الشراكة المتوسطية ما بين 1990- 1998، أكاديمية الدراسات العليا، بنغازي، ليبيا، 2005، ص80.

[2] أحمد ولد الشيخ،"إعتذار إيطاليا لليبيا نصر ليبي وراء مكاسب إيطالية"، مأخوذ من الموقع:-www.akhbar-online libyaonline.com/index.php. ، تاريخ التصفح: 2017/02/15،التوقيت:17:22.

نستخلص من هذا الفصل أن إنقلاب 1969 في ليبيا كان لعدة عوامل، منها الدخلية كالفساد الذي إنتشر في مفاصل الدولة بعد إكتشاف البترول، ومنها الخارجية كظهور القومية العربية، وهزيمة العرب في حرب 1967 مع إسرائيل، وعدم مواكبة الملكية في ليبيا للتطورات الجديدة في المنطقة، وكانت ردود الدول الغربية متباينة حول هذا الإنقلاب، لكنها إعترفت بالأمر الواقع، وسعت للتعامل مع النظام الجديد للحفاظ على مصالحها، وقد عرفت ليبيا في عهد القذافي عدة تحولات سياسية بداية بالجمهورية وإنتهاءا بالجماهيرية، وعرفت الفترة العديد من حركات المعارضة للنظام الليبي والمحاولات الإنقلابية، سواء من داخل النظام نفسه، أم من خارجه، وأبرز هذه الحركات هي الحركات الإسلامية.

أما على صعيد العلاقات الليبية الغربية، فتراوحت بين التعاون والتوتر وأحيانا الصدام، ورغم وجود العديد من القضايا الشائكة والعالقة بين البلدين، لم تقطع أغلب الدول الغربية تعاملاتها لإقتصادية مع ليبيا لأهمية مواردها الطبيعية وموقعها الجغرافي المتميز، فبإستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي غلب العداء على علاقاتها مع ليبيا في عهد القذافي، شهدت الدول الأوربية تعاونا إقتصاديا ومبادلات تجارية مع ليبيا، رغم ماتخلل هذه الفترة من حوادث مثل حادثتي إسقاط الطائرة الفرنسية "يوتا"، ومقتل الشرطية البريطانية في القنصلية الليبية في لندن واللتان كانتا لهما آثارا سلبية كبيرة على العلاقات بين الجانبين.

الفصل الثاني

بداية الأزمة (2011)

ودوافع التدخل

الغربي في ليبيا

الفصل الثاني: بداية الأزمة2011 ودوافع التدخل الغربي في ليبيا

المبحث الأول: إندلاع الاحتجاجات وردود أفعال السلطات الليبية والغربية فيفري 2011

أولا: بداية المظاهرات وأسبابها الداخلية والخارجية

ثانيا: تعامل السلطات الليبية مع المظاهرات وبداية العنف المسلح

ثالثا: تشكيل المجلس الوطني الإنتقالي المعارض

رابعا: مواقف الدول الغربية من الأوضاع في ليبيا

المبحث الثاني: دوافع التدخل الغربي في الأزمة الليبية

أولا: الدوافع التاريخية والسياسية

ثانيا: الدوافع الأمنية

ثالثا: الدوافع الإقتصادية

رابعا: الدوافع الإنسانية

المبحث الثالث: أساليب التدخل في الأزمة الليبية

أولا: الدعاية الإعلامية ضد النظام الليبي

ثانيا: النشاط الدبلوماسي لحشد الرأي العام العالمي

ثالثا: دعم المعارضة وإقامة الحظر الجوي على ليبيا

رابعا: التدخل العسكري المباشر في ليبيا.

شهدت ليبيا في بداية سنة2011 تحولا كبيرا في تاريخها السياسي بعد أن خضعت لحكم العقيد القذافي حوالي42 سنة، لعبت القبيلة خلالها دورا بارزا، وغُيبت فيها الحياة السياسية والحزبية ومبدأ التداول على السلطة، وحرمت أغلب فئات المجتمع الليبي من المشاركة في عملية صنع القرار السياسي.

وتوفرت في هذه الفترة محفزات ودوافع إجتماعية وإقتصادية داخل المجتمع الليبي، دفعت شريحة واسعة من الشعب للخروج ضد النظام بسبب الحرمان الإقتصادي والكبت السياسي والتمايز المناطقي، وكان لأخطاء النظام الليبي في التعامل مع الأزمة، وسياسة القبضة الأمنية ضد المحتجين أثر بارز في تصعيد الرأي العام الشعبي وقوى المعارضة ضده، ودفع ذلك المجتمع الدولي إلى التدخل من خلال الحلف الأطلسي بحجة حماية المدنيين.

في هذا الفصل سنحاول التطرق إلى بداية الأزمة الليبية، ودوافع التدخل الغربي فيها، يتناول المبحث الأول إندلاع الإحتجاجات في ليبيا وردود الأفعال الليبية والغربية، وذلك من خلال الإشارة إلى بداية المظاهرات، وتعامل السلطات الليبية معها، والمواقف الغربية حول الأزمة الليبية، ويتناول المبحث الثاني دوافع التدخل الغربي في الأزمة الليبية التاريخية والسياسية والأمنية والإقتصادية والإنسانية، ويتناول المبحث الثالث أساليب هذا التدخل، كالنشاط الدولي داخل مجلس الأمن، ودعم المعارضة، وإقامة حظر جوي، وصولا إلى التدخل العسكري المباشرفي ليبيا.

المبحث الأول:إندلاع الإحتجاجات وردود الأفعال الليبية والغربية (فيفري 2011)

أولا: بداية المظاهرات وأسبابها الداخلية والخارجية

عرفت الأزمة التي شهدتها ليبيا بداية سنة2011 العديد من المراحل، شكلت منعطفا هاما في تاريخ البلاد المعاصر، وأخذت طابعا مختلفا لما حدث في تونس ومصر، سواء من حيث النظام القائم في ليبيا والمختلف كليا في تركيبته عن الأنظمة العربية، أو من حيث خروجها من الطابع السلمي إلى المسلح والذي جعل الأزمة الليبية تتجه نحو التدويل، وتوفر مبررا للتدخل الأجنبي في هذا البلد.

لقد وفرت الظروف الخارجية المحيطة بليبيا، خاصة في مصر وتونس دافعا قويا لقطاع من الشعب الليبي، فخرجت المظاهرات في المدن الشرقية، وعلى رأسها مدينة بنغازي في15فيفري2011 مطالبة بالإصلاحات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، كصياغة دستور جديد يمثل الشعب تمثيلا فعليا، وإحترام الحقوق المدنية للمواطنين، وحرية تشكيل الأحزاب، وإحترام حرية الرأي والتعبير، ورغم أن هذه المظاهرات كانت سلمية في بدايتها، إلا أنها أسفرت عن إصابة ما يقارب38 شخصا[1].

في المقابل عمد النظام الليبي إلى تنظيم مظاهرات داعمة له، وقام التلفزيون ببث مقاطع لعشرات من أعضاء حركة اللجان الثورية في عدة مدن ليبية تهتف بحياة الزعيم الليبي معمر القذافي، وتحمل شعارات مناوئة للمظاهرات المطالبة بالتغيير، وفي الأيام الموالية تمت مواجهة المظاهرات من السلطات الليبية بعنف أكبر، فرفع المتظاهرون شعارات مطالبة بإسقاط النظام[2]، وقد وصف العقيد القذافي المنظمين للمظاهرات، أنهم مخربون وحاقدون[3]، في حين كان أصحاب هذه المظاهرات يرون فيها ثورة ضد الظلم والتحرر من نظام مستبد حكمهم قرابة 40 سنة، قام خلالها بعدة مجازر، مثل مجزرة سجن أبوسليم1996 وأدخلهم في حروب كانوا في غنى عنها، مثل حرب ليبيا وتشاد(1978.1987).

---

[1] الطاهر بن جلون، الشرارة: إنتفاضات في البلدان العربية، ترجمة حسين عمر، المركز الثقافي العربي، الرباط ،2012 ، ص106.

[2] مفتاح علي جويلي، مذكرات اليوم الأول، ثورة 17فبراير، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2012، ص122.

[3] إبراهيم قويدر، ليبيا:إرادة التغيير، دار العلوم للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة ،2011، ص 146.

وإذا كان البعض يرى أن الأحداث في ليبيا هي مجرد تقليد لما حصل في تونس ومصر، فإن المتظاهرين ينكرون ذلك بشدة، ويرون فيها ثورة حقيقية، لها أسبابها المنطقية، وتراكماتها التاريخية، لكن لاشك أن للثورتين السابقتين أثر بارز في تشجيع المعارضين للنظام الليبي على تنظيم المظاهرات، مع علمهم المسبق أنهم سيواجهون بعنف أكبر بكثير مما واجهه شباب تونس ومصر.

ويرى مؤيدوا الإحتجاجات والمشاركين في المظاهرات ضد نظام القذافي، أن الليبيين ثاروا دون أن يستأذنوا أحدا، رغم أن القذافي أمر قادة كتائبه برمي الثائرين بالرصاص، فكان التحدي حسب رأيهم أكثر صمودا عندما قرروا مواجهة الرصاص، ولذلك كان الرفض في نظرهم قرارا يصرّح به الليبيين قولا وفعلا، من أجل الخروج من دائرة الجبن إلى دائرة الشجاعة والتحدي والتحلي بالقوة[1].

لقد ثار الليبيون حسب المحتجين نتيجة الأوضاع التي آلت إليها البلاد، من تقهقر وتخلف وإنهيار ومحاصرة ليبيا من الداخل والخارج، وتحويلها إلى سجن وإستئصال كل معارض، ونهب الثروات والمقدرات، ومصادرة الحريات والمواهب[2].

ويرتبط تاريخ إنطلاق الإحتجاجات بتاريخ 17فبراير 2006، عندما قتلت قوات الأمن ما لا يقل عن 12 شخصاً وأوقعت عشرات الجرحى في احتجاج في بنغازي لم يدعُ إلى تغيير سياسي، وإنما عبّر عن الغضب إزاء الرسوم الكاريكاتورية للرسول محمد – صلى الله عليه وسلم – التي نشرت في أوروبا.

وفي 2007 أعلن حوالي 12 ناشطاً التخطيط لمظاهرة سلمية في طرابلس، إحياءًا لذكرى هذا الحدث المأساوي، فألقت السلطات القبض عليهم ولم تتم المظاهرة، وبعد أشهر في الحبس الإنفرادي، حكم على الناشطين في نهاية المطاف بالسجن لفترات تتراوح بين 6 إلى 25 عاماً بتهم محاولة الإطاحة بالنظام السياسي، ونشر شائعات كاذبة ضد النظام الليبي، والتخابر مع قوى معادية[3].

---

[1] عقيل حسين عقيل، أسرار وحقائق من زمن القذافي، المجموعة للنشر والتوزيع،[د.ب]،[د.ت]،ص370.

[2] علي حرب، ثورات القوى الناعمة في الوطن العربي، الدارالعربية للعلوم، ناشرون، ط2، بيروت، 2012، ص86.

[3] منظمة العفو الدولية، المعركة على ليبيا: القتل والاخفاء والتعذيب، لندن،2011، ص13.

ثانيا: تعامل السلطات الليبية مع المظاهرات وبداية العنف المسلح

في 17 فيفري 2011 خرجت مظاهرة كبيرة في مدينة بنغازي، قادها أطباء ومحامون، من أهم مطالبها وضع دستور للبلاد، وتحقيق العدالة الإجتماعية، كانت المظاهرة سلمية، إلا أن السلطات الليبية واجهتها بالرصاص الحي، وكانت الحصيلة مقتل حوالي خمسة أشخاص، وفي 18فيفري قام المتظاهرون بتشييع قتلى المظاهرات السابقة، وبعد عودتهم تم إطلاق النار عليهم من كتيبة الأمن في المديرية، وقتل وجرح العشرات، وإعتصم المحامون والقضاة في المحكمة لأيام، فأرسلت السلطات الليبية الدبابات لفض الإعتصام، لكن ضباط الجيش إستسلموا بعد هجوم الشباب المعتصمين عليهم، وتحولت مدينة بنغازي إلى ساحة مواجهات بين المتظاهرين وكتائب القذافي[1].

في يوم 20 فيفري 2011 بدأت المظاهرات تأخذ أسلوب العنف المسلح، وتجلى ذلك بوضوح في إسقاط معسكر "الفضيل" التابع لكتائب القذافي في مدينة بنغازي، حيث تم إقتحامه بإستعمال السلاح وجاء المدد العسكري للثوار من طبرق ودرنة والبيضاء، وبدأت المقرات الحكومية والعسكرية تتساقط في يد المعارضة، التي إستحوذت على أسلحة ثقيلة ومتوسطة، وبذلك تحولت المظاهرات ضد نظام القذافي إلى مواجهات مسلحة، شارك فيها الإسلاميون، وشباب وطني مستقل ليست له أي توجهات دينية أو سياسية[2]، وإنضمت عناصر أمنية وعسكرية للثوار، أبرزهم عبد الفتاح يونس[3].

في طرابس خرجت مظاهرات ضد نظام القذافي، فتصدت لها قوات الأمن وسقط 15 شخصا بين قتيل وجريح، وفي إحدى المظاهرات خرج عشرون ألف متظاهر، قتل فيها مئة شخص على يد قوات الأمن .

---

(1) اللجنة العربية لحقوق الإنسان، تقرير بعثة حقوقية، ليبيا:المعركة الأخيرة للديكتاتورية،القاهرة، 04 مارس،2011، ص18.

(2) حسن صبرا، نهاية جماهيرية الرعب، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت، 2012 ،ص23.

(3) اللواء عبد الفتاح يونس العبيدي، ولد في28-07-1944 في منطقة الجبل الأخضر، ينتمي إلى قبيلة العبيدات في الشرق الليبي، شارك في إنقلاب 1969، وتقلد عدة مناصب في السلك العسكري للدولة، منها قيادة القوات الخاصة الليبية، وشغل منصب وزير الداخلية قبل إلتحاقه بالمعارضة المسلحة في 21 فيفري 2011، إحتجاجا على قمع السلطات الليبية للمعارضين، ترأس بعد ذلك أركان الجيش الوطني الليبي المعارض، تعرض لعدة محاولات إغتيال، وقتل في ظروف غامضة في 28جويلية 2011.، (ينظر جريدة القدس العربي، "ليبيا: مقتل عبد الفتاح يونس ينذر بفوضى وصراعات قبلية وسياسية بين قوات الثوار"، العدد6864، لندن،2011.07.30.، ص7).

وقد قابلت السلطات الليبية هذه الأوضاع بعنف مفرط، ولجأت إلى جلب المزيد من الجنود والمرتزقة الأفارقة لقتل المتظاهرين[1].

كان رد فعل النظام الليبي العنيف، وإطلاق النار على المحتجين، خاصة في مدينتي بنغازي والبيضاء، سببا مباشرا لتحول المظاهرات إلى تمرد مسلح، هدفه إسقاط النظام القائم، وزاد من وتيرة هذا التمرد نجاح المحتجين في الإستحواذ على عدة مناطق، والإستيلاء على مراكز الأمن وأجهزة الإستخبارات، خاصة في المناطق الشرقية[2].

نتيجة لتصاعد المواجهات قامت السلطات الليبية بإستخدام الطائرات والمدافع، في قصف المناطق الثائرة، لكن ذلك أدى إلى إنشقاق العديد من أعضاء السلك السياسي والدبلوماسي للنظام الليبي، وإنشقاق العديد من ضباط الجيش، وإنضمامهم إلى المعارضة، وأدى ذلك إلى عزل نظام الحكم، ورجح كفّة الثوار في المنطقة الشرقية، وبدأوا في السيطرة على مناطق أخرى، وتم تشكيل المجلس العسكري المؤقت، الذي بدأ في إنشاء جيش التحرير، وكان من أولوياته الدفاع عن المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة[3].

وبتاريخ 21 فيفري توجه "سيف الاسلام القذافي" بخطاب إعتبرته المعارضة "خطاب إعلان للحرب" لما تضمنه من لغة التهديد والوعيد، ما أدخل البلاد في منعرج أكثر دموية، عجل بدخول منظمة الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، وجامعة الدول العربية، وحلف شمال الأطلسي "الناتو" على خط الأحداث الليبية.

وترجع أسباب إختلاف الإنتفاضة في ليبيا لعوامل تتعلق بطبيعة النظام، ومرجعيته الفكرية والإنتشار الجغرافي للتظاهرات، والأساليب التعبوية المستخدمة، وكذا إستخدام معمر القذافي عنفا مسلحا أجبر الثوار على مواجهته بعسكرة إنتفاضتهم[4].

---

[1] أيمن السيسي، ثورة 17فبرايروالوجه السري للقذافي، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، مصر،2011، ص24.

[2] علي عبد اللطيف أحميدة، دولة مابعد الإستعمار والتحولات الإجتماعية في ليبيا، سلسلة دراسات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ماي 2012، ص18.

[3] توفيق المديني، "ربيع الثورات والديمقراطية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 386، لبنان، 2011، ص129.

[4] زياد عقل، "عسكرة الانتفاضة:الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، أفريل 2011، مؤسسة الأهرام للدراسات ، القاهرة، ص70.

ثالثا: تشكيل المجلس الوطني الإنتقالي المعارض

إنهارت مؤسسات النظام الليبي في شرق ليبيا بعد سيطرة المعارضة على مساحات واسعة، خاصة في جهاز الأمن والجيش والإدارات المحلية والإقليمية، والهيئات التشريعية والقضائية، وحل مكانها ترتيبات إرتجالية لتسيير الأوضاع في مناطق المعارضة، لحين تأسيس وإستحداث مؤسسات دائمة[1]، وكان لابد من تأسيس هيئة مؤقتة، مهمتها الأولى السهر على المناطق المحررة، وتمثيل المعارضة المسلحة سياسيا، داخليا وخارجيا أمام المجتمع الدولي.

تم تشكيل المجلس الوطني الإنتقالي في 27 فيفري2011، حيث سعت المجالس المحلية التي ظهرت في المدن والبلدات المتمردة في المنطقة الشرقية، إلى تمثيل نفسها في هيكل أوسع لمناهضة نظام القذافي، والوصول إلى مناطق سيطرته[2]، وكان مقر المجلس في مدينة بنغازي، وتوالت الإعترافات الدولية بدوره وإختلاف ذلك من دولة إلى أخرى، حتى سقوط العاصمة طرابلس في 20 أوت2011[3].

ضم المجلس الإنتقالي الليبي المعارض في صفوفه أفرادا عسكريين ومدنيين، كان لبعضهم علاقات مع أصحاب القرارات السياسية والعسكرية الدولية، خاصة أعضاء حلف الأطلسي[3]، وكانت قيادة المجلس في غالبيتها من المنطقة الشرقية في البداية، وإنضمت لها عناصر من المناطق الأخرى لاحقا، وتشكّل من مجموعة قوية من المسؤولين السابقين، الذين تقلدوا مناصب كبيرة ثم إنشقوا عن النظام الليبي، منهم رئيس المجلس مصطفى عبد الجليل الذي كان يشغل وزارة العدل، ووزير الإقتصاد السابق علي العيساوي ووزير الداخلية السابق عبد الفتاح يونس، الذي أصبح القائد العسكري للمعارضة المسلحة، ومحمود جبريل الذي ترأس المكتب التنفيذي للمجلس الإنتقالي، ومجموعة من المغتربين، الذين عادوا إلى البلاد مع بداية الأزمة، منهم علي الترهوني الذي ترأس قسم الإقتصاد والمالية في المجلس الوطني الإنتقالي، ومحمود

---

(1) فولفرام لاخر، تصدعات الثورة الليبية:القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة، ترجمة عدنان عباس علي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، أبو ظبي،2014، ص10.

(2) بول سالم، أماندا كادليك، تحديات العملية الإنتقالية في ليبيا، مركز كارينغي للشرق الأوسط، بيروت، 2012، ص3.

(3) آمال العبيدي، الأمن الوطني في ليبيا: تحديات المرحلة الإنتقالية، المركز الليبي للدراسات والبحوث، قسم العلوم السياسية، جامعة بنغازي، ليبيا 2012، ص4.

(4) كاظم الموسوي زمن الغضب العربي:الثورات العربية الجديدة، بغداد، العراق، 2012 ، ص122.

شمام الذي شغل منصب مسؤول الإعلام في المجلس، ومجموعة من المحامين والناشطين، مثل عبد الحفيظ غوقة وآخرون[1].

بالنسبة للأقاليم التي كانت تحت سيطرة النظام الليبي، بقيت أسماء ممثليها في المجلس الإنتقالي سرية لحين تحرر مناطقهم، وخلف هذا الوضع ضعفا في الإتصالات العامة، وأدى إلى إتخاذ القرارات وراء الأبواب المغلقة، ونقصا في الشفافية لدى المجلس، ووقوع مشاكل بينه وبين الجماعات المحلية المختلفة، وإنعكس ذلك على عمل المجلس، حيث تميز بالضعف السياسي في إتخاذ بعض المواقف وعدم التوافق بين أعضائه في الكثير من القرارات.

ورغم الإعتراف الخارجي الذي حظي به المجلس الإنتقالي، إلا أن نشاطه في ليبيا كان ضعيفا ويرجع ذلك في جزء منه لعدم توليه السلطة بالإنتخاب، كما أنه لم يكن الممثل الفعلي للقوات على الأرض، ومما أضعفه أيضا أن الكثير من قادته كانوا من المغتربين المنشقين في عقود سابقة على نظام القذافي، وكان تواصلهم مع المعارضة المسلحة ضعيفا، إضافة إلى عدم التوافق في كثير من القضايا الداخلية بين أعضائه، كإختلاف التوجهات السياسية بين مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الإنتقالي الذي كان يحظى بدعم شعبي كبير داخل ليبيا، ومحمود جبريل رئيس المجلس التنفيذي الذي كان يمثل واجهة المجلس الإنتقالي لدى المجتمع الدولي[2].

وإذا كان المؤيدون للمجلس يرون أنه إنبعث من رحم الثورة الليبية، وأخذ على عاتقة مسؤولية تمثيل الثوار، والشعب الليبي في الداخل والخارج، والإشراف على الشؤون الداخلية والمحلية، فإن المعارضين له يرون أنه يفتقد للشرعية، ولم يأت عن طريق الإنتخابات، ولم يكن ممثلا لقوات المعارضة على الأرض حيث أن أبطال الحرب الحقيقيين في نظرهم هم العسكريون والثوار، وليس السياسيين، الذين كان بعضهم من المغتربين ولم يعايشوا الأزمة[3].

---

(1) بول سالم، أماندا كادليك، المرجع السابق، ص4.

(2) كريستوفر جيفيس، جيفري مارتيني، ليبيا بعد القذافي:الدروس والآثار المستقبلية، ترجمة إدريس محمد علي قناوي، مؤسسة RAND، [د.ب]، 2014،ص33.

(3) المرجع نفسه، ص34.

رابعا: مواقف الدول الغربية

شغلت الأحداث التي شهدتها ليبيا المجتمع الدولي منذ البداية، وإن كانت الدول الكبرى قد إتخذت مع بداية الإحتجاجات موقف المتردد أو المترقب خشية تأزم علاقاتها السياسية مع النظام الليبي في حالة سيطرته على الأوضاع، وفقدانها لمصالحا الإقتصادية، فإن إرتفاع أعداد ضحايا الإحتجاجات، وردود فعل قوى الأمن العنيفة إتجاه المتظاهرين، قد جعل الدول الغربية تخرج عن صمتها، وتندد بأعمال القمع، خاصة مع تحرك المنظمات الحقوقية داخل هذه الدول.

الولايات المتحدة الأمريكية: تميز موقفها في البداية بالتردد إتجاه الأحداث في ليبيا، وإقتصر على بعض التصريحات من مسؤوليها التي تدين النظام الليبي، خاصة أن الأحداث أتت بعد تسريبات ويكلكس، التي تطرقت إلى الحالة النفسية للقذافي، وأغضبت النظام الليبي، ويرى مراقبون أن تردد الوم أ كان بسبب تواجد رعاياها داخل ليبيا، ومع إرتفاع وتيرة الأحداث، صرح الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" أن حكومة القذافي يجب أن تحاسب بسبب إنتهاك حقوق الإنسان الليبي، ويجب علي القذافي الرحيل، كما نددت وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون"، بأعمال العنف التي يمارسها النظام الليبي ضد شعبه، وبذلك تحول الموقف الأمريكي من إعادة تأهيل نظام القذافي والإرتباط المصلحي معه،إلى المطالبة بإسقاطه[1].

فرنسا: شجب الرئيس الفرنسي"نيكولا ساركوزي" الإفراط في إستخدام القوة من طرف النظام الليبي ضد المحتجين، وصرح في 23 فيفري2011 قائلا"...**إن القمع الوحشي والدموي من قبل حكومة القذافي ضد المدنيين كان مقززا للنفس**..."، وفي 26 فيفري صنّف السفير الفرنسي لدى الأمم المتحدة "جيرار آرو" قمع حكومة القذافي بأنه وحشي ودموي ، ملمحا إلى إمكانية إرتكاب جرائم ضد الإنسانية في ليبيا، وذكّر سفير فرنسا السابق في ليبيا أمام الجمعية الوطنية الفرنسية بمجزرة إرتكبها نظام معمر القذافي سنة1996 بحق1200نزيل في سجن طرابلس، وصرح "لوران واكيز" أحد المسؤولين بوزارة الخارجية الفرنسية أن شغلهم الحقيقي، هوضمان أمن المواطنين الفرنسيين في ليبيا[2].

---

[1] يوسف محمد الصواني، المرجع السابق، ص12.

[2] جيبسون دافيدسون، "فرنسا وبريطانيا والتدخل في ليبيا"، مجلة دراسات عالمية ، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، العدد 134، أبو ظبي، ص ص14-15.

بريطانيا: رغم تنامي العنف في ليبيا فقد ترددت حكومة كاميرون في البداية في إتخاذ إجراءات ضد النظام الليبي، ورفضت دعم عقوبات الإتحاد الأوربي ضده، إلا أن حكومة كاميرون إنضمت في أقل من شهر إلى الحليف الفرنسي في ماعرف بعملية "الحامي الموحد"، ورأت الحكومة البريطانية أن إنتهاكات نظام القذافي لحقوق الإنسان وفرت مبدأ التدخل، وإستشهد وزير الخارجية البريطاني "ويليام هيغ" بتقارير غير مؤكدة حول مقتل 200 شخص خلال أقل من أسبوع في بنغازي[1].

إيطاليا: كان رئيس وزرائها "بارلسكوني" تربطه علاقات شخصية مع العقيد القذافي، إلا أن ذلك لم يشفع للنظام الليبي، حيث أيّدت الحكومة الإيطالية التدخل في ليبيا، ويبدو أن رئيس وزرائها قد تأكد أن مصير القذافي هو السقوط، فأراد أن يكون أحد المشاركين في صناعة الزلزال في ليبيا[2].

على الصعيد الأوربي: أظهرت الأحداث في ليبيا الإختلاف الجذري لدول الإتحاد الأوربي في الأمور السياسية، خاصة على المستوى الخارجي، رغم التحالف الإقتصادي، وكان من نتائج الأزمة الليبية تصدع محور باريس برلين عندما إمتنعت ألمانيا عن التصويت في مجلس الأمن، وبقيت خارج العملية، علما أن ليبيا كانت تزودها بحوالي 9% من إحتياجاتها النفطية، وقد رفضت ألمانيا التدخل العسكري في ليبيا وإعتبرته غير مناسب، ورأت أن أهداف التدخل غامضة، وأن الأحداث فيها لا تهدد أمن الدول الغربية علما أن الرأي العام الألماني كان ضد تدخل ألمانيا في الشأن الليبي، أما إسبانيا فعبرت عن أسفها الشديد عن وقائع الأحداث في ليبيا، إلا أنها قدمت الدعم اللوجستي والقواعد العسكرية فيما بعد للحلف الأطلسي بعد تدخله العسكري في ليبيا[3]، ورغم تهديد النظام الليبي الدول الغربية من خطر قيام إمارة إسلامية في شرق ليبيا، وتحذيره من خطر إنهيار النظام على مسألة الهجرة نحو أوروبا، وقفت الدول الغربية في معظمها موقفا عدائيا إتجاهه[4].

---

[1] جيبسون دافيدسون، المرجع السابق،ص ص23-24.

[2] أحمد الفقيه وآخرون، "إلى أين يذهب العرب"، سلسلة كتب شهرية، مؤسسة الفكر العربي، ط1، بيروت، 2012 ، ص211.

[3] علاء الدين زردومي، المرجع السابق ، ص129.

[4] محمد عاشور، الثورة الليبية:الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل، تقرير مؤتمر:نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها،31ماي2011، أديس أبابا، إثيوبيا، ص11.

المبحث الثاني: دوافع التدخل الغربي في الأزمة الليبية

أولا: الدوافع التاريخية والسياسية

مرت العلاقات الليبية الغربية في عهد نظام العقيد القذافي بالعديد من المحطات، تميز أغلبها بالعداء الشديد بين ليبيا وبعض الدول الغربية، بسبب الأحداث العديدة التي شهدتها هذه الفترة بين الطرفين ومحاولة النظام الليبي في كثير من المواقف إظهار ليبيا بمنطق الدولة التي لها نفوذ على الساحة الدولية والتي بإستطاعتها الوقوف في وجه الإمبريالية الغربية، وأدى ذلك إلى التعارض مع مصالح الغرب وأعطى في الأخير للدول الغربية مبررا لفرض عقوبات ساهمت في نهاية المطاف بالتدخل الغربي المباشر، وإسقاط النظام الليبي، ويمكن إبراز هذه الدوافع في عدة نقاط أهمها:

1- قضية "لوكربي" في1988.12.21: حين إنفجرت طائرة بوينغ747 الأمريكية فوق قرية "لوكربي" الأسكتلندية، وكانت في رحلة بين لندن والو م أ، وقتل في الحادث جميع الركاب البالغ عددهم 243 مسافر[1]، وبعد التحقيق إتهم القضاء الأمريكي والأسكتلندي عميلين لأجهزة الأمن الليبية بالضلوع في الحادث هما"عبد الباسط المقرحي[2]" و"الأمين خليفة فحيمة" في1991.11.14، وطالبت الولايات المتحدة الأمريكية ليبيا بتسليم المتهمين، وتعويض أسر ضحايا الطائرة، وأقر مجلس الأمن فرض عقوبات على ليبيا، وفرض عليهاحظرا جويا وعسكريا في1992.04.15، وحظر الأسلحة والمركبات والمعدات العسكرية وشبه العسكرية، وتم تخفيض مستوى البعثات الدبلوماسية، وردت ليبيا على هذه العقوبات بمنع النفط الليبي عن الدول المطبقة لهذه القرارات[3]، ورغم تصلب مواقف كل الأطراف، إلا أن سنة 1998 شهدت بداية الإنفراج في القضية، بعد أن تأثرت ليبيا بالعقوبات، وتجميد أرصدتها المالية.

---

(1) أحمد السيد النجار، قضية لوكربي، ومستقبل النظام الدولي، مركز دراسات العالم الإسلامي، بيروت، 1992، ص78.

(2) عبد الباسط المقرحي من مواليد1952بطرابلس، شغل رئيس أمن الطيران بشركة الخطوط الجوية الليبية في مطار لوقا بمالطا، رفضت ليبيا تسليمه بعد إدانته في حادث تفجير الطائرة الأمريكية، وبعد مفاوضات جرت محاكمته في هولندا في 31 جانفي2001 رفقة الأمين خليفة فحيمة الذي تمت تبرئته، وحكم على المقرحي بـ27 سنة سجنا في أسكتلندا، وفي 20 أوت 2009 قرر وزير العدل الأسكتلندي الإفراج عنه لأسباب صحية،عاد إلى ليبيا وأستقبل إستقبال جماهيري، وأصر على براءته معتبرا الحكم عليه سياسي وليس قضائي، توفي في 20ماي 2012 في طرابلس.(ينظر منى حسين عبيد،المرجع السابق،ص ص 37-38.)

(3) خليل عبد السيد، جماهيرية الدم والنار، الكتاب العربي، القاهرة، 2012، ص202.

2-البرنامج النووي الليبي، وماخلفه من مشاكل مع الدول الغربية، حيث إمتد من فترة السبعينات إلى سنة 2003، ورغم إصرار الجانب الليبي على أن البرنامج سلمي، إلا أن الدول الغربية رفضت تزويد ليبيا بالتقنية النووية، ورغم الجهود الليبية في طموحاتها النووية، قرر نظام القذافي أواخر سنة 2003 التخلي عن هذا البرنامج من خلال مفاوضات سرية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، محاولا بذلك إنهاء الضغوط الدولية، ورفع العقوبات، وإقامة علاقات جيدة مع المجتمع الدولي[1].

3-هيكل النظام الليبي الفريد من نوعه في العالم، وفكرة الجماهيرية التي يقودها الشعب، ونظرة العقيد القذافي إلى الحياة السياسية والحزبية من خلال كتابه الأخضر، بإعتبارها إحتيال على الديمقراطية، وعدم ثبات النظام الليبي في توجهاته الخارجية، فأحيانا نادى بالوحدة العربية، وأحيانا أخرى نادى بالوحدة الإفريقية، وجلب له ذلك عداء عدة دول غربية، وأعتبر من أبرز الدوافع السياسية للتدخل في ليبيا[2].

4- قصف المدن بعشوائية من طرف النظام الليبي: وذلك بإستخدام الصواريخ و القنابل التي كانت تسقط على الأحياء السكنية، وأدت إلى سقوط عدد كبير من المدنيين الليبيين، ومهاجمة الموانيء والمنافذ المخصصة للمعونات الإنسانية للمناطق المحاصرة[3].

5-كثرة الإنشقاقات والإستقالات الجماعية،في صفوف نظام القذافي، سواء في الأسلاك المدنية أو الدبلوماسية أو العسكرية.

6-**إنشاء المجلس الوطني الإنتقالي المعارض** في ليبيا في2011.02.27 في مدينة بنغازي، حيث نال إعتراف العديد من الدول كسلطة شرعية في ليبيا وممثلا وحيدا للشعب الليبي، وبدأت بذلك تتآكل شرعية النظام الليبي على المستوى الدولي خاصة بعد الإنشقاقات التي شهدها السلك الدبلوماسي، وإلتحاق الكثير من المسؤولين الليبيين بالمعارضة[4].

---

[1] وين بون، ليبيا وإنتشار الأسلحة النووية، ترجمة مركز الخليج للبحوث، أبو ظبي، 2008، ص104.

[2] علي حرب، المرجع السابق، ص78.

[3] علاء الدين زردومي، المرجع السابق، ص122.

[4] مفتاح علي جويلي، المرجع السابقً، ص18.

ثانيا:الدوافع الأمنية

تعتبر الهواجس الأمنية من بين الأسباب التي أدت إلى التدخل الغربي في الأزمة الليبية، خاصة مع تطور الأحداث وفقدان النظام العام وظهور الفوضى وتردي الأوضاع الأمنية، وحسب المنظور الغربي ظهرت عدة تهديدات في ليبيا أثناء الأزمة التي شهدتها، يمكن أن تمس الأمن القومي للدول الغربية نذكر منها:

1-**فشل الدولة الليبية ودخولها في حالة الفوضى:** حيث شكل هذا العامل تحديا للدول الغربية، ومن هذا المنطلق لا يجب حسب رؤيتها أن يقتصر الهدف المعلن في حماية المدنيين، بل يجب أن يكون للتدخل الغربي دورا في بناء مؤسسات الدولة بعد سقوط النظام[1].

2-**خطر وقوع الصواريخ والأسلحة الكيماوية في أيدي المهربين والجماعات الجهادية**، وماشكله من تحدي أمني للمجتمع الدولي، ووفقا لتوصيات أصدرتها كلية الدفاع بحلف الأطلسي، فإنه بتسليم الحكم للمعارضة ستبقى ليبيا بحاجة إلى الجهود الدولية لبناء الدولة التي تفتقر إلى هياكل ومؤسسات الحكم، لتجنب الفوضى والإضطراب السياسي، كما أن أمن الحدود والشرطة والجيش الوطني يتطلب مساعدة خارجية، وبالتالي فالدور الغربي لايقتصر على حماية المدنيين، بل يتعداه إلى بناء مؤسسات الدولة[2].

3-**خطر القاعدة في المغرب العربي:** فقد رأى بعض المختصين أن عناصر تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي دخلت مؤخرا في ما وصفوه بمرحلة متقدّمة من التسليح السريع جراء تداعيات الأزمة الليبية وإنتشار الأسلحة الثقيلة في المنطقة، ولم تكن تتوفر في السابق سوى على متفجرات وأسلحة خفيفة كرشاشات الكلاشينكوف، وبعد دخولها إلى ليبيا أصبحت تمتلك أنواع عديدة من الصواريخ ، وقد أبدت الجزائر مخاوفها من سقوط الأسلحة الليبية بيد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[3].

---

(1) تيسير إبراهيم قديح، التدخل الدولي الانساني:دراسة حالة ليبيا،2011، **مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم السياسية**، إشراف صلاح أبو ختلة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر،غزة، فلسطين، السنة الجامعية:2012،2013، ص161.

(2) أشرف محمد كشك، حلف الناتو":من الشراكة الجديدة الى التدخل في الأزمات"، مجلة السياسة الدولية العدد 185،القاهرة، 2011، ص2.

(3) أحمد إدريس،"الأزمة الليبية وخطر القاعدة في المغرب الاسلامي"، مجموعة الخبراءالمغاربيين، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد 6 سبتمبر 2011، ص1.

4-الخوف من تنامي الهجرة غير الشرعية نحو أوربا: تعتبر الهجرة غير الشرعية من التحديات الهامة التي تواجه الحكومات الغربية، وقد زادت مخاطرها نتيجة التحولات التي عرفتها بعض دول شمال إفريقيا وظهر ذلك جليا في وصول آلاف اللاجئين إلى إيطاليا، وإضطرت إلى منحهم تأشيرة الدخول إلى دول أوربا، وهذا ماجعل فرنسا تهدد بإيقاف العمل بإتفاقية "شنغن", ورغم مشروعية مخاوف الغرب من مخاطر الإرهاب والمخدرات وتهريب السلاح، والهجرة غير الشرعية القادمة من منطقة الساحل إلى ليبيا بإتجاه أوربا، فإن الدول الغربية وظّفت ذلك للتدخل في الأزمة الليبية[1].

5-تأمين إمدادات المصادر الطاقوية: من خلال سعي الدول الغربية جاهدة إلى حماية مصالحها الأمنية خشية تأثرها بإنقطاع إمدادات الموارد الحيوية، وسبق للأمين العام لحلف شمال الأطلسي أن صرح أمام البرلمان الأوربي سنة2006 أن الحلف قد يستخدم القوة إذا ما هددت إمداداته الطاقوية، إضافة إلى إمتلاك ليبيا إحتياطات كبيرة من النفط، يقدرها خبراء أمريكيون، بأكثر من 46 مليار برميل، ومما لا شك فيه أن توقف إمدادات النفط الليبي سيشكل خطرا على مصالح الدول الغربية، وقد يؤدي إلى إرتفاع أسعار النفط عالميا، وهذا سيؤثر على إقتصادات الدول الغربية، سواء على صعيد الإستهلاك أو الإنتاج[2].

وإجمالا يمكن القول أن خطر توقف الإمدادات الطاقوية الليبية، أصبح يشكل إختبارا صعبا للدول الغربية، خاصة أن أسعار النفط العالمية قد تجاوزت110 دولار خلال الأزمة الليبية، وهذا ما رأت فيه الدول الغربية، خاصة المستهلكة للنفط الليبي سببا وجيها للتدخل في هذه الأزمة، خاصة وأن بعض الدول الأوربية عاشت مشاكل إقتصادية، بعد الأزمة العالمية في 2008.

---

[1] بول سالم، أماندا كادليك، المرجع السابق، ص8.

[2] تيسير إبراهيم قديح، المرجع السابق، ص163.

ثالثا:الدوافع الإقتصادية

تعد المصالح الإقتصادية من أهم الدوافع للتدخل الغربي في الأزمة الليبية، حيث سعت هذه الدول جاهدة للحفاظ على مكتسباتها الإقتصادية في ليبيا، بل إن بعض الدول دخلت في منافسة غير علنية فيما بينها، من أجل الفوز بالنفط الليبي بعد سقوط النظام، وتثبيت النظام الجديد قي ليبيا.

لقد مرت بعض إقتصادات الدول الغربية بأزمات إقتصادية خانقة، بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، والتي حركت الرأي العام لهذه الدول، فوجدت في التدخل في ليبيا فرصة لإيجاد أسواق جديدة من جهة، وتحويل أنظار شعوبها عن القضايا الإقتصادية والمطالب الإجتماعية من جهة أخرى، فضلا على ما توفره الحروب من تجارة غير مشروعة وبيع الأسلحة، وتبييض الأموال، وإستثمارات البناء بعد نهاية الحرب، وكان التدخل عاملا مهما في تخفيف أعباء الحكومات التي عانت من الأزمات المالية[1].

كان لسياسات النظام الليبي في الفترة الأخيرة الأثر البالغ في جلب التدخل الغربي، خاصة أن بعض الدول لم تكن راضية على ذلك، بعد تهميش هذه السياسات شركاتها الصناعية، ودخول الشركات الصينية والهندية بقوة إلى ليبيا، إلى جانب مشروع القذافي حول " الدينار الذهبي" الذي كان هدفه التخلي عن الدولار و الأورو، حيث عارضته الدول الغربية، كون هذا المشروع سيجعل التعاملات النفطية في المنطقة خاضعة لهذه العملة، وتتأثر بذلك عملتي الدولار والأورو[2]، فضلا عن سعي القذافي إلى توحيد العملة الإفريقية، وإنشاء قوة موحدة لفض النزاعات في إفريقيا[3].

كما تعتبر ليبيا من الدول العربية المهمة المصدرة للنفط والغاز، وتمتلك إحتياطات نفطية ضخمة يرى مختصون في النفط أنها أكثر من إحتياطي نفط بحر الشمال، ولاشك أن ذلك يجعلها هدفا أساسيا للشركات النفطية الغربية الأمريكية والأوروبية [4].

---

[1] زردومي علاء الدين،المرجع السابق،ص126.

(2) خذر شنكالي، ليبيا السوق الاوربية الجديدة، مأخوذ من :http: //www.doxata.com/meqalat_aara/6633.html. تاريخ التصفح: 2017/2/03،التوقيت:21:37.

[3] جعفر المنصور، حرية السوق بين مؤتمرات الشعب وحرية الشعب، الموقع الإلكتروني لمؤسسة الحوارالمتمدن، العدد3292، 2011.03.1، حرية السوق بين مؤتمرات الشعب وحرية الشعب، مأخوذ من: http://www.ahewar.org . تاريخ التصفح، 2017/01/27،التوقيت:17:22.

[4] تيسير إبراهيم قديح، المرجع السابق، ص133.

وكان القذافي قد ألقى خطابا في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 26 أوت2009، أهان فيه ميثاق الأمم المتحدة، بعد أن قام برميه، ورأى أن الأمم المتحدة منذ إنشائها لم تستطع إيقاف 65 حربا، وطالب بإلغاء حق النقض، وإلغاء دور مجلس الأمن، ولم يجرؤ أحد على إلزامه بالنظام داخل المجلس[1].

ومن بين الدوافع الإقتصادية، ماتتمتع به ليبيا من موقع إستراتيجي، ومساحة كبيرة تتجاوز مليون ونصف مليون كيلومترمربع، وإمتداد سواحلها التي تتجاوز1770 كيلومتر، وإحتياطها النفطي الكبير وجودته، وتوفرها على مايقارب 1540مليار متر مكعب من الغاز عالي الجودة، حيث يصدّر أغلب الإنتاج منه نحوى أوربا، فضلا عن إمكانية إستغلال الطاقة الشمسية في الصحراء الليبية، كما تمتلك ليبيا أصول وسندات في الأسواق والشركات العالمية تصل إلى 200 مليار دولار.

ومن أسباب التدخل الغربي في ليبيا المنافسة الإقتصادية ضد روسيا والصين والبرازيل والهند، هذه الدول التي أصبحت لها نشاطات إقتصادية وإستثمارات كبيرة في ليبيا، وأضحت تهدد المصالح الإقتصادية الغربية، إضافة إلى قرب ليبيا من دول إفريقية تحتوي على ثروات طبيعية هائلة، مثل تشاد ومالي والنيجر، والتي تحتوي على مخزون هائل من اليورانيوم، وكانت هناك خشية غربية من إستحواذ الشركات الروسية والصينية على هذه الثروات عن طريق نظام القذافي[2].

---

[1] الطاهر بن جلون، لمرجع السابق، ص107.

[2] أحمد سليم عبدالله ، دور الساسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية، (2011،2012)، **مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم السياسية**، إشراف: عبد القادر محمد فهمي الطائي، قسم العلوم السياسية، كلية الأداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط القاهرة،السنة الجامعية: 2013 ،2014، ص115.

رابعا:الدوافع الإنسانية

إتسم رد فعل السلطات الليبية على المتظاهرين بالعنف والقمع الشديد، وخلّف ذلك مقتل أعداد من المدنيين بسبب الأعمال العسكرية، خاصة بعد حمل المعارضين للنظام الليبي للسلاح، وظهرت مأساة إنسانية، تخللتها إنتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان، وعرفت الأزمة عمليات نزوح داخلية، وعمليات لجوء خارجية خاصة نحو مصر وتونس، ووجد المجتمع الدولي بقيادة الدول الغربية في هذا الوضع سببا وجيها للتدخل في الأزمة الليبية قصد حماية المدنيين، وذلك من خلال هيئة الأمم المتحدة عبر مجلس الأمن الدولي، والذي أصدر القرارين1970و1973، تم بموجبهما توفير المظلة الشرعية للتدخل الدولي العسكري في الأزمة الليبية[1].

لقد وفر النظام الليبي ذرائع وجيهة للدول الغربية الراغبة في التدخل في الشأن الليبي، من خلال العديد من الممارسات ضد المتظاهرين من أهمها:

– ممارسة الإعتقال التعسفي والإختفاء القسري، وإنتهاك حقوق الإنسان

– نصب الحواجز ونقاط التفتيش في المدن والمعابر، ووصف المتظاهرين بكلمات غير لائقة، حيث أشارت اللجنة الدولية لحقوق الإنسان إلى خطاب القذافي في 22 فيفري 2011، الذي وصف فيه المعارضين له بالجرذان.

– تعرض كتائب القذافي إلى الرعايا الأجانب، خاصة في المراكز الحدودية، وسلبهم بعض ممتلكاتهم[2].

– القصف العشوائي للمدن بالأسلحة الثقيلة، والصواريخ والقنابل، مخلفا عددا كبيرا من القتلى والجرحى.

– عمليات الإغتصاب التي تعرضت لها بعض النساء، خاصة في المدن المعارضة للنظام الليبي.

– عرقلة وصول المساعدات الإنسانية، وإستخدام قوات القذافي المستشفيات قواعد عسكرية.

---

[1] تيسير إبراهيم قديح، المرجع السابق، ص140.

[2] مفتاح علي جويني، المرجع السابق، ص35.

نتيجة هذه الأعمال أصدر مجلس الأمن القراران 1970،1973 حول الأزمة الليبية سنة 2011، واللذان تميزا بخصوصية هامة، فهما يعدان أول تطبيق عملي لمسؤولية الحماية التي توصلت إليها اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول، والذي أخذ به في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005، وهما قراران تاريخيان في مجال حماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

لقد وفر القراران نوعا من خليط يجمع بين الأهداف الإنسانية، والإعتبارات السياسية الأخرى كالمطالب المشروعة للشعب الليبي في المطالبة بالإصلاحات الضرورية، وعادت إلى الظهور فكرة "الحرب العادلة"[1] أو"الحرب الإنسانية"، خاصة في الصحف الغربية، ورأى كثير من المحللين أن شروط نشوب حرب عادلة توفرت لأول مرة في الأزمة الليبية، وعلى الأمم المتحدة أن تتحرك كأسرة واحدة في شن حرب هدفها حماية المدنيين، لأن ذلك سيوفر لها الشرعية والمشروعية، وأدان بعض المراقبين مبدأ الحرب العادلة، لعدم خلوها من دوافع مستترة، تهدف إلى تغيير الأنظمة الحاكمة[2].

وإذا كان التدخل الغربي في الأزمة الليبية قد وجد الدافع الإنساني لذلك، فإن السبب الإقتصادي هو الأساس فحاجة أمريكا وبريطانيا وفرنسا للنفط الليبي، ودموية القذافي عجلت بالخيار العسكري، وكانت ليبيا ضمن الدول التي تحدثت عنها دراسة لمؤسسة راند الأمريكية للأبحاث والتحليلات لعام 2007 والتي خلصت إلى ضرورة إسقاط الديكتاتورية في هذا البلد، قصد القضاء على منابع التطرف المتزايدة في أرجائه، خاصة أن نسبة الأعضاء الليبيين في تنظيم القاعدة مرتفعة حسب دراسات الأبحاث الأمريكية مقارنة مع غيرها من الدول العربية[4].

---

(1) مبدأ "الحرب العادلة":نموذج مفاهيمي يحدد الظروف التي تعتبر فيها الحرب عملا مقبولا من الناحية الأخلاقية، ويرى مؤيدوها أن الحرب لا يجب شنها إلا كملاذ أخير حتى توصف بالعادلة، وأن يكون إحتمال نجاحها أكبر من أضرارها، ويجب التمييز فيها بين المدنيين والعسكريين، وأن يكون هدفها الأخير هو إستعادة السلام.(ينظر: قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة ، نظرية الحرب العادلة بين اليوتوبيا والأيديولوجيا، مأخوذ من الموقع:www.mominon.com

(2) برونو بومييه، "إستخدام القوة لحماية المدنيين والعمل الإنساني: حالة ليبيا وما بعدها"، المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد93، جنيف،سويسرا، العدد884، سبتمبر،2011، ص5.

(4) حسن محمد الزين، الربيع العربي:آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، دار القلم الجديد، ط1، لبنان،2013، ص267.

المبحث الثالث: أساليب التدخل الغربي في الأزمة الليبية

أولا: الدعاية الإعلامية ضدالنظام الليبي

أصبحت وسائل الإعلام في الفترة الراهنة، من أهم العوامل الفاعلة في بناء الرأي العام، والتأثير فيه، خاصة منها التي تقوم بتحديد المواضيع الساخنة، التي تشغل بال الجماهير، وصارت النخب الحاكمة ترسم خططها وتطلعاتها المستقبلية، مستعينة بهذه القاعدة الواسعة من المعلومات، كونها تمثل حلقة إتصال بين الرأي العام، وصناع القرار من حيث التأثير والتأثر[1].

لقد نجحت العديد من النظم السياسية في توجيه دفة الإعلام نحو أهدافها ومصالحها الإستراتيجية، وتعريض العالم لحروب وأزمات مفتعلة، وأخرى حقيقية وفي هذا الصدد وصف الرئيس الأمريكي السابق "ريتشارد نيكسون"(1969،1974م) قوة تأثير الإعلام أنها:"**من السمات الإساسية لأسلوبنا في الحياة، إيمانا بأنه عندما يعمد الحكام للإستئثار المنظم بالمعلومات، التي هي حق خالص للشعب، فإن أفراد الشعب سرعان مايصبحون في وضع يجهلون معه كل مايتعلق بشؤونهم الخاصة، وسيفقدون الثقة في هؤلاء الذين يسيرون أمورهم، وسيفقدون في نهاية الأمر القدرة على تحديد مصائرهم الخاصة**"[3].

وبسبب أهمية الإعلام سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع صورة نمطية عن الإسلام والمسلمين تساوي التخلف والإرهاب والعنف، وعملت شركات هوليود السنمائية على إنتاج أفلام ترسم صورة الإسلام معادلة للإرهاب، وتكييف الرأي العام الأمريكي على إرهاب وتعصب وأصولية الحضارة الإسلامية، ومن جهة أخرى سعت النظم الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، على تسويق الأفكار التي تخدم مصالحها في العالم العربي والإسلامي، عبر آلة دعائية ضخمة في مختلف المجالات الإعلامية، سواء التثقيفية أو الترفيهية أوالإجتماعية وغيرها.

---

[1] جمال مجاهد،الرأي العام وقياسه، منشورات جروس برس، ط1، بيروت، 1984، ص175.

[3] هلبرت شيلر، "المتلاعبون بالعقول"، ترجمة عبد السلام رضوان، مجلة عالم المعرفة العدد 243، فيفري 1978،الكويت، 1999، ص207.

بعد أحداث 11سبتمبر 2001 عملت المؤسسات الإعلامية الغربية على شن حملات دعائية تستهدف المنظقة العربية، مستقلة الإستبداد والتخلف وغياب الديمقراطية، ومارست هذه المؤسسات التضليل والكذب وتشويه الحقائق، وحث الشعوب العربية على المطالبة بالحقوق، والخروج عن الأنظمة الإستبدادية[1].

خلال الإحتجاجات التي شهدتها المنطقة العربية، أو ماعرف بالربيع العربي سنة 2011، لعبت تكنولوجيا المعلومات وثورة الإتصالات دورا أساسيا في التعبئة، والإعداد لمسيرات الإحتجاج، سواء عبر القنوات الفضائية، أوعبر مواقع التواصل الإجتماعي، ومكّن ذلك الشباب والقوى المعارضة من التواصل والإتصال بالعالم الخارجي، بعيدا عن رقابة الأنظمة، مما ساهم في تكوين حشد الرأي العالمي، ولفت الإنتباه لما يحدث في المنطقة العربية من إنتهاكات لحقوق الإنسان[2].

خلال الأزمة الليبية تم تجنيد الإعلام العالمي بمختلف وسائله وأنواعه لتغطية الأحداث في ليبيا وكان للفضائيات وقنوات الأخبار العربية والعالمية أثر هام في حشد الرأي العالمي، ودفعه إلى المطالبة بالعمل الفوري من طرف المجتمع الدولي لوقف عمليات القتل والقمع، وإنتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا وكان لبعض القنوات العربية دورا بارزا في تغطية الأحداث خلال الأزمة التي شهدتها ليبيا سنة 2011 مثل قناة الجزيرة وقناة العربية، وقناة الحرة وفرانس24، وقد عمدت هذه القنوات على نقل مجريات الأحداث في ليبيا أولا بأول، وأحيانا بصفة مباشرة، ولجأت إلى تحليل الوقائع العسكرية والمواقف السياسية في أستديوهاتها عبر محللين عسكريين وسياسيين، بغية التنبأ بمسارات الأحداث في ليبيا، وكسب شريحة أكبر من المشاهدين، كما كان للأنترنت وشبكات التواصل الإجتماعي وعلى رأسها فيسبوك وتويتر أثرا بارزا في تغطية الأزمة بكل مراحلها، وتقديم كل جديد فيها، ورصد تفاصيل مجريات الأحداث في ليبيا[3].

لقد شهدت الأزمة الليبية في نظر المعارضين للتدخل الخارجي، تعتيما إعلاميا على المستوى العربي والدولي، إستعملت فيه الوسائل الإعلامية التمويه والتزوير لطمس الحقائق[4].

---

(1) عبد الرزاق محمد الدليمي، الإعلام والعولمة، دار مكتبة الرائد العلمية،عمّان، الأردن، 2004، ص118.

(2) أحمد الفقيه، المرجع السابق، ص75.

(3) Johne wrincht،Ahitory of libyd،cambridge university press،london،2012،p234.

(4) الطيب بيتي، ربيع المغفلين:النهاية الممنهجة للعرب في جيواستراتيجية حكومة العالم الجديدة، شمس للنشر والإعلام ،ط1، القاهرة، 2014 ص352.

ثانيا:النشاط الدبلوماسي داخل مجلس الأمن

كان للموقف الغربي أثر كبير في دعم المعارضة الليبية، وتجلى ذلك بوضوح في بعض مواقف الدول الأوربية، فقد سعى الرئيس الفرنسي "ساركوزي" إلى إستصدار قرار من مجلس الأمن يجيز التدخل العسكري في ليبيا، وبرز هذا بوضوح في مؤتمر الدوحة لدعم المعارضة الليبية، حيث أجمع أغلب الحضور على ضرورة تدخل المجتمع الدولي في الأزمة، لإنهاء المأساة الإنسانية ، ووضع حد لما وصف بإنتهاكات نظام القذافي ضد المدنيين، شرط أن يكون هذا التدخل في إطار قرارات الأمم المتحدة[1].

ولإقناع المجتمع الدولي بضرورة التدخل في الشأن الليبي، قادت فرنسا حملة دبلوماسية على أعلى المستويات في الأمم المتحدة، بدعم من الولايات المتحدة، هدفها الحصول على قرار يتيح التدخل العسكري الدولي في ليبيا، ورأى محللون أن حرص فرنسا على التدخل في ليبيا كان سببه وصول المفاوضات الإقتصادية مع الجانب الليبي إلى طريق مسدود، وعدم حصول فرنسا على عقود نفطية من الجانب الليبي.

قرار مجلس الأمن 1970:عقد مجلس الأمن إجتماعا مغلقا في 26 فيفري2011 لمناقشة الأزمة الليبية بناءا على طلب المعارضة ممثلة في نائب سفيرها في بعثة الأمم المتحدة إبراهيم الدباشي، وخلال الإجتماع أعلن دبلوماسيون منشقون تأييدهم للإحتجاجات، وطالبوا بضرورة إسقاط نظام القذافي، وتمخض عن الإجتماع إصدار القرار رقم1970 الذي تضمن التنديد بالعنف، والإستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين والمدنيين في أجزاء كبيرة من ليبيا، ممايشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين، وطالب المجلس الحكومة الليبية بوقف العنف فورا، وإتخاذ الخطوات الكفيلة بتحقيق المطالب المشروعة للسكان، وإحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي، وضمان مرور الإمدادات الإنسانية، ووكالات الإغاثة الإنسانية وعمالها.

قرار مجلس حقوق الإنسان: صدر في أواخر فيفري2011 تضمن إيفاد لجنة دولية مستقلة للتحقيق في إنتهاكات القانون الدولي الإنساني، المتهم بها النظام الليبي، ومعرفة ظروف ضحاياها وهوية مرتكبيها[2].

---

[1] Estover Road, Freedom in the world 2011, Eld publishers, United State 2011, p 805.

[2] تقرير الشرق الأوسط رقم107، المرجع السابق، ص26.

قرار مجلس الأمن 1973: بسبب عدم إمتثال السلطات الليبية لقرار مجلس الأمن رقم1970، ومع تدهور الأوضاع في ليبيا، وتصاعد العنف والخسائر الكبيرة في صفوف المدنيين، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1973 في 17 مارس2011 يدين فيه الإنتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان، وقد إمتنعت الصين وروسيا وألمانيا عن التصويت، وجاء في القرار أن ليبيا أصبحت تشكل خطرا على الأمن والسلم الدوليين، ووفر القرار الغطاء للتدخل الدولي العسكري في الأزمة الليبية، بهدف حماية المدنيين وتم تبني القرار على أساس تصريحات العقيد القذافي، الرامية إلى قمع الجماعات المسلحة المعارضة له ورغم أن القانون الدولي لا يجيز التدخل العسكري على أساس التصريحات، إلا أن الولايات المتحدة وحلفائها لجؤوا إلى هذا التصريح، لجعله مبررا للتدخل العسكري، خاصة بعد إدراكهم صعوبة تغلب المعارضة المسلحة على نظام العقيد القذافي[1].

كان لإنتقاد الدول الغربية من طرف المؤيدين للثورات العربية، بسبب تقاعسها في دعم المظاهرات في كل من تونس ومصر أثر بارز في تبني هذه الدول مواقف مناوئة للنظام الليبي، خاصة فرنسا التي أُتهمت بدعم النظام التونسي خلال الإحتجاجات الشعبية في تونس، بعد أن زودته بأسلحة مكافحة الشغب لقمع المتظاهرين، أما الولايات المتحدة فكانت مجبرة على إتخاذ موقف حيال حرب أهلية، بدأت في بلد نفطي مهم، قد تهدد مصالحها في المنطقة[2].

لقد وفر التدخل في ليبيا بغطاء أممي فرصة ثمينة للولايات المتحدة وحلفائها لمحاولة مسح خطأ التدخل في العراق، وإظهار أن زمن التدخل الفردي قد ولّى، وأنها تعمل مع المجتمع الدولي، عبر شرعية مجلس الأمن، وبغطاء عربي بعد أن طالبت جامعة الدول العربية بفرض منطقة الحظر الجوي على ليبيا.

---

[1] حسن مصدق، وثائق ويكيلكس، وأسرار ربيع الثورات العربية، المركز العربي الثقافي، ط1، بيروت، لبنان، 2012، ص108.

[2] تيسير إبراهيم قديح، المرجع السابق، ص157.

ثالثا: دعم المعارضة وإقامة الحظر الجوي

أ: دعم المعارضة

يعود الدعم الغربي لعناصر من المعارضة إلى فترة سبقت بداية الأزمة الليبية سنة2011، فحسب مسؤلين أمريكيين، قامت وكالة المخابرات المركزية بتجنيد عملاء داخل ليبيا سنة 2004 خاصة في المنطقة الشرقية، قصد معرفة أحوال الشعب الليبي، وإثارة الرأي العام ضد النظام، وحسب وكالة"رويترز" قامت الإستخبارات الأمريكية بدعم المعارضة في شرق ليبيا بداية2011 بالمال والسلاح والتدريب، وأفاد وزير الدفاع الأمريكي "روبرت غيتس" بتدريب مئات من الشباب الليبي عسكريا خلال السنوات التي سبقت الأزمة، وكانت الولايات المتحدة على إتصال بشخصيات في المعارضة الليبية مثل محمود جبريل [1].

أما الدعم الفرنسي للمعارضة الليبية، فكان هدفه توسيع نفوذها في منطقة غنية بالنفط ذي النوعية الممتازة، حيث رأت حكومة ساركوزي أن فرصها الإقتصادية ستكون أكبر في ليبيا بعد القضاء على نظام القذافي، وكان مهندس العلاقات بين الحكومة الفرنسية والمعارضة الليبية هو اليهودي "برنار هنري ليفي" وهو صديق قديم لساركوزي، ومعروف بتأييده لإسرائيل وعدائه للحركات الإسلامية، وقد إنتقل إلى بنغازي مع بداية الأزمة قصد التنسيق بين المعارضة الليبية والحكومة الفرنسية، وإستطاع إقناع ساركوزي بالإعتراف بالمجلس الإنتقالي بإعتباره الممثل الشرعي لليبيا[2].

ويمكن معرفة العلاقات الغربية مع المعارضة الليبية من خلال بعض العناصر والشخصيات الليبية الفاعلة، مثل عبد الرحمن الكيب الذي كان في جامعة آلباما الأمريكية، ومحمود شمام الذي كان مديرا لتحرير النسخة العربية من صحيفة "نيوزويك" الأمريكية، وخليفة حفتر الذي عين رئيسا جديدا لقيادة الأركان بالمجلس الإنتقالي بعد إغتيال اللواء عبد الفتاح يونس، وكان حفتر من أهم عملاء وكالة المخابرات الأمريكية في ليبيا، ومحمد المقريف الذي كان أستاذا في عدة جامعات أمريكية[3].

---

[1] برنار هينري ليفي، الحرب دون أن نحبها: يوميات كاتب في قلب الربيع الليبي، ترجمة سمر محمد سعد، دار النشر بدايات،[د.ب]، 2012 ، ص44.

[2] مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، ليبيا بعد القذافي:عوامل الإنقسام ودوافع الإتحاد، مركز اليقين، ص23.

[3] حسن محمد الزين، المرجع السابق، ص268.

ب:الحظر الجوي

أدى إرتفاع وتيرة القتال بين المعارضة والنظام الليبي إلى سعي الدول الفاعلة لفرض منطقة حظر جوي، بدعوى حماية المدنيين، وعقدت جامعة الدول العربية إجتماعا في02 مارس2011 على المستوى الوزاري لدراسة الأوضاع في ليبيا حيث تم التنديد بالجرائم والإستخدام المفرط للقوة في التعامل مع المتظاهرين المدنيين، والدعوة إلى الوقف الفوري للعنف، وطالبت مجلس الأمن الدولي بفرض حظر جوي على ليبيا [1]، وحظي القرار بترحيب عدة دول، لما يوفره طلب الجامعة العربية من غطاء سياسي يشرع عملية التدخل الدولي في الأزمة الليبية، وقد صرح وزير الخارجية الفرنسي"ألان جوبيه "أن فرنسا ترحب بدعوة الجامعة العربية مجلس الأمن لفرض حظر جوي على ليبيا، وإنشاء منطقة آمنة في المناطق التي تتعرض للقصف[2] .

عقد وزراء خارجية الإتحاد الأوربي إجتماعا في المجر يومي 14و15مارس2011 لإقناع الدول الأوربية بقرار فرض الحظر الجوي، وقد تحفظت بعض الدول عن القرار، منها ألمانيا لخطورة عواقب التدخل العسكري ورغم بعض الإختلاف في وجهات النظر الدولية، تمكن مجلس الأمن الدولي من إصدار القرار رقم1973 في 17مارس2011 المتضمن الحظر الجوي، حيث أيدت القرار عشر دول وإمتنعت خمس دول عن التصويت، وكان التذرع بحماية المدنيين بابا مفتوحا لتأويل واسع تجاوز الأهداف المعلنة، وهذا ما أثار إستياء الصين وروسيا، حيث شعرتا أنهما أجبرتا على إعتماد القرار1973[3].

صدر القرار رقم 1973 بحجة عدم إستجابة السلطات الليبية لقرار مجلس الأمن السابق رقم 1970 وتدهور الوضع الأمني والإنساني في ليبيا، وسقوط الضحايا في صفوف المدنيين، وإعتبار الأزمة الليبية أصبحت مهددة للسلم والأمن الدوليين، وتضمن القرار عدة نقاط، كفرض منطقة حظر جوي في ليبيا لحماية المدنيين وتجميد الأموال التي يمتلكها القذافي، وحظر الرحلات الجوية وتشديد عملية حظر الأسلحة على نظام القذافي، وتوسيع دائرة الشخصيات المحظورة من السفر.

---

[1] السيد ولد أباه، الثورات العربية المسار و المصير، جداول للنشر و التوزيع، بيروت،2011، ص36.

[2] (ـــــ)، صحيفة الشرق الأوسط، العدد11794،14 03 2011، بغداد ،2011

[3] برونو بوميه، المرجع السابق، ص7.

رابعا: التدخل العسكري المباشر في ليبيا

بعد تبني مجلس الأمن الدولي القرار 1973 القاضي بإنشاء منطقة حظر جوي على ليبيا، وتنفيذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين، بدأ التحالف الدولي في 19مارس2011 هجماته العسكرية الأولى ضد قوات القذافي التي كانت على مشارف مدينة بنغازي، وأخذ بذلك النزاع في ليبيا بعدا دوليا، بعد أن كان محليا بين المعارضة المسلحة وكتائب القذافي عند بدايته أواخر شهر فيفري2011 [1].

بدأت العمليات العسكرية في ليبيا بقيادة الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، وشاركت دول أخرى في العملية منها بلجيكا كندا إيطاليا هولندا الدانمارك النرويج إسبانيا قطر والإمارات، وتم قصف المناطق الحيوية للنظام الليبي بشكل مكثف، ودعم المعارضة بالسلاح، والتقنيات الفنية والخبراء العسكريين ولعبت القوات الخاصة القطرية في ليبيا حلقة التواصل بين المعارضة المسلحة، وقوات الدول الغربية[2].

كانت فرنسا أول من بدأ العمليات العسكرية في ليبيا في 19مارس2011، وقصفت طائراتها الكتيبة الأولى من قوات القذافي قرب مدينة بنغازي وتم تحييدها، وتدمير سيارات مصفحة، وأربع دبابات كانت ترابط على أبواب بنغازي التي لم تكن بإستطاعتها الصمود ليلة أخرى في وجه قوات النظام الليبي[3].

في أواخر شهر مارس تسلم الحلف الأطلسي قيادة العمليات في ليبيا، وجاء ذلك على لسان أمينه العام "فوغ راسموسن" في 24 مارس2011، وتم هذا القرار لحسم الخلاف الذي بدأ يظهر بين الدول الأوربية حول قيادة العمليات العسكرية في ليبيا، وتولى الحلف العمليات تحت إسم "الحامي الموحد"، حيث نفّذت طائراته حوالي17939 طلعة جوية في ليبيا، إضافة إلى طائرات الهيليكوبتر والطائرات بدون طيار وأستخدمت ذخائر موجهة بدقة، وصواريخ حديثة مثل"هيلفاير"و"توماهوك" التي تم إطلاقها من قبل سلاح البحرية[4].

---

[1] منظمة العفو الدولية، المعركة على ليبيا، المرجع السابق، ص18.

[2]حسن مصدق، المرجع السابق، ص110.

[3] برنار هينري ليفي، المرجع السابق، ص86.

[4]David Witter, The Libyan Revolution : Escalation et intervention, institute for the study of war, United State of Americ. 2011, p 29.

لقد إستند قادة حلف شمال الأطلسي إلى قرار مجلس الأمن رقم1973 الصادر في 2011 والقاضي بقيام الدول المعنية بإتخاذ كل التدابير اللازمة لتنفيذ الحظر الجوي على ليبيا، عن طريق التعاون بين الأعضاء كما جاء في المادتين 8 و9 من القرار، كما إعتمد الحلف على قرار الجامعة العربية رقم7298 في مارس 2011 الذي طالب مجلس الأمن تحمل مسؤلياته حول الأوضاع في ليبيا[1].

تم صياغة هذين القرارين من طرف الحلف الأطلسي كمبررات قانونية للقيام بحملة جوية ضد النظام الليبي، رغم أن القرارين قد كلّفا مجلس الأمن صراحة، بخصوص عملية فرض حظر الطيران في ليبيا لحماية المدنيين، لكن العمليات تجاوزت أهدافها المطلوبة بإدعاء مبررات أخرى، كفشل الدولة الليبية وإعتبارها بؤرة للإرهاب وخطر القاعدة[2].

خلّف التدخل العسكري الدولي في ليبيا ردود فعل متباينة بين التأييد والمعارضة والتحفظ، فقد رحّبت أغلب الدول الأوربية بعمليات الحلف الأطلسي في ليبيا، في حين عبّرت كل من الصين وروسيا عن أسفهما للتخل العسكري، وطالبتا بوقف القتال وإجراء الحوار.

أما على الصعيد العربي فرغم تأييد الجامعة العربية لقرار مجلس الأمن رقم1973، وطلبها من مجلس الأمن تحمل مسؤلياته إتجاه مايحدث في ليبيا، إلا أن تطور الأحداث، وبعض ممارسات الحلف الأطلسي في ليبيا، قد خلف نوعا من المعارضة لدى بعض الدول العربية، ففي المغرب العربي عبر المغرب عن رفضه للتدخل العسكري في ليبيا، أما الموقف الجزائري فإتسم بعدم الوضوح، وبقي يتراوح بين الدبلوماسية وعدم الترحيب بالتدخل العسكري في الأزمة الليبية[3].

---

[1] أشرف محمد كشك، المرجع السابق، ص2

[2] عبد الكريم بوإسماعيل، " "التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في الوطن العربي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد12، جانفي2015، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،الجزائر، ص222.

[3] زردومي علاء الدين، المرجع السابق،ص141.

نستخلص من هذا الفصل أن الإحتجاجات التي شهدتها بعض دول المنطقة العربية حركت قطاعا واسعا من الشعب الليبي للمطالبة بالإصلاحات السياسية، بسبب سياسة النظام الليبي القاضية بإقصاء كل صوت معارض، ووفر ذلك للمعارضة الليبية فرصة ثمينة لتحريك الشارع الليبي ضد النظام، لكن ردة الفعل الأمنية العنيفة إتجاه المتظاهرين جعلت المظاهرات تخرج من طابعها السلمي إلى المسلح لإسقاط النظام ودخلت البلاد في دوامة العنف، وعجل ذلك بالتدخل الأجنبي لإسقاط النظام بذريعة حماية المدنيين ودخلت على الخط دولا عربية كانت لها تصفية حسابات مع نظام القذافي.

لقد تم التدخل العسكري الغربي في ليبيا لعدة دوافع منها المعلنة كالدوافع الإنسانية ومنها غير المعلنة كالدوافع السياسية والإقتصادية، وحاجة الدول الغربية للنفط الليبي، وتم ذلك بأساليب عدة كالنشاط الدبلوماسي في مجلس الأمن، وإستصدار قرارات وفّرت شرعنة للتدخل الدولي في ليبيا وحشد الرأي العام العالمي ضد النظام الليبي، والدعاية الإعلامية وفرض الحظر الجوي على ليبيا ودعم المعارضة المسلحة والإعتراف بالمجلس الإنتقالي المعارض، ثم التدخل العسكري المباشر في ليبيا.

أفرزت العملية العسكرية التي قادتها بعض الغربية في ليبيا معطيات جديدة على الساحة الليبية، حيث حيّدت سلاح الجو الليبي بسبب عملية الحظر الجوي، وغلّبت كفة المعارضة عسكريا، وجعلت النظام الليبي أكثر إنحصارا على المستوى الداخلي وأكثر عزلة دولية على المستوى الخارجي، وتم رفض أي تسوية سياسية بين النظام والمعارضة، وظهرت بذلك الأهداف الحقيقية للتدخل الغربي في الأزمة الليبية التي كانت تتعدى حماية المدنيين والظهور بمظهر المدافع عن حقوق الإنسان إلى إسقاط النظام الليبي.

الفصل الثالث

نتائج التدخل الغربي

وأثره على الأوضاع

في ليبيا

الفصل الثالث: نتائج التدخل الغربي وأثره على الأوضاع في ليبيا

المبحث الأول: النتائج المباشرة للتدخل العسكري الغربي في ليبيا

أولا: تدمير القدرات العسكرية للنظام الليبي ووقف تقدمه شرقا

ثانيا: تزايد الإنشقاق في صفوف النظام الليبي

ثالثا: التفوق العسكري للمعارضة على حساب النظام

رابعا: مقتل العقيد القذافي وسقوط النظام الليبي

المبحث الثاني: أوضاع ليبيا بعد سقوط النظام

أولا: الأوضاع السياسية

ثانيا: الأوضاع الأمنية

ثالثا: الأوضاع الإقتصادية

رابعا: الأوضاع الإنسانية والإجتماعية

المبحث الثالث المرحلة الإنتقالية في ليبيا والدور الغربي فيها

أولا: مسار العملية الإنتقالية في ليبيا

ثانيا: دور الدول الغربية في المرحلة الإنتقالية

ثالثا: مواقف دول الجوار من الأزمة الليبية والتدخل الغربي

رابعا: أثر التدخل الغربي وسيناريوهات الأزمة الليبية

أسفر التدخل الغربي في ليبياعن معطيات جديدة على أرض المعركة، فبعد أن كانت قوات القذافي على أسوار مدينة بنغازي، إنقلبت موازين القوى وأصبح زمام المبادرة بأيدي المعارضة الليبية المسلحة المدعومة من الغرب، والتي بدأت تسيطر على الأراضي الليبية، وضيّقت الخناق على قوات النظام الليبي حتى تم سقوطه بمقتل العقيد القذافي، وسقوط آخر مدينتين طرابلس وسرت.

بدأت مرحلة جديدة في ليبيا بعد سقوط النظام بعد حكم دام مايقارب أربعين سنة، وكان قطاع واسع من الشعب الليبي يأمل في بداية عهد جديد، وبناء دولة المؤسسات والحريات، لكن النتائج لم تكن في مستوى الخسائر والتضحيات، فقد دخلت البلاد في نفق مظلم من الصراع السياسي، والتردي الأمني والتدهور الإقتصادي، والتجاذب الإجتماعي والقبلي والمناطقي، وأصبحت البلاد مثالا حيّا عن الدولة الفاشلة في جميع الميادين والمجالات.

وأمام هذا الوضع المتدهور في ليبيا ظهر المجتمع الدولي فاشلا في إيجاد حل يحفظ لليبيا وحدة شعبها وأرضها ويخرجها من الأوضاع التي وصلت إليها، رغم بعض الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة أما الدول الغربية التي ساهمت في إسقاط النظام الليبي، فقد بقيت مترددة في دخول المستنقع الليبي وأصبح الفرقاء الليبيين رهينة تجاذبات قوى إقليمية ودولية تزيد في فرقتهم وإختلافهم.

في هذا الفصل سنتطرق إلى نتائج التدخل الغربي وأثره على الأوضاع في ليبيا، المبحث الأول يتناول الإشارة إلى النتائج المباشرة للتدخل الغربي، أما المبحث الثاني فيتناول أوضاع ليبيا بعد سقوط النظام، من خلال الإشارة إلى الأوضاع السياسية والأمنية والإقتصادية والإنسانية والإجتماعية، أما المبحث الثالث فيتناول المرحلة الإنتقالية في ليبيا والدور الغربي فيها، من خلال الإشارة إلى مسار العملية الإنتقالية وأبرز الأحداث فيها ودور الدول الغربية في المرحلة الإنتقالية، وموقف دول الجوار الجزائر ومصر وتونس من الأزمة الليبية والتدخل الغربي، وأثر التدخل الغربي وسيناريوهات الأزمة الليبية.

المبحث الأول: النتائج المباشرة للتدخل العسكري الغربي في ليبيا

أولا: تدمير القدرات العسكرية للنظام الليبي ووقف تقدمه شرقا

أثّر التدخل الغربي العسكري في الأزمة الليبية على مجريات الأحداث في ليبيا، فبعد أن كانت المنطقة الشرقية على وشك السقوط في يد كتائب النظام الليبي، إنقلبت موازين القوى وبدأت تميل تدريجيا لصالح المعارضة المسلحة، وكانت فرنسا قد إعترفت في وقت سابق بالمجلس الوطني الإنتقالي في بنغازي، وأُعتبر ذلك تطورا في مسار الأزمة الليبية، بوصف فرنسا أول دولة أوربية تعترف بالمجلس الوطني، وأعدّ ساركوزي خطة من عدة نقاط من أجل انهاء حكم القذافي منها التشويش على كتائب النظام الليبي، قصف ثكنة العزيزية التي يتحصن فيها القذافي، الإعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي، والإعلان عن منطقة حظر جوي في ليبيا[1].

ومع إنطلاق الحملة الجوية على ليبيا، نقلت صحيفة "لوموند" الفرنسية أن باريس كانت هي الأصل في التعبئة الدبلوماسية، وكان الرئيس الفرنسي وحده من أعلن إنطلاق الحملة العسكرية، بعد أن مارس ضغوطا من أجل صدور قرار مجلس الأمن رقم1973، وإستضاف قمة باريس من أجل ضمان تنفيذه[2]

بعد أسبوع من بدء الحملة العسكرية على ليبيا، تسلم حلف الأطلسي قيادة العمليات، وكانت عملياته في البداية خفيفة، ثم تطورت إلى هجمات مكثفة على القوات الجوية والمنشآت الحيوية والقوات البريّة للنظام الليبي، مما أثر على قدراته العسكرية، وفي محاولة من الحكومة الليبية للخروج من المأزق العسكري والسياسي الذي دخلت فيه، إقترح سيف الإسلام نجل العقيد القذافي خطة تقضي بإجراء إنتخابات تحت إشراف دولي، إلا أن المعارضة الليبية المسلحة رفضت ذلك، كما لم تؤيدها الدول الغربية الداعمة لها، كما رفضت إدارة الرئيس أوباما في الولايات المتحدة هذه الخطة[3].

---

(1) منصور لخضاري، "الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الافريقي"، مجلة البحوث والدارسات العلمية، (المدية)،الجزائر، العدد 6، جوان 2012، ص7.

(2) جيبسون دافيدسون، المرجع السابق، ص22.

(3) موجز يوميات الوحدة العربية، إعداد قسم التوثيق والمعلومات، جريدة المستقبل العربي، العدد390، بيروت، أوت2011، ص215.

لقد تخطّى الحلف الأطلسي حدود تنفيذ القرار رقم 1973المتضمن فرض حظر للطيران على ليبيا بهدف حماية المدنيين إلى حد تغيير النظام الليبي والإطاحة بالعقيد القذافي، وقام الحلف بقصف مواقع مدنية ومقرات حكومية تابعة للنظام الليبي، ولم تتوقف دول أعضاء في الحلف عند هذا الحد، فأرسلت بريطانيا قوات خاصة إلى ليبيا لتنظيم وتدريب عناصر المعارضة الليبية، وزوّدتهم بالعتاد والإستشارات العسكرية، أما فرنسا فقامت بعمليات إنزال جوي لدعم قوات المعارضة عندما وصلت المعركة إلى طريق مسدود.

كان التدخل العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا أكثر حسما، مقارنة مع الدول الأخرى، وقد بين الرئيس الأمريكي باراك أوباما في خطابه في 28 مارس2011 مكونات العمل العسكري الذي قامت به الولايات المتحدة، والذي تضمن القضاء على الدفاعات الجوية الليبية، وتدمير الدبابات والموارد العسكرية وقطع معظم خطوط الإمداد، ورغم أن الرئيس الأمريكي "أوباما" قد صرح أن الدور الأمريكي كان محدودا إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت شريكا جوهريا في حسم العمليات العسكرية في ليبيا[1].

ومع تصاعد هجمات الحلف الأطلسي على ليبيا، وإستهداف مقار العقيد القذافي، تحدثت تقارير عن مبادرات للوصول لحل للأزمة الليبية، فعرضت إيطاليا خروجا مشرفا للزعيم الليبي يقضي بنفيه إلى دولة صديقة، وعرض الرئيس الروسي "ميدفيدف" وساطة دولية في إجتاع الدول الثمانية في 2011، كما جهّز الإتحاد الإفريقي مبادرة للقذافي لوقف إطلاق النار، لكن كل هذه المبادرات لم تأت بجديد[2].

---

[1] يوسف محمد الصواني، المرجع السابق، ص15.

[2] موريال ميراك فايسباخ، مهووسون في السلطة: تحليل نفسي لزعماء استهدفتهم ثورات 2011، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، بيروت 2012، ص42.

ثانيا: تزايد عمليات الإنشقاق في النظام الليبي

بدأت عمليات الإنشقاق في النظام الليبي مع بداية الإحتجاجات، وكان من أبرز المنشقين وزير العدل "مصطفى عبد الجليل"، و"عبد الفتاح يونس" قائد الأركان الليبي، وتزايدت وتيرة الإنشقاق بعد التدخل العسكري الغربي ، فتلقى بذلك النظام الليبي ضربات على المستوى العسكري والدبلوماسي ومن أهم المنشقين:

– موسا كوسا: أمين الشؤون الخارجية والمسؤول الأول لدى القذافي في فترة الثمانينات ، ويعتبر شخصية مركزية في النظام الليبي.

– عبد الرحمن شلقم: سفير ليبيا لدى الأمم المتحدة، كان قبلها أمينا عاما للعلاقات الخارجية، وكان من المدافعين عن ضرورة تحسين العلاقة مع الغرب.

– فتحي بن شتوان: أمين الصناعة السابق في اللجنة الشعبية العامة.

– فرحات بن غدارة: حاكم البنك المركزي الليبي.

– شكري غانم : مدير شركة النفط الليبية.

– علي العيساوي: شغل عدة مناصب آخرها سفيرا في الهند، وإنضم للمعارضة مع بداية الإحتجاجات[1].

بدأت الإنشقاقات العسكرية نتيجة تدهور الأوضاع في ليبيا، والتعامل الأمني للنظام الليبي مع الإحتجاجات، وعرفت تزايدا مع بداية العنف المسلح، وتدخل الحلف الأطلسي، وقد تم إنشقاق خمسة جنرالات وثلاث ضباط كبار، وظهروا في روما ودعوا رفقائهم إلى الإنضمام للمعارضة، ثم إنشق مئة وعشرون ضابطا آخر[2].

ومع إستمرار النزاع المسلح في سائر أنحاء البلاد مطلع شهر مارس، إزداد عدد المنشقين ليشمل أحيانا كتائب بأكملها، خاصة في المنطقة الشرقية، أين تمكنت المعارضة المسلحة من إخراج الألوية

---

[1] تقرير الشرق الأوسط رقم107، المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي، 06 جوان2011، ص ص22-23.

[2] موريال ميراك فايسباخ، المرجع السابق، ص42.

الموالية للنظام خاصة لواء خميس رقم 32 الذي يقوده أحد أبناء القذافي، ومع إنشقاق عدد كبير من الضباط تم تشكيل المجلس الوطني للثورة.

وفي طرابلس والمنطقة الغربية حدثت إنشقاقات لكنها لم تكن في مستوى التي حدثت في المنطقة الشرقية لأن القادة العسكريين كانوا يخشون على سلامة أسرهم[1].

لقد لعب التدخل الغربي دورا أساسيا في إضعاف النظام الليبي، حيث برزت جملة من النقاط التي تدل على الحالة السيئة التي وصل إليها النظام الليبي، منها إنشقاق غالبية الجيش وقوى الأمن التابعة للقذافي، وإنشقاق دبلوماسي واسع شمل أغلب سفراء النظام في الخارج، إضافة إلى غياب العقيد القذافي عن الأنظار، وإسناد العمليات لإبنه "سيف الإسلام"، وتوفر شبه إجماع أممي على ضرورة إنهاء حكم القذافي، وعدم سيطرة النظام إلا على أجزاء قليلة من البلاد، كل هذه العوامل وغيرها أدت إلى ضعف النظام الليبي، في مقابل زيادة قوة وفاعلية المعارضة الليبية المسلحة[2] .

[1] تقرير الشرق الأوسط رقم 107 ، المرجع السابق،ص24.

[2] إبراهيم عبد الكريم وأخرون، تقدير موقف الثورات العربية، مركز الشرق الأوسط،ط1، عمّان،2012، ص44.

ثالثا: التفوق العسكري للمعارضة على حساب النظام

توفرت للمعارضة المسلحة الليبية العديد من نقاط القوة في مواجهة النظام، ويرجع ذلك إلى ظاهرة الإنتشار الكبير للسلاح في البلاد وسيطرتها على كامل القسم الشرقي من ليبيا، وأجزاء من الغرب وإسقاطها لعدة معسكرات وتمكنها من إمتلاك الأسلحة الثقيلة، كماعزز إعتراف عدة دول بالمجلس الإنتقالي من موقف المعارضة المسلحة، وكان للحظر الجوي على ليبيا، وعمليات الحلف الأطلسي أثرا بارزا في قلب موازين القوة لصالح المعارضة، وإستطاع الإعلام الداعم لها عزل نظام القذافي دوليا[1].

وأعلنت الأمم المتحدة على لسان نائب أمينها العام للشؤون السياسية، أن المعارضة الليبية أصبحت لها بمساعدة التدخل الدولي اليد العليا في القتال ضد قوات القذافي بفضل القوة الجوية للحلف لأطلسي[2].

تركز القتال بين المعارضة والنظام الليبي في مناطق معينة، خاصة بين أجدابيا وبن جواد في الشرق ومنطقة جبل نفوسة والزاوية ومصراتة وزليطن في الغرب، وشهدت بعض المناطق الأخرى معارك قليلة حتى سقوط المدن تحت سيطرة المعارضة، كما هوالحال في الكفرة في الجنوب الشرقي، أو في المدن التي سرعان ما إستعادت قوات القذافي السيطرة عليها، كماهو الحال في زوارة في الغرب، وشهدت مناطق أخرى معارك طويلة عندما قاومت قوى المعارضة هجمات شنتها قوات القذافي في مطلع مارس، وبوجه خاص عاش سكان مصراتة تحت الحصار وتحت النيران لمدة حوالي شهرين، إلى أن إنتقلت خطوط القتال إلى الشرق والغرب، بعيداً عن المناطق السكنية المكتظة[3].

ومما زاد من سوء الأوضاع بالنسبة للنظام الليبي إصدار المحكمة الجنائية الدولية في 28 جوان2011 مذكرة إعتقال بحق "القذافي" و"سيف الإسلام"، ورئيس المخابرات "عبدالله السنوسي" بتهمة إرتكاب جرائم حرب ضد الإنسانية، وأعطى ذلك دافعا قويا للمعارضة المسلحة للتقدم صوب العاصمة طرابلس، وفرض السيطرة علىها في 22 أوت 2011[4].

---

[1] إبراهيم عبد الكريم وآخرون، المرجع السابق، ص45.

[2] (ـــــ)، الحياة الجديدة، "الامم المتحدة: زمام المبادرة في القتال بيد المعارضة الليبية"، رام الله، فلسطين، العدد5624، 2011.06.28، ص18.

[3] منظمة العفو الدولية، المعركة على ليبيا، المرجع السابق، ص18.

[4] (ـــــ)، الحياة الجديدة، المرجع السابق، ص18.

رابعا: مقتل العقيد القذافي وسقوط النظام الليبي

تزايد القصف الجوي للحلف الأطلسي، وإستهدافه لكتائب النظام الليبي، وساعد ذلك في تقدم المعارضة المسلحة في أغلب الجبهات، وسيطرتها على معظم أنحاء ليبيا، وإنحصرت قوات النظام الليبي في سرت وطرابلس، ودفع هذا الوضع المتدهور العقيد القذافي إلى الإنتقال من طرابلس إلى سرت مسقط رأسه، رفقة نجله المعتصم ووزير دفاعه أبوبكر يونس وخمسين من أنصاره، لكن تمّ محاصرتهم من طرف قوات المعارضة في المربع الأمني بمدينة سرت [1].

وقد روى "منصور الضو" قائد الحرص الشعبي الخاص بالقذافي لقناة "العربية" تفاصيل الأيام الأخيرة من حياة العقيد قائلا:"**إنه بعد سقوط طرابلس ذهبت إلى سرت ووجدت القذافي هناك أيضا**"، وأشار أنه في الأيام الأخيرة كان للقذافي مؤيدون وأنصار في سرت، ومع بداية الإشتباكات وحصار المدينة، بدأت العائلات في النزوح وكشف أن العقيد القذافي لم تكن له علاقة بإدارة المعارك وأن من كان يتولى المهمة هو إبنه المعتصم، وأوضح أن الحالة في سرت ساءت كثيرا في الأيام الأخيرة، فحاولوا الخروج منها نحو منطقة جارف، إلا أن مجموعة من المعارضة دمرت آلياتهم فإظطروا للترجل والسير في مجموعات صغيرة[2] .

كانت الطائرات الفرنسية تمشط المنطقة بحثا عن موقف القذافي، ويُرجح أنها هي من إستهدفت الموكب، وبعد أن علم القذافي بإنكشاف مكانه، إختبأ رفقة إبنه المعتصم وإبنته عائشة، ووزير دفاعه أبوبكر يونس، في أنبوب لتصريف مياه الأمطار[3]، وقد تمكن عناصر من المعارضة من الإمساك به، حيث أظهرت التسجيلات التي بثت على الأنترنت، أنه كان مصابا، ويرجح أنه تم قتله بعد وضعه في سيارة لنقله إلى مصراتة، رغم أن رواية المسلحين تذكر أنه نزف حتى مات، لكن من المؤكد أن العقيد القذافي قد تعرض للضرب والتعذيب قبل مقتله في ظروف غامضة ، وقتل معه إبنه المعتصم، وأبوبكر يونس، وكان ذلك في 20 أكتوبر 2011، وأصبح هذا التاريخ بداية لنهاية حكم زعيم ليبي دام 42 سنة.

---

[1] حسن صبرا، المرجع السابق، ص285

[2] رمزي المنياوي، رجل من جهنم، دار الكتاب العربي، القاهرة،2012، ص170.

[3] حسن صبرا، المرجع السابق، ص287.

تم دفن العقيد معمر القذافي في25 أكتوبر 2011، بعد أن أفتى مفتي ليبيا "الصادق الغرياني" بدفنه في مكان مجهول في الصحراء الليبية، وأقر المجلس الإنتقالي ذلك، حيث حمل جثمانه إلى الصحراء وصلى عليه أحد الشيوخ صلاة الجنازة، ودُفن في مكان مجهول، أقسم كل من حظر الجنازة عدم الإخبار عنه[1] .

قُتل القذافي وبقيت تساؤلات عديدة تطرح نفسها، من قتل القذافي؟، من المستفيد الأول من قتل القذافي؟، لماذا لم يعتقل ويقدم للعدالة ويحاكم محاكمة عادلة؟، أم أن الرجل يمتلك أسرارا خطيرة، تهدد أشخاصا ودولا، فكان لابد من تصفيته حتى تموت أسراره معه.

أعلن المجلس الإنتقالي في 23 أكتوبر 2011 في بنغازي، وسط جو من الإحتفالات الرسمية عن تحرير ليبيا من نظام العقيد معمر القذافي، الذي حكمها لأكثر من أربعة عقود، وحظر الإحتفال سياسيون وعسكريون من المجلس الوطني الإنتقالي، وبسقوط آخر مدينتين سرت وبني وليد صدر قرار من مجلس الأمن في 27 أكتوبر 2011 رقم 2016 أنهى التدخل الدولي في ليبيا، وألغى القرار السابق رقم1973[2].

إستمرت الحرب التي شنها الحلف الأطلسي على ليبيا لأكثر من سبعة أشهر، ووصلت كلفتها لأكثر من ملياري دولار، وأوقعت خسائر كبيرة في الأرواح والبنى التحتية في ليبيا، وقُصف خلالها أكثر من 1000موقع عسكري، ودُمرت 550 مركبة عسكرية، وتم قصف275 مركز قيادة، ويتضح من كل هذا التدمير الممنهج أن التدخل كان مخططا له مسبقا، وأنه تجاوز العامل الإنساني إلى عوامل سياسية وإقتصادية، وجرى تنافس خفي بين الدول الغربية للإستحواذ على الحصة الأكبر من المقدرات الليبية ويتضح من النموذج الليبي صعوبة التحول نحو الديمقراطية، دون أن تصاحبها هيمنة خارجية على مقدرات الدولة، وعدم الإستقلال السياسي[3] .

---

[1] حسن صبرا، المرجع السابق، ص288.

[2] أحمد سليم عبالله، المرجع السابق،ص113.

[3] حسن مصدق،المرجع السابق،ص114.

المبحث الثاني: أوضاع ليبيا بعد سقوط النظام

أولا: الأوضاع السياسية

كان إعلان تحرير ليبيا من نظام العقيد معمر القذافي أبرز النتائج السياسية التي تحققت بفضل التدخل الغربي في الأزمة الليبية، فبعد سقوط النظام الليبي تغيرت الخارطة السياسية في ليبيا بشكل جذري، وظهرت قوى جديدة، أصبحت اللاعب الرئيسي في المعادلة السياسية، منها المجالس المحلية والتجمعات القبلية والميليشيات المسلحة التي أصبح لها تأثير واسع في المشهد السياسي على حساب بناء المؤسسات في ليبيا، خاصة على المستوى الأمني والعسكري، وتم تهميش الكثير من الوجوه السياسية التي كانت في المجلس الإنتقالي[1] ، (ينظر الملحق رقم:09، ص109).

بدأ الصراع بين المجالس المحلية وأعضاء في المجلس الإنتقالي بعد إنتهاء العملية العسكرية في ليبيا مباشرة، وإستمر هذا الصراع بعد تشكيل المؤتمر العام، ودفعت الأوضاع السياسية المتوترة في ليبيا العديد من القيادات السياسية البارزة إلى الخروج من المعادلة السياسية نتيجة ضغوط القوى المحلية والميليشيات المسلحة، أونتيجة لخسارتها في الإنتخابات، أو الرفض الشعبي كما جرى لحكومتي محمود جبريل وعبد الرحيم الكيب[2].

ومن أسباب الفوضى التي دخلت فيها ليبيا بعد سقوط النظام، طبيعة نظام الحكم في عهد القذافي فقد تميز عن غيره من النظم العربية بعدم إستيفائه للعقد السياسي، المتمثل في الدستور والبنية الديمقراطية المؤسساتية من البرلمان والوزارة والجيش والشرطة، وغياب البنى التحتية والإجتماعية كالأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، وشكل ذلك تحديا خلال المرحلة الإنتقالية بعد سقوط النظام، حيث دخلت البلاد في فراغ سياسي، بالإضافة إلى ضعف المجلس الإنتقالي، ووفرت كل هذه الظروف بيئة مناسبة لظهور المليشيات المسلحة، والجماعات المحلية والجهوية لسد هذا الفراغ في الحياة السياسية في ليبيا[3] .

---

[1] زهير الحامدي، "ثلاث سنوات على الثورة الليبية:التحديات والمآلات"، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد7، الدوحة ، 2014، ص90.

[2] أشرف محمد كشك،المرجع السابق،ص25.

[3] تيسير إبراهيم قديح، المرجع السابق، ص168.

تزايدت المخاوف في ليبيا من إحتمال تفكك الدولة، خاصة بعد إعلان زعماء منطقة برقة شرق البلاد الحكم الذاتي، رغم تمسكهم بوحدة ليبيا، معتمدين على دستور 1951 بعد الإستقلال الذي يقر أن ليبيا مملكة إتحادية تتألف من ثلاث ولايات هي طرابلس وبرقة وفزان(ينظر الملحق رقم:03 ص107)، وإعتبر البعض أن هذا الإعلان يمثل بداية التقسيم لليبيا بعد سقوط نظام القذافي، لكن مجلس برقة أكد أن الهدف ليس الإنفصال عن ليبيا وإنما السعي إلي مزيد من الحكم الذاتي للإقليم بحيث يكون له برلمانه الخاص والشرطة والمحاكم وعاصمة الإقليم تكون بنغازي، وأقر المجلس بأن السيطرة على بعض القضايا، بما في ذلك السياسة الخارجية والدفاع وتوزيع عائدات النفط، ينبغي أن تظل بيد العاصمة طرابلس[1]. كما أن أي عملية سياسية في ليبيا لا يمكنها النجاح في ظل إعتماد بعض الأطراف السياسية على الميليشيات المسلحة، والجدول التالي يبين أماكن إنتشار أهم هذه الميليشيات[2]،(ينظر الملحق رقم:05، ص108).

طرابلس والغرب الليبي	بنغازي والشرق الليبي	الجنوب
• ميليشيات فجر ليبيا •المجلس العسكري للزنتان •كتيبة القعقاع • كتيبة الصواعق •المجلس العسكري لطرابلس • كتيبة النواصي وقوات الردع • اللجنة الأمنية العليا • تجمع ميليشيات مصراتة • غرفة ثوار ليبيا • تنظيم الدولة الإسلامية	• قوات عملية الكرامة • جيش برقة وقوة حماية برقة • لواء الصاعقة • أنصار الشريعة • كتائب شهداء 17 فبراير • كتائب راف الله السحاتي • كتيبة شهداء أبو سليم • جيش الإسلام في درنة • تنظيم الدولة الإسلامية • مجموعات جهادية صغيرة	• ميليشيات التبو • ميليشيات الطوارق • ميليشيات القبائل العربية

المصدر نفسه: ص71.

[1] كريستوفر شيفر،جيفري مارتيني،المرجع السابق، ص12.

[2] المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، مسارات متشابكة:إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط، القاهرة،2015، ص71.

ثانيا: الأوضاع الأمنية

ساهمت الظروف الأمنية المتردية بعد سقوط النظام الليبي إلى ظهور جماعات العنف المسلحة وأصبحت ليبيا بيئة حاضنة لإستقطاب الجماعات المتشددة، ورغم آداء هذه الميليشيات المسلحة دورا حاسما في القتال ضد نظام القذافي، إلا أنها مثلت عائقا في مرحلة مابعد سقوطه في عملية بناء الدولة.

يعود إنعدام الأمن في المقام الأول إلى قلة الجهود المبذولة لنزع سلاح الميليشيات، وإعادة تأهيلها بعد إنتهاء الحرب، وقد إعترف المستشارين الدوليين والمسؤولين الليبين بضرورة نزع السلاح، لكن لم يتم التوصل إلى آلية لبلوغ هذا الهدف،حيث أصبحت الميليشيات تسيطر على أجزاء كبيرة من البلاد، وإنعكس ذلك سلبا على المجالات الأخرى، الإقتصادية والتنموية والإجتماعية، وتم تقويض عملية بناء [1].

ويرجع تكاثر الميليشيات المسلحة في ليبيا خلال المرحلة الإنتقالية لعدة أسباب، منها تشكيل ميليشيات محلية قاتلت نظام القذافي منفردة مثل الزنتان ومصراتة وبنغازي، وغياب حكومة فعالة شرعية تمثل مكونات الشعب الليبي، والإنقسامات المجتمعية بين المعسكر الإسلامي، والمعسكر العلماني والإنقسام بين مؤيدي النظام الجديد والنظام القديم، ولاشك أن هذه الأوضاع المتدهورة قد بعثت الشك لدى الليبيين في نجاح العملية السياسية، وبالتالي الإحتفاظ بأسلحتهم وألويتهم تخوفا من كل الإحتمالات[2].

وقد أصبح الوضع الأمني في ليبيا مشكلا عابرا للحدود، خاصة في الجنوب، حيث أضحت أسلحة النظام الليبي بعد سقوطه في متناول الجميع من المسلحين وتجار السلاح والمهربين، وإنعكس ذلك على دول الجوار، خاصة مع شساعة الحدود البرية والبحرية الليبية، وضعف الإمكانات المادية والعسكرية لهذا البلد، ومن جملة الأسلحة المثيرة للقلق، صواريخ أرض جو القادرة على إسقاط الطائرات، وما تشكله من تهديد للأمن الإقليمي والعالمي في حال سقوطها في يد المتشددين، وقد خصصت بعض الدول الغربية مبالغ مالية لجمع هذه الأسلحة وإتلافها، كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وألمانيا، وهولندا[3].

---

[1] كريستوفر شيفر،جيفري مارتيني، المرجع السابق، ص12.

[2] تقرير الشرق الأوسط، رقم115، الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط: فهم الصراع في ليبيا، 06 جوان ،2011، ص12.

[3] بول سالم، أماندا كادليك، المرجع السابق، ص11.

أفرزت عملية التهريب الواسعة للأسلحة من ليبيا إلى جيرانها وضعا أمنيا حرجا لهذه الدول وأصبحت لها مخاوف مشروعة حول مخاطر الإرهاب، وتهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية، التي نشأت في منطقة الساحل، وتنتقل إلى ليبيا، وغيرها من دول شمال إفريقيا، ومنها إلى أوربا،(ينظر الملحق رقم:06، ص108)، وقد ناشدت بعثة الأمم المتحدة إلى منطقة الساحل في نوفمبر 2011 إلى ضرورة تسليط الضوء على الآثار المترتبة على الوضع الليبي وإنعكاساتها على المنطقة، وإحتمال وصول أسلحة ليبية إلى تنظيمات متشددة مثل بوكو حرام في نيجيريا وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[1].

وتجلى تدهور الوضع الأمني بعد غياب السلطة المركزية في ليبيا في العديد من القضايا، كالتعامل التعسفي مع المهاجرين الأفارقة، والإعتقالات العشوائية، والعمليات الإنتقامية التي تُتخذ ضد مجموعات أو أحياء بشبهة ولائها لنظام القذافي، ومن أشهر المدن الليبية التي تعرضت للإنتقام مدينة تاورغاء بإعتبار سكانها كانوا من مؤيدي نظام القذافي، وقد تم إفراغ المدينة بأكملها من السكان من طرف مسلحى مدينة مصراتة، بحجة مشاركتها في حصار هذه الأخيرة، وقام أفرادها بحملة وحشية ضد المدينة[2].

وزاد من المخاطر الأمنية الإنتشار العسكري في جميع أنحاء ليبيا، وتواجد كميات كبيرة من الأسلحة في أيدي ميليشيات غير مسؤولة أمام الدولة، وقد حدثت مصادمات مسلحة بين الميليشيات المتنافسة في ماي وجوان 2012 خلفت أكثر من مائة قتيل، وأدت إلى هجمات على التواجد الغربي في ليبيا، مثل مهاجمة الصليب الأحمر في بنغازي، بما يعكس تدهور الوضع الأمني، وكانت هناك بوادر على وجود عمل العصابات الذي إنتهجته بعض الميليشيات، من خلال تحركهم في ظل الإفلات من العقاب، ويظهر ذلك في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد المهاجرين الأفارقة والليبيين أصحاب البشرة السمراء[3].

وتشير التقديرات الغربية إلى أن من يحملون السلاح في هذا البلد يتراوحون بين 125 و 200ألف شخص، فيما تتفاوت تقديرات أعداد الميليشيات المسلحة،حيث تصل إلى ما يقرب من 1700 ميليشيا[4].

---

[1] بول سالم، أماندا كادليك، المرجع السابق، ص12.

[2] تقرير الشرق الأوسط رقم 115، المرجع السابق، ص27.

[3] الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ليبيا: يجب أن تتوقف «عمليات صيد » المهاجرين، باريس، فرنسا،2012، ص24.

[4] المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، المرجع السابق، ص67.

ثالثا:الأوضاع الإقتصادية

قبل إندلاع الصراع أقدمت ليبيا على إجراء إصلاحات شاملة تهدف إلى تحسين أوضاع القطاع الخاص، ففي بداية سنة 2010 تم إقرار22 قانونا جديدا لإجراء تغييرات تمس عدة مجالات تشمل التجارة والجمارك وضرائب الدخل والبورصة والعمل والإتصالات والتسجيل العقاري، ورغم هذه الإصلاحات جاء ترتيبها منخفضا على المقاييس الدولية للحوكمة، وسجلت آداءا ضعيفا في أغلب المقاييس التنافسية حيث جاء ترتيبها مع أدنى عشرة دول على تنمية الأسواق المالية والإبتكار وكفاءة أسواق العمل[1].

بعد سقوط النظام الليبي ظهرت الخسائر الإقتصادية الكبيرة التي خلفتها الحرب في ليبيا، سواء على مستوى الإقتصاد الليبي، أوعلى مستوى الإقتصاد العالمي خاصة الأوربي والأمريكي، إضافة إلى خسائر دول الجوار وفي مقدمتها مصر وتونس و الجزائر، وقد بلغ حجم الخسائر الإجمالية للشركات الأجنبية والأوروبية بوجه خاص نتيجة العمليات العسكرية ضد ليبيا نحو 50 مليار دولار، كما سجلت الواردات الليبية خلال الأشهر الأولى من 2011 إنخفاضا بنحو 35 %، وطوال 2010 كان نسق الواردات الليبية في حدود 6.8 مليون دينار، أما بعد الأزمة فلم يتعدى مليون دينار، وسجلت الصادرات هبوطا بـ 26.5%رغم تزايد الطلب من الأسواق العالمية وإرتفاع الأسعار فيها، وبلغت نسبة التضخم 3.1 %[2].

وإنعكست الأزمة الليبية على إقتصادات الدول التي لها عمالة في ليبيا، مثل مصر الصين وباكستان والهند، وتأثرت تحويلات العمالة لهذه الدول بشكل واضح، حيث كان أكثر من 140 ألف صيني يعملون في ليبيا، ونحو 30 ألف فلبيني، ونحو 80 ألف عامل بنجلادشي، ونحو 18 ألف باكستاني، ونحو 20 ألف هندي، ونحو 20 ألف تركي، تم إجلاء معظمهم من ليبيا بسبب الأحداث والتدخل الدولي.

وفي ظل شبه غياب للدولة تدهورت الحياة الاقتصادية في ليبيا سواء فيما يتعلق بنشاط التجارة او الصناعة، مما ساهم في إرتفاع معدلات التضخم والبطالة، وأصبح المجتمع الليبي يعيش حالة من تجاوز القوانين المنظمة للحياة.

---

[1] رالف شامي وآخرون، ليبيا بعد الثورة:التحديات والفرص، صندوق النقد الدولي، 2012، واشنطن، ص20.

[2] محمد خوجة، حجم الخسائر الاقتصادية بسبب الأزمة في ليبيا، مأخوذ من:
http ://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=494584&eid=1245.

لقد تدهور الإقتصاد الليبي بعد سنة2011 لعدة أسباب منها الدمار الذي لحق بالبنى التحتية والمنشآت المدنية والعسكرية والانتاجية، وتوقف مشاريع التنمية، والنهب المنظم للثورة النفطية، وعدم انعكاس عائدات النفط الليبي ما بعد سقوط النظام على تحسين المستوى المعيشي، وإهدار المال العام عن طريق تجاوزات مالية خطيرة وسياسات نقدية غير مسؤولة، منها قيام عصابات المافيا الدولية بمحاولة الوصول إلى الأموال الليبية المجمدة تحت ذريعة تتبع الأموال المهربة والمسروقة من أتباع النظام السابق وإختفاء الكثير من المبالغ المالية الضخمة من المصارف وشركات التأمين[1]، ورغم توالي دفعات من الأموال المجمدة في الخارج، فُقد الكثير منها بمجرد وصولها إلى ليبيا، إضافة إلى إضطراب خطوط التصدير والاستيراد، وإجبار التجار والموردين على دفع رسوم اضافية، وإستحواذ الميليشيات على بضائعهم بالموانئ الليبية، وسوء إدارة الإستثمار الليبي في الخارج، خاصة في أوربا والولايات المتحدة [2].

كما أسفرت الإضطرابات الإقتصادية في ليبيا أيضا عن تداعيات ملموسة على المستويين العالمي والإقليمي، فقبل نشوب الحرب، كانت حصة ليبيا تشكل 02 % من إنتاج النفط الخام في العالم، وأدت خسائر صادراتها الى حدوث نقص مؤقت في السوق الدولية، كما كانت ليبيا تستضيف حوالي 1.5 مليون من العمال المهاجرين، وأدى تزايد خروجهم منها بسبب الحرب، إلى تراجع مستوى الناتج المحلي[3]، ورغم الثروة النفطية الكبيرة في ليبيا، وماتوفره من فوائد في إعادة الإعمار، فإنها تطرح مخاطر على المدى الطويل، خاصة المتعلقة ببناء مؤسسات سياسية ديمقراطية دائمة تحمي هذه الثروة[4].

وكانت ليبيا تتمتع بمصالح إقتصادية كبيرة في منطقة الساحل والصحراء، وهناك اليوم مخاوف على إستثماراتها في إفريقيا، فبعد سقوط النظام القذافي حاولت بعض البلدان الإفريقية الإستيلاء على الإستثمارات الموجودة فيها، مثل دولة توغو الساعية إلى تأميم الشركة الليبية التي إشترت غالبية شركات الفوسفات فيها[5].

---

[1] صالح إبراهيم، "حل الأزمة الليبية خطوة أساسية لمجابهة الارهاب"، جريدة العرب،العدد 9795، لندن،215.01.12، ص6.

[2] المرجع نفسه، ص6.

[3] رالف شامي وآخرون، المرجع السابق، ص21.

[4] كريستوفر شيفر، جيفري مارتيني، المرجع السابق، ص52.

[5] محمد الجارح، دراسة حول الوضع الأمني في ليبيا في إطار مشروع حوار الأمن الإقليمي لمنطقة الساحل والصحراء، مؤسسة فريدريش إيبرت، برلين ، ألمانيا، 2016، ص10.

رابعا:الأوضاع الإنسانية والإجتماعية

وضع سقوط نظام القذافي ليبيا في درجة كبيرة من التعقيد، بسبب التحديات التي إعترضت ولازالت تعترض طريق الإستقرار الأمني والسياسي والإجتماعي، ومادفعته من أثمان بشرية ومادية للوصول إلى مرحلة إعادة بناء الدولة من جديد، فخسرت البلاد الآلاف من القتلى والجرحى، وإنهيار شبه كلي للمؤسسات، وشعر الكثير من الليبيين بالإحباط، لأن النتائج لم تكن في مستوى الثمن والتضحيات، ومن أبرز مظاهر هذا الإحباط الهجمات التي قام بها بعض أفراد الميليشيات على مراكز السلطة[1].

لقد أدى التدخل العسكري الغربي في ليبيا عن طريق الحلف الأطلسي إلى خسائر بشرية هائلة سواء في صفوف العسكريين أو المدنيين، إلى جانب الدمار الواسع الذي لحق بالمدن الليبية، وعلى الرغم من إستعمال الحلف الأطلسي ذخائر دقيقة التوجيه سقط الكثير من القتلى في صفوف المدنيين، وتأثرت البنى التحتية في البلاد، وعرفت ليبيا في فترة مابعد سقوط النظام الكثير من عمليات الخطف والقتل العشوائي للكثير من المدنيين من طرف قوات المعارضة، خاصة من أنصار وأعوان القذافي[2].

تسبب الصراع المسلح في ليبيا بموجات كبيرة من النزوح الداخلي، وإخلاء مدن وقرى من السكان وفي أواخر سبتمبر 2011 بلغ عدد النازحين مايقارب 150.000 ألف نازح داخل ليبيا، وحدثت عمليات النزوح بشكل أساسي في المناطق الحضرية، وفي أواخر أكتوبر2011 أدت العمليات العسكرية في مدينتي سرت وبني وليد آخر معاقل النظام الليبي إلى حالات جديدة من النزوح، وكانت اللجنة التي شكلها مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في جوان 2011 خلصت إلى أن جنودا من قوات الحكومة والمعارضة إرتكبوا أعمالا ترقى لجرائم حرب، وقد تعرض النازحون من القبائل الموالية للنظام الليبي بعد سقوطه، مثل تاورغاء والقواليش والمشالشية للمضايقات والترهيب والتمييز، وغيرها من إنتهاكات حقوق الإنسان، حيث أفادت بعض المنظمات بإعتقال مئات النازحين من تاورغاء من طرف المعارضة.[3]

---

[1] أحمد الفقيه، المرجع السابق، ص21.

[2] منظمة العفوالدولية، ليبيا: الضحايا المنسيون لضربات حلف الناتو، لندن،2012، ص9 .

[3] مركز رصد النزوح الداخلي(IDMC)، ليبيا:عودة العديد من النازحين داخليا مع إستمرار المخاوف بالنسبة إلى بعض المجموعات،أوسلو، النرويج ، 07 نوفمبر2011، ص5.

المبحث الثالث: المرحلة الانتقالية في ليبيا والدور الغربي فيها

أولا: مسار العملية الإنتقالية وأبرز الأحداث فيها

أ: مسار العملية الإنتقالية

مرحلة حكم المجلس الوطني الانتقالي: تشكل المجلس الوطني الانتقالي في 27 فيفري2011، وعبر في تشكيله الأوَّلي عن الشرق، ثم إمتد في تمثيله إلى الوسط والغرب، وفي هذا السياق، أصدر المجلس إعلانًا تأسيسيًّا إنطوى على رؤية سياسية مبدئية للنظام والدولة في ليبيا، مضمونها تأسيس دولة مدنية ديمقراطية، تقوم على دستور يفصل بين السلطات، وإجراء إنتخابات ديمقراطية، وإطلاق الحريات العامة وحق تكوين الأحزاب، ومع غياب شرعية منتخبة للمجلس، وإفتقاده إحتكار القوة لتنفيذ سياساته بدا ضعيفا تجاه الضغوطات التي تمارسهاعليه القوى السياسية والميليشاوية والمناطقية الصاعدة بعد سقوط النظام[1].

مرحلة المؤتمر الوطني العام: إنتقلت ليبيا مع إنتخاب المؤتمر الوطني العام في أول انتخابات تشريعية في البلاد منذ 42 عامًا في جويلية 2012 إلى مرحلة جديدة من الصراعات السياسية، فبعدما خسر الإسلاميون تلك الانتخابات بحلول حزب العدالة والبناء الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في المرتبة الثانية بعد تحالف القوى الوطنية ذات التوجهات الليبرالية القومية، تحولت الساحة السياسية إلى إستقطاب مدني ديني مدعوم بعوامل مناطقية وقبلية، وظهر في هذه الفترة الصراع بين قوات خليفة حفتر وتحالف القوى الإسلامية، وكانت حكومة تصريف الأعمال برئاسة عبدالله الثني، وقد أعلن المؤتمر العام إجراء إنتخابات برلمانية في جوان 2014[2].

مرحلة مجلس النواب الليبي:أظهرت نتائج إنتخابات مجلس النواب في 25 جوان 2014 ضعف الإسلاميين، وخاصةً حزب العدالة والبناء، وإستطاعت التيارات المدنية والقومية الهيمنة على مجلس النواب الذي إنتقل من العاصمة طرابلس إلى طبرق في الشرق، وقرر في 13 أوت الاستعانة بالمجتمع الدولي بعد رفض الأطراف المتنازعة الاستجابة لوقف إطلاق النار، لكنّ هذه الدعوة لم تلق قبولا دوليا [3].

---

[1] منصور لخضاري، المرجع السابق، ص7.

[2] المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، المرجع السابق، ص64 .

[3] المرجع نفسه، ص65.

ب: أبرز الأحداث خلال المرحلة الإنتقالية

ساهمت العملية السياسية خلال بداية المرحلة الإنتقالية في ليبيا بعد سنة2011 إلى ظهور أزمة وفراغ سياسي، وإندلاع الصراعات المسلحة بين العديد من المجموعات المسلحة بسبب الفراغ الأمني وأدت نتائج إنتخابات مجلس النواب سنة2012 إلى مزيد من التشرذم والإنقسام، بسبب عدم حصول أي كيان سياسي على أغلبية توفر له الغطاء القانوني، وفي 12 أفريل2013 تم إقتراح مبادرة تتضمن العودة لدستور 1951، وتعديلاته سنة1963، وإرتبطت مبادرة تحالف ملتقى القبائل بضرورة إعادة هيكلة السلطة ووقف عمل الأحزاب، وصلت للمطالبة بحل المؤتمر الوطني العام وإعتباره منعدما بعد2014.02.07[1].

وخلال عام 2014 أدّت مجموعة من التطوارت الأمنية والسياسية الكبيرة إلى تشكيل إئتلافيْن رئيسييْن ومتنافسين من المجموعات المسلحة، ففي 01 ماي 2014 أطلق اللواء المتقاعد خليفة حفتر ماسمي "عملية الكرامة" في شرق ليبيا وكان هدفها المعلن مكافحة الإرهاب، وتتألف عملية الكرامة من جنود سابقين ومقاتلين متطوعين، وفي الوقت الذي قامت فيه عملية الكرامة بشن هجوم عسكري جديد في بنغازي في أكتوبر 2014 ، قام السكان المحليون بتشكيل جماعات شبابية داعمة لها.

قامت عدة مجموعات مسلحة بتشكيل إئتلاف لمعارضة عملية الكرامة تحت مسمى "مجلس شورى ثوار بنغازي" الذي يتألف من المجموعات المسلحة التابعة لقوات "درع ليبيا" و"أنصار الشريعة"، علاوة على غيرها من المجموعات المسلحة الفاعلة في بنغازي منذ أزمة 2011، بما فيها "شهداء 17 فبراير" و"كتيبة راف الله السحاتي"، وفي غرب ليبيا قامت مجموعات مسلحة من مصراته وطرابلس والزواية وزوارة وغيرها من المدن بتشكيل "عملية فجر ليبيا" في جويلية 2014، وساندتها مجموعات مسلحة من مدن جبل نفوسة، ومن ضمنها غريان وككلة، وتم إطلاق عملية فجر ليبيا بهدف معلن يتمثل في طرد مجموعات الزنتان المسلحة من العاصمة، بما في ذلك المطار، وقامت مجموعات مسلحة من الزنتان وورشفانه بعد ذلك بتشكيل إئتلاف ضد فجر ليبيا وإنحازت إلى "عملية الكرامة"[2].

---

[1] عمر خيري، السياقات الدستورية للأزمة السياسية في ليبيا، مركزالجزيرة للدراسات، الدوحة 16سبتمبر2014، ص5.

[2] بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الأنسان، تقرير حول أوضاع حقوق الإنسان في ليبيا، 16نوفمبر 2015، ليبيا، ص6.

وفي درنة شرق ليبيا بايع مجلس شورى الشباب المسلم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام في أكتوبر2014، تحت إسم "ولاية برقة"، وأدى ذلك إلى إنقسام المجموعات المسلحة، خاصة في كتيبة "شهداء أبو سليم"، حيث قادت إئتلافا بإسم "مجلس شورى مجاهدي درنة"، وأخرجت المجموعات التي بايعت التنظيم من وسط درنة في جوان 2015، فقام المقاتلون الذين بايعو التنظيم بالسيطرة على سرت والمنطقة الساحلية شرق المدينة البالغ طولها200كم، وتم إعلان "ولاية طرابلس" في جوان2015 وأطلقوا على أنفسهم "جنود الخلافة"[1].

أما على صعيد العملية السياسية، أدىَ إستمرار الإنقسام السياسي، ووجود ثلاث حكومات وبرلمانين على أرض الواقع إلى تفاقم الأزمة الليبية وإنزلاق البلاد نحو حربٍ أهلية لا بوادر لحسمها وتزايد الوضع تعقيدا مع ظهور تنظيم الدولة، وتمدده في عدة مناطق في ليبيا، وتهديده لدول الجوار إضافة إلى تزايد تدفق اللاجئين نحو أوربا، قدرت بنصف مليون مهاجر على طول السواحل الليبية، ينتظرون فرصة الإبحار، كما أن أهمية موقع ليبيا ومواردها الطاقوية جعلت فشلها لا يقتصر على الداخل، وإنما على جميع الدول التي لها علاقات نفطية معها، وأصبحت الجهود الدولية ضرورة ملحة لحل الأزمة الليبية [2].

في 17 ديسمبر2015 أفلحت جهود الأمم المتحدة من خلال مبعوثها "مارتن كوبلر"، بعد مفاوضات طويلة بين أطراف النزاع الليبي في توقيع "إتفاق الصخيرات" بالمغرب، والذي نص على توحيد السلطة التنفيذية في حكومة وفاق الوطني، والتشريعية في برلمان واحد هو مجلس النواب، وتوحيد الجيش وإنشاء مجلس أعلى للدولة يتشكل من أعضاء المؤتمر العام في طرابلس[3]، وتشكلت الحكومة بقيادة فائز السراج، وحظيت بإعتراف دولي رغم عدم حصولها على ثقة البرلمان، ورفضها من قبل شخصيات من المؤتمر العام، الذي أعلن في 20 فيفري2016 عدم إلتزامه بإتفاق الصخيرات، وأرسل إلى البعثة الأممية ثلاث شروط، تتعلق بتحقيق التوازن في الجسم التشريعي، وتقليص أعضاء مجلس الرئاسة، وإشراك الثوار ورئاسة الأركان المنبثقة عن المؤتمر في الترتيبات الأمنية التي تقوم بها حكومة التوافق في طرابلس[4].

---

[1] بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، المرجع السابق، ص6.

[2] وحدة الدراسات التركية، تحولات السياسة التركية:الدوافع والإنعكاسات، مركز الإمارات للسياسات،04جويلية 2016، ص5.

[3] المرجع نفسه، ص5.

[4] علاء فاروق، ليبيا بعد الصخيرات وأبعاد الدور المصري، المعهد المصري للدراسات والسياسة الإستراتيجية، القاهرة،11،02، 2016، ص 4.

إشتمل الواقع السياسي المتأزم في ليبيا على ثلاث حكومات، إثنتان في طرابلس، هما حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا، بقيادة فايز السراج، ولا تتمتع بقوة كبيرة خارج أجزاء من طرابلس، والمدعومة من الفصائل الرئيسية في مدينة مصراتة، وحكومة الإنقاذ الوطني بقيادة خليفة الغويل في طرابلس يدعمها المؤتمر الوطني العام وإئتلاف من الجماعات المسلحة من مدينتي طرابلس مصراتة، وحكومة ثالثة في الشرق بمدينة البيضاء برئاسة عبدالله الثني يدعمها مجلس النواب في طبرق، والجنرال خليفة حفتر[1].

وكانت قوات ما يسمى عملية الكرامة بقيادة خليفة حفتر قد سيطرت بداية 2016على الهلال النفطي في ليبيا، بعد أن خرجت قوات حرس المنشئات النفطية منها، وبدت العملية كأنها تسليم وإستلام لهذه المنطقة التي تمثل الثروة النفطية لليبيا، والسيطرة عليها لم تكن بعيدة عن التفاهم[2]، وقد تمكنت قوات سرايا الدفاع عن بنغازي من طرد قوات حفتر من مينائي السدرة ورأس لانوف في بداية مارس 2017 وقامت قوات حفتر بضربات جوية نفذت على مواقع في الهلال النفطي لمنع تقدم قوات السرايا وإتهمت الحكومة المؤقتة التي يترأسهاعبدالله الثني، والمنبثقة عن برلمان طبرق، وزارة الدفاع بحكومة الوفاق الوطني ورئيس دار الإفتاء التابعة للمؤتمر الوطني العام المنعقد بطرابلس "الصادق الغرياني" بمساندة قوات سرايا الدفاع عن بنغازي، أما مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا "مارتن كوبلر" فدعى إلى تجنب التصعيد، وقد إستعادت قوات حفتر في 10مارس 2017 المناطق التي خسرتها في الهلال النفطي بعد عملية واسعة ضد قوات سرايا الدفاع عن بنغازي شملت إنزالا بحريا وضربات جوية[3].

في18مارس2017 عقد في العاصمة المصرية إجتماع رباعي ضم جامعة الدول العربية والإتحاد الأوربي والإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، وناقش التحديات الخطيرة في ليبيا، وإتفقت الأطراف الأربع في بيانها الختامي على ضرورة التنسيق فيما بينها لإعطاء دفعة للعملية السياسية في ليبيا، وأدانوا أعمال العنف في طرابلس والهلال النفطي، وطالبوا بضرورة الحفاظ على البنية الإقتصادية والنفطية للدولة الليبية، وتمكين حكومة الوفاق الوطني الليبية من بسط سيطرتها على طرابلس كشرط لأي حل سياسي[4].

---

(1) محمد الجارح، المرجع السابق، ص10.

(2) محمد أبوالفضل، "التدخل الثاني في ليبيا"، جريدة العرب،العدد10399،لندن،2016.09.19،ص9.

(3) الجمعي قاسمي، "الجيش الليبي يستعيد السيطرة على الموانئ النفطية شرق البلاد"، جريدة العرب، العدد،10572،2017.03.15،لندن، ص4.

(4) تقارير وتحليلات، "ليبيا:إجتماع رباعي في القاهرة يدعوإلى الحل السياسي"،جريدة أخبار الساعة،العدد6291 ،2017.03.20،أبوظبي، ص5.

ثانيا: دور الدول الغربية في المرحلة الإنتقالية

مع إستمرار الأزمة الليبية خلال المرحلة الإنتقالية، وإنقسام أطراف الصراع الليبي، وتعدد أطرافه وتباعد وجهات النظر لدى الفرقاء السياسيين، مالت الولايات المتحدة والإتحاد الأوربي إلى عدم التورط عسكريا في الأزمة الليبية بطابعها الميليشياوي المسلح، بإعتبار ذلك يكلف ثمنا لا ترغب الدول الغربية في دفعه، خاصة على المدى القريب، إضافة إلى أن تغيير موازين القتال في ليبيا يستدعي دخول قوات برية في مواجهة عدو غير واضح المعالم، وميليشيات تنشط في مناطق متعددة، تمتلك السلاح ومتمرسة في حرب العصابات، إضافة إلى رفض القوى الإقليمية الرئيسية في ليبيا خاصة الجزائر للتدخل الخارجي[1].

إن الدول الغربية التي شاركت في إسقاط نظام القذافي سنة2011، هي التي تساهم اليوم في تأجيج الصراع بين الفرقاء الليبيين، ومكونات الشعب الليبي، وزيادة حدة الصراعات القبلية والمناطقية، وتحويل الساحة الليبية إلى ساحة حرب بالوكالة بين أطراف إقليمية ودولية وليبية داخلية، وتنأى هذه الدول بنفسها عن الدخول في المستنقع الليبي، كما أن مصالح الغرب المرتبطة بالإستبداد لا تحبذ أي عملية ديمقراطية تفضي إلى حكم مؤسساتي قد يشكل خطرا على أطماعها، ونتيجة هذه الأوضاع في ليبيا وجدت جماعات العنف والتنظيمات المتشددة الظروف المناسبة لوجودها في ليبيا[2].

يبقى التدخل الغربي العسكري مجددا في ليبيا أمرا مطروحا ورهنا بالظروف الداخلية والخارجية المحيطة بها، فقد تطرأ دوافع تدفع دول الغرب والجوار الليبي إلى المشاركة في تدخل عسكري، لأن الغرب مصالحه في ليبيا تتصب حول النفط الذي لا يضمن حتى الآن إمكانية وصوله إليه، في ظل ظروف متوترة تعيشها ليبيا، وهو ما سيضر بمصالحه خاصة مع توتر علاقاته مع روسيا بعد الأزمة الأوكرانية وفرضه لعقوبات إقتصادية عليها، وهو الأمر الذي حجّم التعاون الغربي الروسي[3].

---

(1) المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، المرجع السابق، ص76.

(2) محمد عبد الحفيظ الشيخ، ليبيا بين الصراع السياسي والصراع العسكري"، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 73، عمّان،الأردن، 2015 ، ص 35.

(3) أوشراف يسرى، تداعيات الأزمة الليبية في الجزائر، **مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية،** إشراف:عمر فرحاتي، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة الدراسية: 2015،2016، ص241.

ثالثا: مواقف دول الجوار من الأزمة الليبية والتدخل الغربي

إختلفت مواقف دول الجوار من الأزمة الليبية منذ بدايتها بين داعم لأحد الطرفين المتنازعين وبين متحفظ، وأجمعت في الأخير على الإعتراف بالمجلس الإنتقالي الممثل الشرعي للسلطة الليبية عقب سقوط القذافي، لتبدأ مواقف دول الجوار من جديد في الإختلاف حول الأزمة الليبية بعد ظهور عدة لاعبين على الساحة السياسية داخل ليبيا، وتباين وجهات النظر الدولية في كيفية حل الأزمة.

أ:الجزائر

مع بداية الأزمة الليبية سنة 2011 دعت الجزائر إلى وقف فوري لكل الأعمال العدائية وإطلاق حوار جامع بين الأطراف الليبية من أجل الإتفاق حول أطر تسوية الأزمة، وأيدت مبادرة الإتحاد الإفريقي في أديس أبابا في 25 مارس 2011 لحل الأزمة، وجاء تأييد الجزائر لهذه المبادرة وسط إتهامات لها بإرسال مرتزقة إلى ليبيا لدعم نظام القذافي، وقد نفت وزارة الخارجية ذلك مؤكدة أن من يروجون لهذه الأنباء الكاذبة يسعون للدفع بالجزائر للوقوف مع طرف ضد آخر في أزمة حرب الأشقاء الليبيين[1].

عارضت الجزائر في 19 مارس 2011 قرار مجلس جامعة الدول العربية القاضي بإقتراح فرض حظر جوي على ليبيا، ورفضت تدخل قوات الناتو وقصفها للمنشآت المدنية والعسكرية في ليبيا، كما رفضت الدخول في أي إتصالات مع الثوار أو المجلس الوطني الإنتقالي، ورغم ثقل الجزائر السياسي كدولة محورية في المنطقة، لم تقدم أي مبادرة سياسية في اتجاه المساهمة في حل الأزمة [2].

بعد سقوط النظام إحتفظت الجزائر بموقفها الثابت القائم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول رغم كون الأزمة الليبية ذات إنعكاسات إقليمية، ولم تتعامل بصلة وثيقة مع ما أفرزته الساحة السياسية في ليبيا من معطيات جديدة بعد سقوط النظام رغم أن موقفها يعتبر الأهم في المنطقة[3].

---

[1] أوشراف يسرى، المرجع السابق ، ص159.

[2] المرجع نفسه،ص232.

[3] محمد حشمي، أثر الأزمة الليبية على الأمن في منطقة الساحل، نحو نزع طابع التهديد الأمني عن انهيار الدولة في ليبيا، ورقة قدمت في اليوم الدراسي حول: دور الجزائر كلاعب أساسي في منطقة المتوسط في منطقة الساحل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 26 فيفري 2014 ، ص 10.

يتفق أغلب المراقبين أن من أبرز أسباب عدم تعاطي الجزائر مع البرلمان وقوات حفتر بشكل إيجابي حرصها على موازنة السياسة المصرية تجاه ليبيا، فالجزائر تدرك أن القوة الحقيقية على الأرض والتي لها علاقة مباشرة بالأمن القومي الجزائري هو الطرف المتحكم في المنطقة الغربية، لهذا إستقبلت وفودًا من حكومة الإنقاذ في طرابلس خلال العام 2015 ، وكان تواصلها محدودا جدا مع الطرف الآخر، وظل موقفها داعما للحوار، ونجحت في تسويق فكرة طاولة التفاوض ونبذ السلاح[1].

مع تأزم الأوضاع في ليبيا إتخذت الدول المغاربية وعلى رأسها الجزائر سياسة وسطية إتجاه الأزمة تقضي بالتواصل مع المعسكرين المتنافسين (حكومة طبرق، وحكومة طرابلس) ورفض أي حلول عسكرية وتأييد المقاربة الدولية المدعومة أوروبيًّا وأمريكيًّا، التي ترى أن تسوية الأزمة الليبية تكمن في دفع جلسات الحوار الوطني الليبي التي ترعاها الأمم المتحدة للخروج بحكومة توافق وطني وقد إحتضنت الجزائر سنة 2015 جلسات الحوار الوطني الليبي ضمّت أعضاءا من مجلس نواب طبرق والمؤتمر الوطني العام كامتداد لجلسات أخرى بدأها المبعوث الدولي السابق "برناردينو ليون" منذ سبتمبر 2014 في غدامس على الحدود الليبية الجزائرية[2].

في 25 فيفري 2016 زار رئيس الحكومة الليبية "فائز السراج" الجزائر بدعوة رسمية لبحث دعم المسار السياسي في بلاده، والإطلاع على تفاصيل المشهد سياسيا وعسكريا، بإعتبار الجزائر داعما رئيسيا للحل السلمي والسياسي وتعرف خطورة الحرب الأهلية في ليبيا، والأخطر منها التدخل الغربي الذي ستكون قواته قريبة من حدودها، ورغم موقف الجزائر القاضي بعدم التدخل في الأزمة الليبية عند بدايتها سنة 2011 فقد فضّلت مؤخرا رعاية الحوار الليبي وإستقبلت على أراضيها عدة شخصيات ليبية عسكرية وسياسية وحتى دينية، أبرزها الدكتور "على الصلابي" عضو مجلس أمناء الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين[3]، ويعتبر الموقف الجزائري الأكثر أهمية مع دول الجوار اليبي، لأنها من الناحية الجيوسياسية هي الدولة الأكثر عرضة للتهديد والأكثر قدرة على العمل من حيث القدرات العسكرية والإقتصادية[4].

---

[1] السنوسي بسيكري، الأزمة الليبية ودول الجوار: مواقف وحسابات، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2017، ص3.

[2] المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، المرجع السابق، ص 75.

[3] المرجع نفسه، ص4.

[4] محمد حشمي، المرجع السابق، ص10.

في بداية سنة 2017 شارك أعضاء من المجلس الأعلى للدولة في ليبيا بصفتهم أعضاء فريق الحوار في جلسات الحوار السياسي التي إنعقدت بمطار غدامس، ثم واصلوا مشاركتهم في اجتماع الحمامات التونسية، كما زار وفد من المجلس الأعلى القاهرة والجزائر بهدف البحث مع المسؤولين في البلدين سبل الخروج من الأزمة، وجرت مباحثات الجزائر التي جمعت رئيس المجلس الأعلى عبد الرحمن السويحلي مع وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الأفريقي عبد القادر مساهل على تسوية الأزمة وتطورات الأوضاع، حيث دعت الجزائر من خلالها إلى حوار شامل لكل الليبين[1].

وخلال إجتماعها الحادي عشر الذي عقد في الجزائر في 8 ماي 2017 حول الأزمة الليبية، جددت دول الجوار تأكيدها على إحترام الإتفاق السياسي ورفض التدخل الخارجي والخيار العسكري، وإتفقت هذه الدول على عقد اجتماعها المقبل في طرابلس لدراسة تطبيق الاتفاق السياسي في ليبيا، ونفى وزير الشؤون المغاربية في الإتحاد الإفريقي الجزائري عبدالقادر مساهل، أن يكون إجتماع دول جوار ليبيا تدخلا في شؤون الليبيين، مفضلا إعتباره دعما لتجاوز الأزمة، وصرح بأن الجزائر تنتظر من هذا الإجتماع تجديد الثقة مرة أخرى في الأمم المتحدة، وفي دور كوبلر، وأكد على أنه لا بديل عن الإتفاق السياسي لحل الأزمة الليبية، وأن إتفاق الصخيرات قد يحتاج إلى بعض التعديلات لكنه يبقى الركيزة الأساسية للحل[2].

لقد سعت الجزائر إلى المساهمة في جلسات الحوار الليبي التي ترعاها الأمم المتحدة للوصول إلى توافق بين الفرقاء الليبيين وحل الأزمة بالسبل السياسية السلمية، والسعي إلى إيجاد البديل الشرعي السياسي الممثل للشعب الليبي قصد تنسيق كافة الجهود بين الجزائر وليبيا لحلحلة كل المسائل الأمنية وضبط حركة المرور ووضع أرضية إتفاق تقضي بالتعاون المشترك والتواصل بين البلدين[3].

---

[1] المنظمة الليبية للسياسات والدراسات، الحالة السياسية الداخلية في ليبيا، التقرير الشهري، طرابلس، ليبيا، فيفري 2017، ص6.

[2] (ـــــ) القدس العربي، "دول الجوار ترفض أي تدخل خارجي أو خيار عسكري لحل الأزمة والاجتماع المقبل يعقد في طرابلس"، لندن ، العدد 8819، 09 ماي 2017، ص9

[3] أوشراف يسرى، المرجع السابق، ص238.

ب:موقف مصر

عند بداية الإحتجاجات في ليبيا سنة 2011، وقفت الدولة المصرية أمام معضلة تتمثل في عدم إمكانية التضحية بمصالحها مع نظام القذافي مقابل دعم الثورة بشكل مطلق وصريح، لا سيما مع وجود آلاف العمالة المصرية بمناطق غير محررة من قبل المعارضة، فضلا عن قلق الإدارة المصرية في ذلك الوقت من تأثير التدخل الخارجي في ليبيا على الأمن القومي المصري على إعتبار أن ليبيا تمثل جغرافياً أحد أركان العمق الاستراتيجي لمصر[1].

إتجه النظام المصري بعد الإنقلاب العسكري في 30 جوان 2013 إلى دعم معسكر مجلس نواب طبرق وحكومته في شرق ليبيا، الذي يصطف بدوره مع حلفاء من القوى السياسية والقبلية والعسكرية في عملية الكرامة التي أطلقت في ماي 2014، وكان الهدف من ذلك إيجاد توازن سياسي وعسكري في شرق ليبيا على الحدود مع مصر، في مواجهة المعسكر الذي يضم قوى الإسلام السياسي وحلفاءها من القبائل والميليشيات، والمؤتمر الوطني العام الذي تم إحياؤه في مواجهة مجلس نواب طبرق[2].

أما الموقف المصري من عملية التدخل العسكري في الأزمة الليبية، فكان في البداية متناقضا مع موقف الجزائر وتونس، ويؤيد التدخل العسكري، ويبدي الإستعداد للمشاركة فيه، وقدم النظام المصري لقوات حفتر ذخائر ومعلومات مخابراتية ومساندة جوية خلال قيامها بضربات جوية لمدينة درنة والتى أدت لمقتل مدنيين من بينهم أطفال وهو ما أسس لاحتقان شعبي ضد العمالة المصرية هناك وبدأت مطاردتهم في الشوارع[3].

مع بدء ماسمي "عملية الكرامة" في ماي سنة2014 بقيادة اللواء خليفة حفتر، راهن النظام المصري على عملية الحسم العسكري في ليبيا، لكن هذه العملية لم تكن في مستوى طموحات مصر والداعمين الإقليميين، وبعد أن راهنت مصر طويلا على الحسم العسكري من قبل قوات حفتر للنزاع في ليبيا، غيرت من سياستها للسعي وراء تعديل إتفاق الصخيرات، إنطلاقًا من أنه فور الإتفاق على التعديلات وتنفيذ

---

[1] بهاء الدين محمد، العلاقات المصرية الليبية في ظل الربيع العربي: لماذا لم تتعانق الثورتان؟،مأخوذ من الموقع: bahaa.politics@gmail.com، ص3. تاريخ التصفح: 2017/03/09،التوقيت:20:35.

[2] المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية،المرجع السابق،ص 75.

[3] علاء فاروق،المرجع السابق، ص9.

الاتفاق رسميا، سيُلغى قرار الأمم المتحدة بحظر تسليح الأطراف المتصارعة في ليبيا وهو قرار عطل كثيرًا تقدم قوات خليفة حفتر، بالرغم من إتهام تقارير عدة لمصر بخرقه، عبر إرسال أسلحة أو دعم عسكري لقوات مايسمى "عملية الكرامة" على مدى العامين الماضيين[1].

وفي ظل الدعم الدولي للمجلس الرئاسي وللإتفاق السياسي الذي إنبثق عنه، حاولت مصر أن تظهر بمظهر الداعم للوفاق من خلال حثِّ حليفها خليفة حفتر، على القبول بالوفاق والإندماج في العملية السياسية، بمعنى أن مصر لم ترفع يدها عن حفتر ولم تتخل عن البرلمان، لكنها تريد أن تحافظ على نفوذه من خلال إبعاده عن الصدام كونه معطلا للإتفاق السياسي، والدفع بحفتر لمنصب حيوي في حكومة الوحدة كوزير للدفاع أو كقائد عام للجيش الموحد الليبي[2].

ج: موقف تونس

تشترك تونس مع ليبيا بشريط حدودي ويهمها الاستقرار في ليبيا من منطلقات أمنية أولاً، كما أن الوضع الاقتصادي في ليبيا يؤثر في إقتصاد تونس، لأن ليبيا تعتبر بوابة البضائع التونسية التي تدخل بإنسيابية إلى البلاد، ومع ذلك فإن تونس لا تؤثر بفاعلية في مجريات الأحداث في ليبيا لعدة إعتبارات من بينها إنشغالها بالوضع الداخلي الذي ما زال يشهد بعض مظاهر عدم الاستقرار، وإستهداف الجماعات المتطرفة لأمن البلاد، والوضع الإقتصادي الصعب [3].

حاولت تونس منذ بداية الأزمة الليبية سنة 2011 أن تقف موقف الحياد، وتعرضت لضغوط عالية بسبب محاولات طرفي النزاع في ليبيا السيطرة على المعابر الحدودية معها، وقد أُستعملت أحيانا الأراضي التونسية في هذا الصراع رغم التنديد التونسي والتهديد باللجوء إلى الأمم المتحدة، وتعرضت لضغوط قوات التحالف الغربي في إطار عمليات الناتو التي تبحث عن إمكانية لإيصال المساعدات العسكرية من أسلحة و ذخيرة إلى المعارضة الليبية المسلحة من جهة الغرب، ورغم الرفض التونسي الرسمي لهذه

---

[1] علاء فاروق، مصر ومشروع حفتر:التطورات والمسارات، المعهد المصري للدراسات، القاهرة ، 9 أفريل2017،ص4.

[2] السنوسي بسيكري، المرجع السابق، ص3.

[3] فريق الأزمات العربي، "الأزمة الليبية إلى أين"، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد الثالث عشر،عمّان، الأردن، مارس، 2017، ص14

الضغوطات، فقد إتهما النظام الليبي بغض النظر على مايحدث على حدودها[1].

وتقاسمت تونس مع بقية جيرانها المبدأين المتمثلين في ضرورة إيجاد حل سلمي للأزمة، وإحترام تطلعات الشعب الليبي ووحدته الترابية، وأصبحت مجبرة بحكم الجوار على أعباء تفوق طاقتها الاستعابية خاصة مع وصول أعداد من المقيمين في ليبيا إلى أراضيها، إضافة إلى مخاطر تهريب الأسلحة[2] .

بعد سقوط النظام الليبي تواصلت تونس مع أطراف الأزمة الليبية بغض النظر عن إنتماءاتهم ومواقعهم من الصراع بين معسكري الشرق والغرب، وقد إستقبل الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي رئيس وزراء الحكومة الموازية في طرابلس خليفة الغويل في 17 أفريل 2015 ، وبرر السبسي ذلك في تصريح لاحق عقب اللقاء بأن بلاده تعتمد سياسة واقعية إزاء النزاع الليبي، وأنها تتعامل مع الطرف الفاعل على الأرض، بغض النظر عن شرعيته، وهو ما أثار غضب حكومة طبرق في شرق ليبيا[3].

عند تشكيل حكومة الوفاق الليبية بقيادة فائز السراج في طرابلس بداية سنة 2016 حذت تونس حذو الجزائر في التقارب معها باعتبار أنها المسيطر على المنفذ الحدودي مع ليبيا والمتحكم في المنطقة الغربية التي تمثِل شريانا حيويا للإقتصاد التونسي، وباعتبارها الطرف الأقدر على التنسيق مع الحكومة التونسية فيما يتعلق بملف الإرهاب الذي يمثل أولوية بالنسبة للتونسيين[4].

---

[1] أحمد إدريس، المرجع السابق، ص2

[2] عبد النور بن عنتر، "الأزمة الليبية: غياب جماعي وخلافات ثنائية، في الأزمة الليبية و تداعياتها على منطقة المغرب العربي"، مجموعة الخبراء المغاربين، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد 6 ،سبتمبر 2011، ص7.

[3] المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية،المرجع السابق، ص75

[4] السنوسي بسيكري، المرجع السابق، ص3.

رابعا:أثر التدخل الغربي وسيناريوهات الأزمة الليبية

تركزت غالبية تحركات القوى الكبرى، خاصة مع تكريس ظاهرة توزع السيادة في ليبيا، في ثلاثة مسارات:الأول هو دعم جهود الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار، وبدء حوار سياسي داخلي لحل الأزمة مع تلويح القوى الخمس الكبرى بعقوبات ضد المغذين للعنف، والثاني حث القوى الإقليمية على عدم التدخل لدعم أطراف الأزمة عسكريًّا، وتأكيد شرعية المؤسسات المنتخبة، بتوقيع بيان في نيويورك في 23 سبتمبر 2014 شاركت فيه تركيا وقطر ومصر والسعودية والإمارات، إضافة إلى دول غربية مثل فرنسا والولايات المتحدة وإيطاليا، وحضر التوقيع ممثلون عن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، والثالث هو محاولة إيجاد مساحة للتفرقة السياسية بين معسكر الإسلاميين المعتدلين والمتطرفين[1].

وتعتبر إيطاليا ليبيا بحكم تاريخها الإستعماري والقرب الجغرافي والمصالح الإقتصادية، منطقة ذات أهمية خاصة في مجالها الحيوي، ويظهر موقفها داعما للإستقرار في ليبيا، وضد ماتمثله قوات حفتر من فوضى تهدد أمن البلاد، وتتوافق مع الموقف الأمريكي الذي عبر عنه مبعوثها "جونثان واينز" في كلمة له أمام الكنغرس الأمريكي لخصه في ثلاثة أهداف هي الحفاظ على وحدة ليبيا وإستقرارها ومحاربة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، أما الموقف الأمريكي في عهد الرئيس "دونالد ترامب" حول الأزمة الليبية فمازال غير واضح المعالم، في حين يتطابق الموقف الفرنسي مع الموقف المصري والإماراتي، وأصبحت روسيا مؤخرا تلعب دورا أقرب لهذا الموقف[2].

تميزت التدخلات الغربية في الأزمة التي تعيشها ليبيا بجملة من الخصائص أهمها حسابات الداخل على السياسات الخارجية والاصطفافات الإقليمية للدول إتجاه الأزمة، وهو الأمر الذي أدى إلى تعميق الاستقطاب والصراع داخلها، إذ سعى كل طرف إلى الارتباط بقوة إقليمية لتحسين قدرته على القتال والتفاوض معا، مما جعل التدخلات الإقليمية لا تراعي طبيعة السياق المعقد للصراع في ليبيا[3].

---

[1] المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، المرجع السابق، ص77.

[2] فريق الأزمات العربي، المرجع السابق، ص ص16،17

[3] المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، المرجع السابق، ص77.

ومع عدم التوصل لحل شامل للأزمة الليبية تبقى هذه الأخيرة تحتمل عدة سيناريوهات نوجزها في:

1- سيناريو الحل السياسي: من خلال وقف الأعمال القتالية والوصول إلى إتفاق سياسي بين الأطراف الرئيسية المتصارعة على أساس إتفاق الصخيرات والقبول بحكومة الوفاق الوطني المنبثقة عنه، ويتطلب هذا السيناريو تحقق قدر كبير من مصالح الأطراف المتصارعة على المستوى الداخلي والحفاظ على المصالح الوطنية الليبية، وتوافقا بين القوى الإقليمية والدولية، وتوقف بعض الأطراف الدولية في إنحيازها لطرف ضد طرف، وإدراك الإنعكاسات الخطيرة المترتبة عن إستمرار الأزمة على الأمن الدولي[1].

2- سيناريو جمود الوضع القائم: من خلال إستمرار حالة الإقتتال والفوضى، وعدم قدرة أي طرف من الأطراف الليبية المتصارعة في حسم الصراع لصالحه، وعدم إعتراف الأطراف الرافضة لإتفاق الصخيرات وعدم القبول به وبحكومة الوفاق المنبثقة عنه، وإستمرار التدخلات الخارجية في دعم الأطراف المتصارعة، وبالتالي إستمرار الفوضى والإقتتال، والإنقسام السياسي والجغرافي والمجتمعي، وتدهور الإقتصاد والأوضاع المعيشية للمواطنين، وتعطيل مسار الإصلاح السياسي والديمقراطي[2].

3- سيناريو عسكرة الدولة وتدويل الأزمة الليبية: وذلك بسبب إنتشار السلاح وتعدد المجموعات المسلحة وتزايدها، وتدويل الأزمة من خلال تورط أطراف خارجية في الصراع الدائر فيها، و يعتبر هذا السيناريو من أسوء مآلات الأزمة الليبية وأكثرها خسارة، إذ سيؤدي إلى تهالك كافة مقومات الدولة الليبية وتآكل مقدراتها، وستتحول بعض الدول إلى داعم بالسلاح بدل الحلول السلمية[3].

4- سيناريو تقسيم الدولة الليبية: من خلال ترسيم الإنقسام السياسي، وإنهاء وحدة الدولة، وتقسيمها إلى كيانات منفصلة على أساس قبلي وسياسي وجغرافي، وسينتج عن هذا السيناريو ضرب وحدة الدولة وظهور كيانات هزيلة متصارعة، والفشل في تحقيق الأمن والإستقرار، وتغذية النزاعات القبلية والجغرافية وزيادة حجم التدخلات الخارجية السلبية ، وتبعية الكيانات المنفصلة للأطراف الإقليمية والدولية[4].

---

[1] فريق الأزمات العربي، المرجع السابق، ص17.

[2] المرجع نفسه، ص21.

[3] أوشراف يسرى، المرجع السابق، ص240.

[4] فريق الأزمات العربي، المرجع السابق، ص20.

تمحور هذا الفصل فى دراسة نتائج التدخل الغربي وأثره على الأوضاع في ليبيا، حيث تم التركيز في المبحث الأول على النتائج المباشرة وراء هذا التدخل والتي كان أهمها مقتل العقيد القذافي وسقوط النظام الليبي، أما المبحث الثاني فتم فيه الإشارة إلى الأوضاع العامة التي دخلت فيها البلاد بعد سقوط النظام السياسية والأمنية والإقتصادية والإنسانية والإجتماعية.

وتم التركيز في المبحث الثالث على المرحلة الإنتقالية في ليبيا والدور الغربي فيها من خلال الإشارة إلى مسار العملية السياسية الإنتقالية منذ تشكيل المجلس الوطني الإنتقالي إلى غاية تشكيل حكومة الوفاق الوطني، ودور الدول الغربية في المرحلة الإنتقالية، وتم التطرق إلى مواقف دول الجوار الليبي الجزائر ومصر وتونس من الأزمة الليبية والدور الغربي، وفي الأخير تم الإشارة إلى أثر التدخل الغربي وسيناريوهات الأزمة الليبية.

وعموما تم في هذا الفصل محاولة إعطاء صورة للأوضاع المتدهورة في ليبيا، بسبب عوامل داخلية كفشل العملية السياسية، واللجوء إلى الخيارات العسكرية ، وعوامل خارجية كالتدخلات السلبية لبعض القوى الإقليمية والدولية في ليبيا من خلال تدخلها المباشر في الأزمة ودعمها طرفا ضد آخر.

خاتمة

– سلطت الدراسة الضوء على فترة هامة من تاريخ العالم العربي المعاصر من خلال ماأصطلح عليه بثورات الربيع العربي، التي شهدتها بعض الدول العربية في السنوات الماضية، والتي تخللتها أحداث وإحتجاجات داخلية، وتدخلات دولية خارجية، وتطرقت الدراسة إلى الدور الغربي في الأزمة الليبية.

– ركزت الدراسة في البداية على إعطاء صورة عامة حول ليبيا من حيث الجغرافيا والتاريخ والسكان والنظام السياسي والموارد الطبيعية هذه الأخيرة التي خلقت صراعا خفيا بين الدول الصناعية الكبرى كالدول الأوربية والولايات المتحدة وروسيا والصين، وصل في النهاية إلى التدخل العسكري المباشر في ليبيا.

– تم التطرق إلى إنقلاب سبتمبر 1969 في ليبيا والمواقف الغربية منه، والتحولات التي عرفها نظام القذافي، وموقفه من الحركات المعارضة في ليبيا، وبعض القضايا التي جلبت له عداء الدول الغربية، وعلاقته مع الدول الغربية، وتم التركيز على الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا.

– تطرقت الدراسة إلى بداية الأزمة الليبية، ودوافع التدخل الغربي فيها، حيث أشارت إلى بداية الإحتجاجات سنة 2011، وأسبابها الداخلية والخارجية، ووصفت تعامل السلطات الليبية معها، وعوامل بداية العنف المسلح ، وتشكيل المعارضة الليبية للمجلس الوطني الإنتقالي المعارض، ومواقف الدول الغربية في ليبيا، وركزت الدراسة على دوافع التدخل الغربي سواءا التاريخية أوالسياسية أو الأمنية أو الإقتصادية أو الإنسانية، والأساليب التي إعتمدتها للتدخل كالدعاية الإعلامية والنشاط الدبلوماسي ودعم المعارضة والحظر الجوي، وصولا إلى التدخل العسكري المباشر.

– أشارت الدراسة إلى جملة من نتائج الدور الغربي في الأزمة الليبة، سواءا النتائج المباشرة كتدمير القدرات العسكرية للنظام الليبي وتزايد الإنشقاق في صفوفه، وتفوق المعارضة المسلحة، وصولا إلى مقتل العقيد القذافي وسقوط النظام الليبي، وتم الإشارة إلى أوضاع ليبيا بعد ذلك السياسية والأمنية والإقتصادية والإجتماعية، وركزت الدراسة في النهاية على المرحلة الإنتقالية في ليبيا والدور الغربي فيها، بداية بمسار العملية الإنتقالية ، ودور الدول الغربية في ليبيا، وركزت الدراسة على مواقف دول الجوار من الأزمة ،

والتدخل الغربي فيها من خلال الإشارة إلى مواقف الجزائر ومصر وتونس، وتطرقت في النهاية إلى أثر التدخل الغربي على مستقبل ليبيا والسيناريوهات المستقبلية المحتملة لأزمتها.

– توصلت الدراسة إلى إنعكاسات الأزمة الليبية على المستوى الداخلي، وتعثر العملية السياسية في ليبيا، والإنقسامات الحادة التي تشهدها، والتي أفرزت مخاطر تهدد كيان ووحدة البلاد، أما على المستوى الخارجي، فتشكل الأزمة إختبارا لمدى إستطاعة المجتمع الدولي، خاصة الدول الغربية في إيجاد حل للأزمة، نظرا إلى الأهمية الجيوسياسية للدولة الليبية وما تطرحه حالة عدم استقرارها من تهديدات ممتدة في المحيطين الإقليميين المباشر وغير المباشر، ورغم الدور الغربي الحاسم في تدخله في ليبيا وإسقاطه للنظام، مارست أغلب الدول الغربية تراخيا في إيجاد حلول للأزمة خلال المرحلة الإنتقالية، وهذا ماشجع بعض الدول في الدخول على خط الأزمة الليبية مثل روسيا التي إستغلت هذا الوضع ووضعت لها موطأ قدم في ليبيا.

– أشارت الدراسة إلى أن الوضع القائم للأزمة الليبية يشكل خطرا كبيرا على المستويين الداخلي والخارجي، وينطوي اللجوء إلى الخيار العسكري بين الفرقاء الليبيين وخيار التقسيم إلى أخطار أكبر على مستقبل الأوضاع ، ويهددان بصورة أكبر أمن دول الجوار وإستقرار المنطقة التي تعاني حالة من الفوضى وجملة من المشاكل الأمنية والسياسية والإقتصادية.

– خلصت الدراسة أن حل الأزمة الليبية يقع بالمقام الأول على عاتق الأطراف المتصارعة في الداخل من خلال تحمل مسؤولياتها في حفظ وحدة ليبيا، ومنع تقسيمها على أسس سياسية أو مناطقية أوقبلية، والسعي لإيجاد حل سياسي وتحقيق المصالحة الوطنية، من خلال وجود حكومة مركزية، تتحكم في مؤسسات الدولة السيادية، وإعادة هيكلة الجيش والشرطة بطابع مركزي موحد، والسعي بالتدريج لمنع وجود السلاح خارج الإطار القانوني،

– حتى يتحقق نجاح الحوار بين الفرقاء الليبين، يجب العمل على تحقيق عدة أهداف كعدالة توزيع الموارد في كل مناطق الدولة، وترسيخ سيادة القانون، وتعزيز الهوية الوطنية للدولة وذلك بصياغة دستور

توافقي يحقق توازنا إقتصاديا وسياسيا بين مركزية الدولة والأقاليم، و بناء شراكة متوازنة في وقت واحد تحقق للسلطة والثروة والهوية تتوافق عليها القوى المتعددة في بنية المجتمع الليبي.

– تأتي في المقام الثاني دول الجوار بإعتبارها المتأثر الأول بإفرازات الأزمة ، والتي يتوجب عليها القيام بجملة من الجهود منها وقف دعم الأطراف الليبية بالسلاح والعتاد، والدفع بإنجاح العملية السياسية، وجلسات الحوار الوطني، ودعم حكومة الوفاق، وتعاون دول الجوار فيما بينها لحل الأزمة الليبية ومواجهة الأخطار المحدقة بالمنطقة كالتطرف والإرهاب.

– يتحمل المجتمع الدولي في المقام الثالث مسؤولية إيجاد حل للأزمة خاصة الدول الغربية التي أوصلت ليبيا إلى هذا الوضع المتدهور بتدخلها العسكري المباشر سنة2011، من خلال الإلتزام الدولي بمخرجات الإتفاق السياسي الليبي، والتعاطي مع حكومة الوفاق الوطني في طرابلس بإعتبارها الممثل الشرعي الوحيد في ليبيا، والتوقف عن دعم الأطراف العسكرية بالسلاح والتدريب والخبراء العسكريين والضغط على الأطراف الليبية المعطلة للإتفاق، والأطراف الإقليمية الداعمة لها، والعمل على منع وصول الأسلحة للأطراف الليبية المتصارعة، وتسهيل الوصول إلى إتفاق إقليمي يهدف إلى إنجاح العملية السياسية، وتنسيق الجهود لمحاربة التطرف والجريمة المنظمة، وإيجاد حلول لمشاكل اللجوء والهجرة السرية.

الملاحق

الملحق:01

خارطة ليبيا السياسية

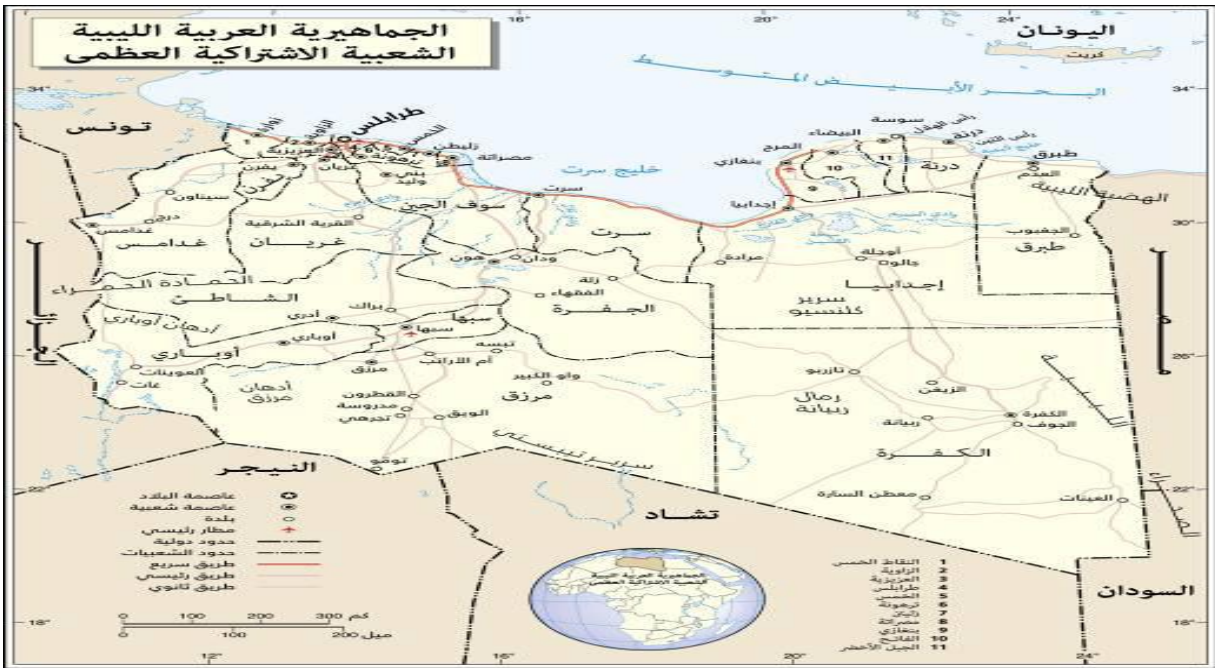

المصدر: منظمة العفو الدولية،المعركة على ليبيا،المرجع السابق، ص5 .

الملحق:02

خريطة تبين توزيع آبار وأنابيب النفط في ليبيا

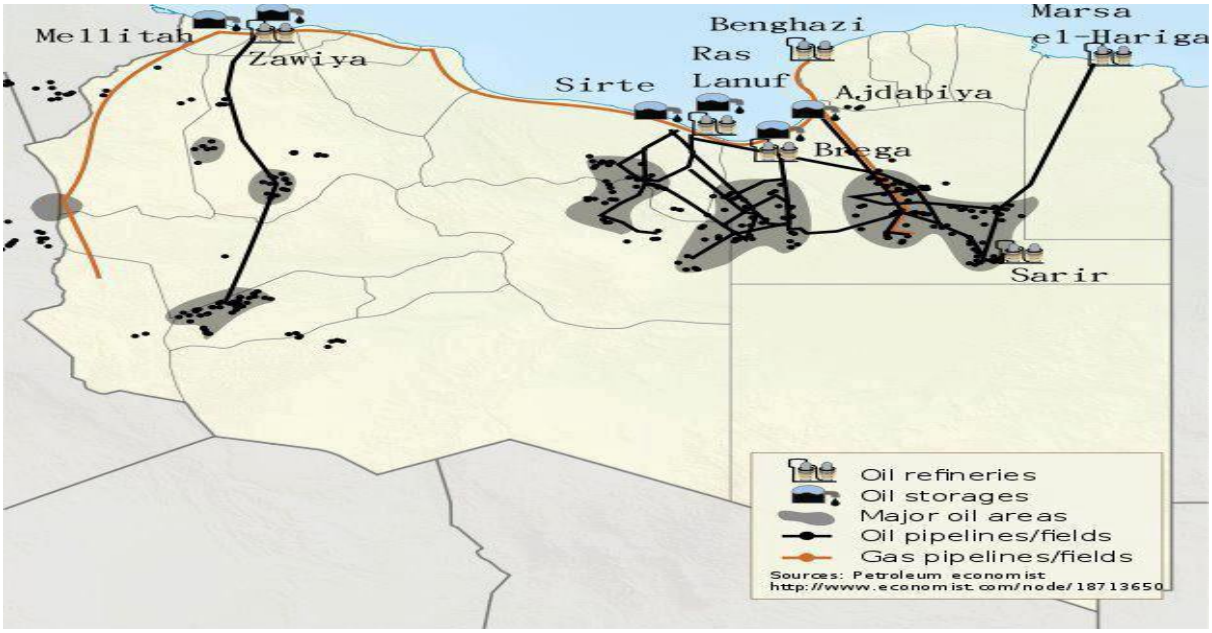

المصدر: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية،المرجع السابق،ص 68.

الملحق رقم03 :

خريطة توضح أقاليم ليبيا الثلاث.

المصدر:http.://www.islampost.tv/Story/tag

الملحق رقم: 04

خريطة تظهر أهم القبائل الليبية.

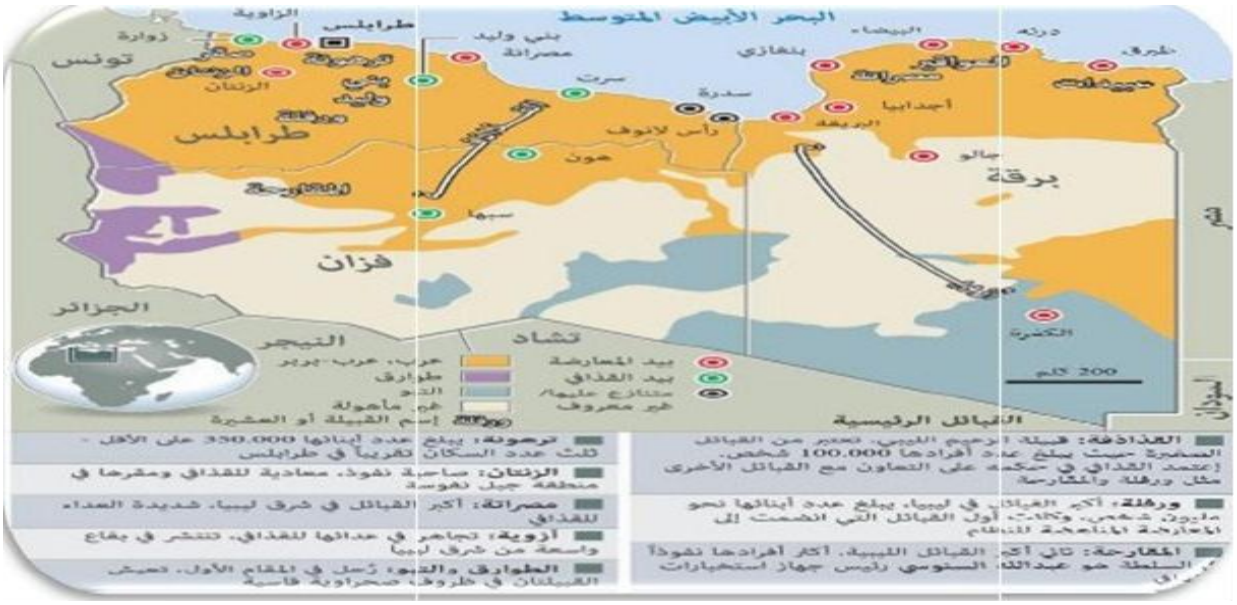

المصدر: أوشراف يسرى، المرجع السابق ، ص97.

الملحق05:

خريطة توضح مناطق إنتشار المجموعات المسلحة في ليبيا.

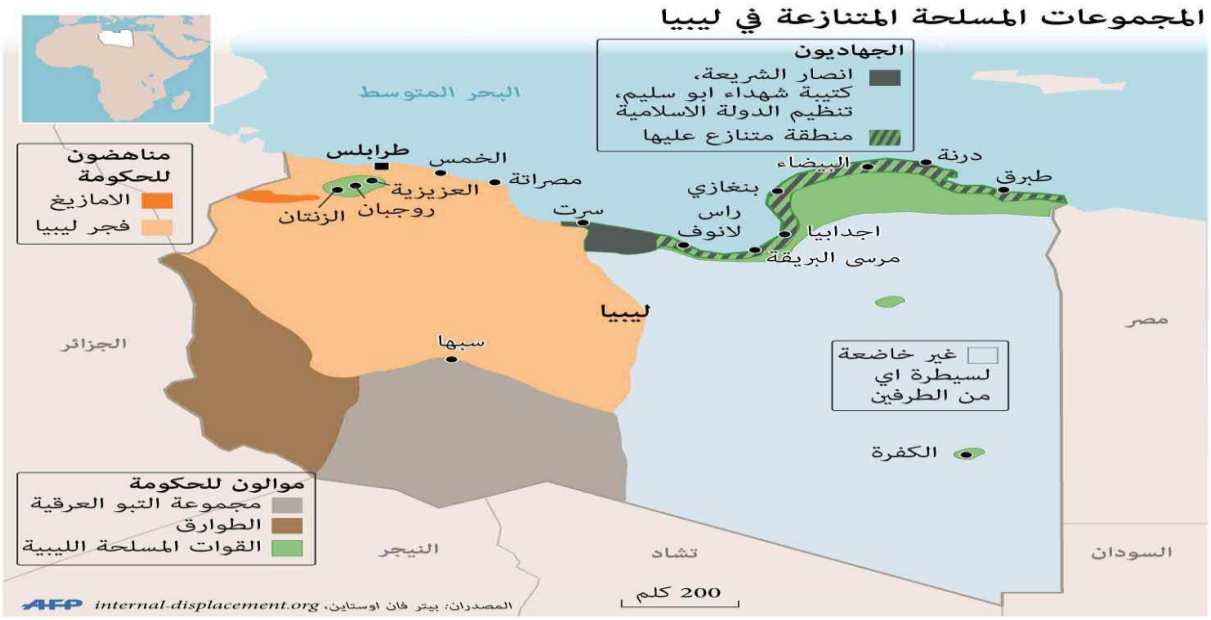

المصدر: حسن مصدق، "الأزمة في ليبيا: صراعات متداخلة ظاهرها سياسي وباطنها تنافس على الثروات"، جريدة العرب، العدد9965، الإمارات العربية 2015،07،01 ، ص7.

الملحق رقم:06

خريطة توضح إنتشار التهديدات الأمنية لدول الجوار الليبي

المصدر: http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/mages/2014/10/21/2016734_8.jpg.

الملحق رقم:07

خريطة توضح مناطق إنتشار أطراف الصراع الليبي.

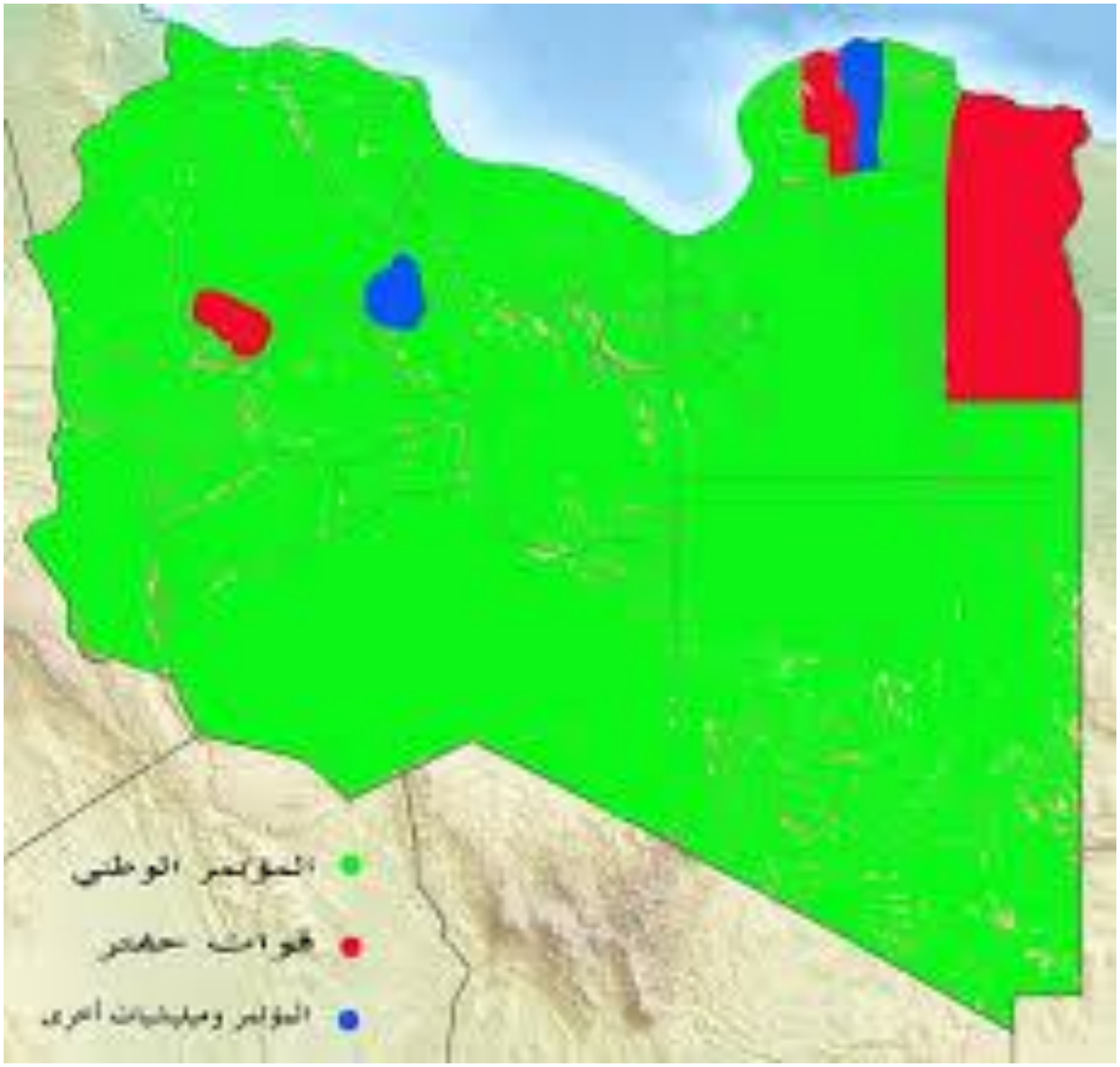

المصدر: http.://www.islampost.tv/Story/tag

الملحق رقم:08

شكل يوضح العلاقات المتداخلة بين الأطراف الداخلية والخارجية في الصراع الليبي.

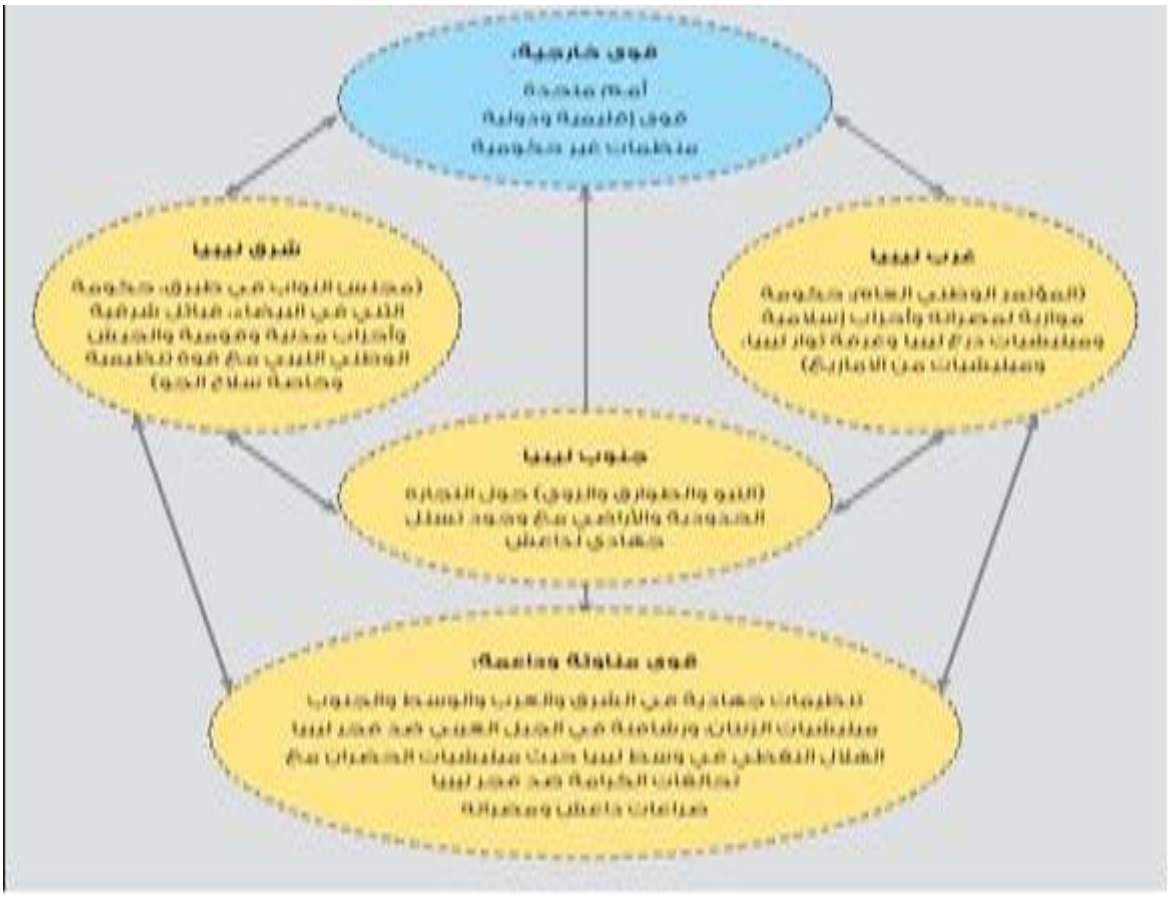

المصدر:المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، المرجع السابق، ص73.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

1-الكتب:

1- أحمد بن عبد الحليم مصطفى، **صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي**، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة، 1992.

2- أحمد مسعود حسيب، **الدور الإقليمي الليبي اتجاه إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة (2005-1990)**، دار الكتاب الوطنية، القاهرة،2010 .

3- بولقمة الهادي مصطفى ، القزيري سعد خليل، **الجماهيرية:دراسة في الجغرافية**، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا، 1995 .

4- بون وين، **ليبيا وإنتشار الأسلحة النووية**، ترجمة مركز الخليج للبحوث، أبو ظبي،2008، ص104.

5- البوري عبد المنصف حافظ، **الغزو الإيطالي لليبيا: دراسة في العلاقات الدولية**، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا،1983.

6- بيتي الطيب، **ربيع المغفلين: النهاية الممنهجة للعرب في جيو إستراتيجية حكومة العالم الجديدة**، شمس للنشر والإعلام، ط1، القاهرة،2014، ص352.

7- بن جلون الطاهر، الشرارة: **إنتفاضات في البلدان العربية**، ترجمة حسين عمر، المركز الثقافي العربي،الرباط ،2012.

8- جويلي مفتاح علي، **مذكرات اليوم الأول: ثورة 17فبراير**،الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،2012.

9- جيفيس كريستوفر، جيفري مارتيني، **ليبيا بعد القذافي:الدروس والاثار المستقبلية**، ترجمة إدريس محمد علي قناوي ، مؤسسة راند، [د.ب] 2014.

10- الدليمي عبد الرزاق محمد، **الإعلام والعولمة**، دار مكتبة الرائد العلمية، [د.ب] ، 2004.

11- هنري ليفي برنار، **الحرب دون أن نحبها: يوميات كاتب في قلب الربيع الليبي**، ترجمة سمر محمد سعد، بدايات، [د.ب] 2012.

12- ولد أباه السيد، **الثورات العربية: المسار و المصير**، جداول للنشر و التوزيع، بيروت،2011.

13- زيادة نقولا، **محاضرات في تاريخ ليبيا: من الإستعمارالإيطالي إلى الإستقلال**، المطبعة الكمالية القاهرة ،1958.

14- حبيب هنري، **ليبيا بين الماضي والحاظر**، ترجمة شاكر ابراهيم، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان، ط1، طرابلس، ليبيا،1981.

15- حكيم سامي، **حقيقة ليبيا**، مكتبة الأنجلومصرية، ط2، القاهرة ،1980.

16-حمدان جمال، **الجماهيرية الليبية الإشتراكية العظمى: دراسة في الجغرافيا السياسية**، مكتبة مدبولي، القاهرة ،1996.

17- حميدة علي عبد اللطيف، **الأصوات المهمشة: الخضوع والعصيان في ليبيا أثناء الاستعمار وبعده**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

18- حسين عقيل عقيل، **أسرار وحقائق من زمن القذافي**، المجموعة للنشر والتوزيع، [د.ب] ،2012.

19- حرب علي، **ثورات القوى الناعمة في الوطن العربي**، الدار العربية للعلوم ،ناشرون، ط2، بيروت، 2012.

20- لاخر فولفرام، **تصدعات الثورة الليبية: القوى الناعمة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة**، ترجمة عدنان عباس علي مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، ط1، بيروت، 2012.

21- مجاهد جمال، **الرأي العام وقياسه**، منشورات جروس برس، ط1، بيروت، لبنان، 1984.

22- محمد الزين حسن، **الربيع العربي: أخرعمليات الشرق الأوسط الكبير**، دار القلم الجديد، بيروت، لبنان، 2013.

23- الموسوي كاظم، **زمن الغضب العربي: الثورات العربية الجديدة**، بغداد،2012.

24- ميراك فايسباخ موريال، **مهووسون في السلطة: تحليل نفسي لزعماء إستهدفتهم ثورات 2011**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، بيروت، 2012.

25- المنياوي رمزي، **رجل من جهنم**، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2012.

26- مصدق حسن، **وثائق ويكيلكس، وأسرار ربيع الثورات العربية**، المركز العربي الثقافي، ط1، بيروت 2012.

27- سالم بول، كادليك أماندا، **تحديات العملية الانتقالية في ليبيا**، مركز كارينغي للشرق الأوسط بيروت، 2012 .

28- السامرائي شفيق وآخرون، **فصول في تاريخ العدوان الأمريكي، الصهيوني على الأمة العربية**، دار الشؤون العامة ط1، بغداد ،1990.

29- السيد أحمد النجار، **قضية لوكربي، ومستقبل النظام الدولي**، مركز دراسات العالم الاسلامي بيروت، 1992.

30- السيسي أيمن، **ثورة 17 فبراير، والوجه السري للقذافي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة،2011.

31- عبد الكريم إبراهيم، الحمد جواد، عمر خيري، الكيالي عبد الحميد، الجمل محمد الأسمر مرزوق برغال نبيل، **تقدير موقف الثورات العربية**، مركز الشرق الأوسط، ط1،عمّان، الأردن، 2012.

32- عبد السيد خليل، **جماهيرية الدم والنار**، الكتاب العربي، القاهرة، 2012.

33-عميش إبراهيم فتحي، **التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا**، جزء1، برنيق للطباعة والترجمة والنشر، ط1،[د.ب] 2008 .

34-عفاش فضل، **الماضي يبدا غدا: قصة حياة الزعيم العربي الليبي معمر القذافي**، الدار الافريقية للطباعة والنشر والانتاج الفني، فيينا، النمسا،1991.

35- عثمان السيد عوض، **العلاقات الليبية الأمريكية: 1940.1992**، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، القاهرة ، 1994.

36- الفقيه أحمد وآخرون، **إلى أين يذهب العرب**، مؤسسة الفكر العربي، بيروت،2012.

37- العقاد صلاح، **ليبيا المعاصرة** ، المطبعة الفنية الحديثة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1980.

38- صبرا حسين، **نهاية جماهيرية الرعب**، الدار العربية للعلوم ، ناشرون، ط1، بيروت،2012.

39- قويدر إبراهيم، **ليبيا ارادة التغيير**، دار العلوم للنشر و التوزيع، ط1، القاهرة، 2012.

40- روسي إيتوري ، **ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة1911**، ترجمة خليفة محمد التليسي، الدار العربية للكتاب، ط2، الإسكندرية ،1991.

41- شعيب علي، **أسرار القواعد البريطانية في ليبيا**، منشورات المؤسسة العامة للنشر والتوزيع والاعلام، ط1، طرابلس، ليبيا، 1982.

42- شرف عبد العزيز طريح، **جغرافية ليبيا**، منشأة المعارف ، ط2، الاسكندرية ،1981

43-خليل نبيل خليل، **ملف الإنقلابات في الدول العربية المعاصرة**، دار الفارابي، ط1، بيروت2008

2-المجلات والدوريات

1- أبو الفضل محمد، "**التدخل الثاني في ليبيا**"، جريدة العرب، العدد10399، لندن، 2016.09.19،.

2- إبراهيم صالح، "**حل الأزمة الليبية خطوة أساسية لمجابهة الارهاب**"، جريدة العرب، العدد 9795، لندن، 2015.01.12.

3- إدريس أحمد، "**الأزمة الليبية وخطر القاعدة في المغرب الاسلامي**"، مجموعة الخبراء المغاربيين، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد6 سبتمبر 2011.

4- بوإسماعيل عبد الكريم، "**التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في الوطن العربي**"، دفاتر السياسة والقانون، العدد12، جانفي2015، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح،2015، ورقلة الجزائر.

5- بوميه برونو،"**استحدام القوة لحماية المدنيين**": حالة ليبيا ومابعدها، المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد93، جينيف،سويسرا، العدد884،2011.

6- بن عنتر عبد النور، "**الأزمة الليبية:غياب جماعي وخلافات ثنائية، في الأزمة الليبية و تداعياتها على منطقة المغرب العربي**"، مجموعة الخبراء المغاربين، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد 6 سبتمبر، 2011

7- دافيدسون جيبسون،"**فرنسا وبريطانيا والتدخل في ليبيا**"، مجلة دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد134، أبو ظبي، 2012.

8- الحامدي زهير، "**ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات**"، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد7، 2014،.

9- (ـــــ)، جريدة الحياة الجديدة ، الامم المتحدة: "زمام المبادرة في القتال بيد المعارضة الليبية"،رام الله فلسطين، العدد5624،2011.06.28.

10- لخضاري منصور، "**الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الافريقي**"، مجلة البحوث والدارسات العلمية، العدد 6، المدية، الجزائر، جوان 2012.

11- المديني توفيق، "**ربيع الثورات والديمقراطية**"، جريدة المستقبل العربي، بيروت، العدد 386،2011.

12- موجز يوميات الوحدة العربية، إعداد قسم التوثيق والمعلومات، جريدة المستقبل العربي، بيروت العدد390، أوت2011.

13- محمد، كشك أشرف، "**حلف الناتو : من الشراكة الجديدة الى التدخل في الأزمات**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد185،2011.

14- مصدق حسن، "الأزمة في ليبيا: صراعات متداخلة ظاهرها سياسي وباطنها تنافس على الثروات" جريدة العرب، العدد9965، الإمارات العربية 2015،07،01

15- عاشور عمر، "**تحليل إتجاه الإسلاميين في ليبيا: الصعود و التحول و المستقبل**"، موجز السياسة، مركز بوكنجز الدوحة، قطر2012.

16-عبيد منى حسين، "**أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا**"، مجلة دراسات دولية ، بغداد، العدد51،2011.

17- عقل زياد ، "**عسكرة الانتفاضة : الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 184، أبريل 2011.

18- صقر محمد الهاشمي ، "**العلاقات الليبية الأوروبية ضمن دائرة الشراكة الأورومتوسطية (2009.1970)**"، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد15، قسم العلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا 2016.

19- شيلر هلبرت، "**المتلاعبون بالعقول**"، ترجمة عبد السلام رضوان، مجلةعالم المعرفة العدد 243، الكويت، 1999.

20- الشيخ محمد عبد الحفيظ، "**ليبيا بين الصراع السياسي والصراع العسكري**"، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط،عمّان، العدد 73 2015.

21- علي خالد حنفي،"**السياسة الخارجية الليبية والتحولات الجذرية**"، مجلة السياسة الدولية،القاهرة، العدد 156، أفريل 2004.

22- قاسمي الجمعي،"**الجيش الليبي يستعيد السيطرة على الموانئ النفطية شرق البلاد**"، جريدة العرب، العدد10572،2017.03.15، لندن،2017.

23- (ـــــ)، جريدة القدس العربي، "**دول الجوار ترفض أي تدخل خارجي أو خيار عسكري لحل الأزمة والاجتماع المقبل يعقد في طرابلس**"، العدد 8819، 09 ماي 2017، لندن.2017.

24- تقارير وتحليلات، ليبيا: "**إجتماع رباعي في القاهرة يدعو إلى الحل السياسي**"، جريدة أخبار الساعة، العدد6291، 2017.03.20، أبوظبي، 2017 .

3-التقارير :

1- بوحنية قوي، **المجتمع المدني بليبيا: صراع القبيلة والدولة**، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 23 أفريل 2014.

2- بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الأنسان، تقرير حول أوضاع حقوق الإنسان في ليبيا، 16نوفمبر 2015

3- الجارح محمد، **دراسة حول الوضع الأمني في ليبيا في إطار مشروع حوار الأمن الإقليمي لمنطقة الساحل والصحراء**، مؤسسة فريدريش إيبرت، ألمانيا، 2016.

4- هيومن رايتس ووتش، **ليبيا من أقوال إلى أفعال: ضرورة الإصلاح في مجال حقوق الإنسان**، نيويورك، 2006.

5- وحدة الدراسات التركية، **تحولات السياسة التركية: الدوافع والإنعكاسات**، مركز الإمارات للسياسات،04 أبو ظبي، جويلية2016.

6- حشمي محمد، أثر الأزمة الليبية على الأمن في منطقة الساحل، نحو نزع طابع التهديد الأمني عن انهيار الدولة في ليبيا، ورقة قدمت في اليوم الدراسي حول: دور الجزائر كلاعب أساسي في منطقة المتوسط في منطقة الساحل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 26 فيفري 2014 الجزائر.

7- اللجنة العربية لحقوق الأنسان، تقرير بعثة حقوقية، **ليبيا المعركة الأخيرة للديكتاتورية**، القاهرة،2011.

8- محمد نجيب بوطالب، الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سسيولوجية للثورتين التونسية والليبية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر،2011.

9- المنظمة الليبية للسياسات والدراسات، الحالة السياسية الداخلية في ليبيا، التقرير الشهري، طرابلس، ليبيا، فيفري 2017.

10- منظمة العفو الدولية، **المعركة على ليبيا: القتل والاخفاء والتعذيب**، لندن،2011 .

11- (ـــــــــ) ، **ليبيا:الضحايا المنسيون لضربات حلف الناتو**، لندن،2012 .

12- منظمة فريديرش إيبرت، **الجماعات الإسلامية في ليبيا:حظوظ الهيمنة السياسية وتحدياتها**، برلين،ألمانيا، 2015.

13- المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط، القاهرة، 2015.

14- مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، **ليبيا بعد القذافي:عوامل الإنقسام ودوافع الإتحاد**، مركز اليقين،[د.ب].

15- مركز رصد النزوح الداخلي(IDMC)، **ليبيا:عودة العديد من النازحين داخليا مع إستمرار المخاوف بالنسبة إلى بعض المجموعات**،النرويج ،07 نوفمبر 2011.

16- مركز الدراسات المتوسطية والدولية، مجموعة الخبراء المغاربيين، **الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي**، العدد 6،2011.

17- عاشور محمد، الثورة الليبية: **الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل، تقرير مؤتمر: نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها**،31 ماي2011،أديس أبابا، إثيوبيا.

18- العبيدي آمال، **الأمن الوطني في ليبيا: تحديات المرحلة الإنتقالية**، المركز الليبي للدراسات والبحوث، قسم العلوم السياسية، جامعة بنغازي، ليبيا، 2012 .

19-عثمان كميلة أحمد، **السياسة الخارجية الليبية إتجاه الشراكة المتوسطية ما بين 1990- 1998**، أكاديمية الدراسات العليا، بنغازي، ليبيا،2005.

20- فاروق علاء، **ليبيا بعد الصخيرات وأبعاد الدور المصري**، المعهد المصري للدراسات والسياسة الإستراتيجية، القاهرة،2016.02.11

21 (ـــــــــ)، **مصر ومشروع حفتر: التطورات والمسارات**، المعهد المصري للدراسات، القاهرة ، 9 أفريل،2017.

22- خيري عمر، **السياقات الدستورية للأزمة السياسية في ليبيا**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة 16سبتمبر، 2014 .

23- الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، **ليبيا: يجب أن تتوقف «عمليات صيد » المهاجرين**، باريس، فرنسا،2012.

24- فريق الأزمات العربي، **الأزمة الليبية إلى أين**، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد الثالث عشر،عمّان الأردن، مارس، 2017.

25- صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، **ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص**، الطبعة العربية واشنطن، 2012.

26- **تقرير أعضاء الوفد الليبي المشارك في المباحثات بين ليبيا والاتحاد الأوروبي بمدينة بروكسل في 14 ديسمبر 2007 حول مشروع الاتفاقية الإطارية للشراكة، الإدارة الأوروبية**، أمانة اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي، ليبيا،2007.

27- **تقرير حول علاقة ليبيا مع الاتحاد الأوروبي، الإدارة الأوروبية** ، قسم الاتحاد الأوروبي، أمانة اللجنة الشعبية العامة للاتصال، الخارجي والتعاون الدولي، ليبيا 28 جويلية 2008.

28- تقرير الشرق الأوسط رقم107،**الإحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الإوسط:** فهم الصراع في ليبيا، ماي 2011.

29- (_____) رقم115، **المحافظة على وحدة ليبيا:التحديات الأمنية في حقبة مابعد القذافي**، ديسمبر 2011.

30- شامي رالف، آل درويش أحمد، تشارلاب جوشوا، شفيق سرحان، جورج سوزان، غراي سايمون،غراسيا بورخا، باتانياك سايليدنرا، **ليبيا بعد الثورة:التحديات والفرص**، صندوق النقد الدولي، واشنطن،2012.

4- المذكرات والرسائل الجامعية:

1- إبراهيم قديح تيسير، التدخل الدولي الانساني: دراسة حالة ليبيا،2011، **مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية**، إشراف: صلاح أبو ختلة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر،غزة،فلسطين، السنة الجامعية:2012،2013.

2- زردومي علاء الدين ، التدخل الدولي ودوره في إسقاط نظام القذافي، **مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية**، إشراف: لعجال أعجال محمد لمين، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،السنة الجامعية:2012،2013.

3- يسرى أوشراف، تداعيات الأزمة الليبية في الجزائر، **مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية**، إشراف:عمر فرحاتي، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية: 2015،2016.

4- سليمان باهي، تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية: دراسة للنموذج الليبي، **مذكرة ماجستير**، كلية الحقوف والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،السنة الجامعية، 2010.2011.

5- سليم عبدالله أحمد، دور الساسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية، (2011،2012)، **مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية**، إشراف: عبد القادر محمد فهمي الطائي، قسم العلوم السياسية، كلية الأداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط ،القاهرة،السنة الجامعية: 2013 ،2014.

5- مواقع الانترنت:

1-الجهاني سعيد،" العلاقات الأمريكية الليبية"، ص2:مأخوذ من-http://smj
. 2076.maktoobblog.com

تاريخ التصفح: 2017/01/20،التوقيت:12:28

2- جعفر المنصور،حرية السوق بين مؤتمرات الشعب وحرية الشعب،الموقع الإلكتروني لمؤسسة الحوار المتمدن، العدد3292،2011.03.1، حرية السوق بين مؤتمرات الشعب وحرية الشعب، مأخوذ من: http://www.ahewar.org

تاريخ التصفح، 2017/01/27،التوقيت:17:22

3- ولد الشيخ أحمد،"إعتذار إيطاليا لليبيا نصر ليبي وراء مكاسب إيطالية"، مأخوذ من الموقع: www.akhbar-online-libyaonline.com/index.php

تاريخ التصفح: 2017/02/15،التوقيت:17:22.

4- محمد بهاء الدين ، العلاقات المصرية-الليبية في ظل الربيع العربي: لماذا لم تتعانق الثورتان؟، مأخوذ من الموقع: bahaa.politics@gmail.com.

تاريخ التصفح: 2017/03/09،التوقيت:20:35.

5- المنصور جعفر، حرية السوق بين مؤتمرات الشعب وحرية الشعب، الموقع الإلكتروني للحوار

تاريخ التصفح: 2017/01/08،التوقيت:14:33.

6- الصواني يوسف محمد، الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، جامعة طرابلس، ليبيا،ص9، مأخوذ من:youssef.sawani@gmail.com

تاريخ التصفح: 2017/01/17،التوقيت:23:48.

7 قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة ، نظرية الحرب العادلة بين اليوتوبيا والأيديولوجيا، مأخوذ من الموقع: www.mominon.com

تاريخ التصفح: 2017/05/21، التوقيت:22:21

8- شنكالي خذر، ليبيا السوق الاوربية الجديدة، مأخوذ من : http://www.doxata.com/meqalat_aara/6633.html

تاريخ التصفح: 2017/2/03،التوقيت:21:37

9- التلاوي أحمد، لماذا حصلت ليبيا على المكافأة الأمريكية؟ مأخوذ من:

www.almanaralink.com/new/index.php.scid=1406

تاريخ التصفح: 2017/3/17،التوقيت:20:44

المراجع باللغة الأجنبية:

1-Road ,Estover, Freedom in the world 2011,United State : Eld publishers,2011.

2-Wrincht Johan, A history of Libya, london :Cambridge University press, 2012.

3- Witter ,David, The Libyan Revolution : Escalation et intervention, institute for the study of war, United State of Americ. 2011 .

فهرس

الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

إهداء

شكر وتقدير

مقدمة.....أ- هـ

الفصل التمهيدي: ليبيا:الجغرافيا والسكان

أولا: الجغرافيا والموارد الإقتصادية 12

ثانيا: التاريخ والسكان.....14

ثالثا: الإحتلال الإيطالي(1911).....18

رابعا: النظام السياسي بعد الإستقلال (1951).....19

الفصل الأول: إنقلاب 1969 والعلاقات الليبية الغربية

المبحث الأول: الإنقلاب على الحكم الملكي 1969 والمواقف الغربية منه

أولا: بداية الإنقلاب (سبتمبر 1969).....24

ثانيا: ردود الفعل الغربية.....26

ثالثا: أهم التحولات السياسية في ليبيا في عهد القذافي.....28

رابعا: الحركات المعارضة للنظام الليبي.....30

المبحث الثاني العلاقات الليبية الغربية في عهد القذافي (1969-2011)

أولا: مع الولايات المتحدة الأمريكية.....33

ثانيا: مع الإتحاد الأوربي.....36

أ: مع بريطانيا.....38

ب: مع فرنسا وإيطاليا.....39

الفصل الثاني: بداية الأزمة2011 ودوافع التدخل الغربي في ليبيا

المبحث الأول: اندلاع الاحتجاجات وردود أفعال السلطات الليبية والغربية

أولا: بداية المظاهرات وأسبابها الداخلية والخارجية.....45

ثانيا: تعامل السلطات الليبية مع المظاهرات وبداية العنف المسلح.....47

ثالثا: تشكيل المجلس الوطني الإنتقالي المعارض (27فيفري 2011).....49

رابعا: مواقف الدول الغربية من الأوضاع في ليبيا.....51

المبحث الثاني: دوافع التدخل الغربي في الأزمة الليبية

أولا: الدوافع التاريخية.....53

ثانيا: الدوافع السياسية والأمنية.....55

ثالثا: الدوافع الإقتصادية.....57

رابعا: الدوافع الإنسانية.....59

المبحث الثالث: أساليب التدخل الغربي في الأزمة الليبية

أولا: الدعاية الإعلامية ضد النظام الليبي..... 61

ثانيا: النشاط الدبلوماسي لحشد الرأي العام العالمي.....63

ثالثا: دعم المعارضة وإقامة الحظر الجوي على ليبيا.....65

رابعا: التدخل العسكري المباشر في ليبيا **(19 مارس 2011)**.....67

الفصل الثالث: نتائج التدخل الغربي وأثره على الأوضاع في ليبيا

المبحث الأول: النتائج المباشرة للتدخل العسكري الغربي في ليبيا

أولا: تدمير القدرات العسكرية للنظام الليبي ووقف تقدمه شرقا.....73

ثانيا: تزايد عمليات الإنشقاق في صفوف النظام الليبي.....75

ثالثا: التفوق العسكري للمعارضة على حساب النظام.....77

رابعا: مقتل العقيد القذافي وسقوط النظام الليبي.....78

المبحث الثاني: أوضاع ليبيا بعد سقوط النظام (أكتوبر 2011)

أولا: الأوضاع السياسية.....80
ثانيا: الأوضاع الأمنية.....82
ثالثا: الأوضاع الإقتصادية.....84
رابعا: الأوضاع الإنسانية والإجتماعية.....86

المبحث الثالث المرحلة الإنتقالية في ليبيا والدور الغربي فيها

أولا: مسار العملية الإنتقالية في ليبيا.....87
ثانيا: دور الدول الغربية في المرحلة الإنتقالية.....91
ثالثا: مواقف دول الجوار من الأزمة الليبية والتدخل الغربي.....92
رابعا: أثر التدخل الغربي وسيناريوهات الأزمة الليبية.....98
خاتمة.....102-104
الملاحق.....106-110
قائمة المصادر والمراجع.....112-123
فهرس المضوعات.....125-127